

أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم

د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات القرآنية
بكلية المعلمين بالرياض

دار ابن الجوزي

أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم

د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
الأستاذ المساعد بكلية المعلمين بالرياض



دار ابن الجوزي

إهداء لمكتبة مركز
تفسير للدراسات القرآنية
المؤلف ١٨ : ٣ : ١٤٣١ هـ

أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم

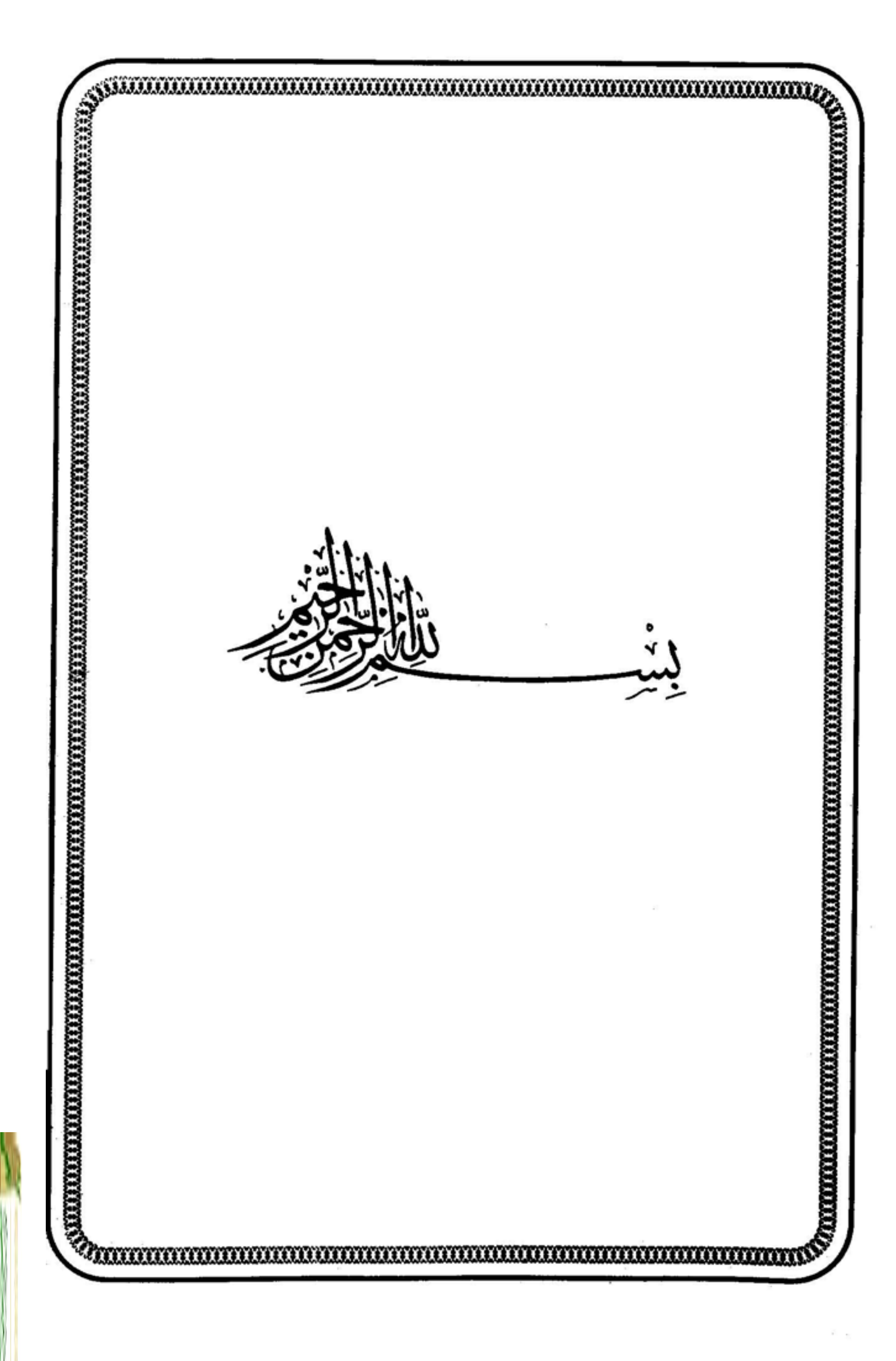
ⓒ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ١٤٢١
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر
أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم - الرياض
٢٣٢ ص؛ ١٤×٢١سم
ردمك: ٣ - ٦٨١ - ٣٨ - ٩٩٦٠
١- القرآن - مناهج التفسير أ - العنوان
ديوي ٢٢٧,٢ ٢١,٤٩٠٨

الطبعة الثانية رجب ١٤٢٣
مصححة مع إضافات قليلة



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣
ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠
الإحساء - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة: ت: ٦٥١٦٥٤٩
الرياض: ت: ٤٢٦٦٣٣٩


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمدُ للهِ العليِّ الكبيرِ، أنزلَ خيرَ كتبِه على خَيرِ رسلِه، وأصلِّي وأسلِّمُ على البشيرِ النَّذيرِ محمدِ بنِ عبد اللهِ، وعلى آلهِ وصحبهِ ومن والاه إلى يومِ الدين، وبعد:

لقد تنافسَ العلماءُ في التَّصنيفِ فيما يتعلَّقُ بكتابِ اللهِ، فخرجَ بذلك كتبٌ كثيرةٌ تخدمُ من يريدُ تفسيرَ كتابِ اللهِ، ويستعينُ بها على فهمه.

وهذه الكتبُ لا حصرَ لأفرادِها لكثرتها. لكن كان من

الممكنِ حصرُ موضوعاتِها التي تطرَّقت إليها، من غريبٍ ومُشكلٍ ومبهَمٍ وحُكْمٍ، وغيرِها.

وهذا الكتاب يتعلَّقُ بأنواعِ الكتبِ التي صنِّفت من أجلِ خدمةِ تفسيرِ كتابِ اللهِ.

وقد كانت فكرةُ تدوينِ هذا البحثِ إثرَ محاضراتٍ ألقيتها تحت عنوان «مقدِّماتٌ في علم التفسير»، وكان هذا الموضوعُ أحد الموضوعات التي طرحتُها، فلاقى استحساناً من الحضورِ، فبدا لي أن أزيد فيه، وأضعه في مؤلَّفٍ يحويه، فكانَ هذا الكتابُ.

ولقد حَرَصتُ فيه على بيانِ أنواعِ الكتبِ التي يُستفادُ منها في تفسيرِ كلامِ اللهِ، كما أشرتُ ـ في الغالبِ ـ إلى المعلوماتِ التي أُدخِلتْ على التَّفسيرِ في هذه الكتبِ.

وقد ذكرتُ في كلِّ نوعٍ من أنواعِ التَّصنيفِ عنوانَ الكتبِ الذي اشتهرت به، وحرَّرتُ معناه، وبيَّنتُ ما وقع فيه من تطوُّرٍ إن وُجدَ، وذكرتُ بدايات هذا العلمِ، وبداياتِ التَّأليفِ فيه، وطريقةَ ترتيبِ هذه الكتبِ المصنَّفةِ، وقد أذكرُ نماذجَ منها، كما قد أُشِيرُ إلى مدى إفادتِها للمفسِّرِ وما يحتاجهُ منها، كلُّ ذلك قدر الجهدِ والطَّاقةِ.

ولمْ أَسِرْ على نظامٍ مُجَدْوَلٍ في كلِّ تصنيفٍ، بل كنت أكتبُ ما يمليه الخاطرُ ساعتَها؛ لذا لم يكن للمعلوماتِ ترتيبٌ معيَّنٌ.

كما لم ألتزم قراءة كلِّ كتبِ هذه العلومِ، بل دوَّنتُ ما كنتُ جمعتُه من فوائدَ في هذه الكتبِ أثناءَ قراءاتٍ سابقةٍ.

وقد ذكرتُ في مبدإ هذا البحثِ مدخلاً يتعلَّقُ بتصنيفِ العلومِ التي يشتملُها علمُ «علومِ القرآنِ»، وقد ذكرتُها لأجل أن يُعرفَ الفرقُ بين «علومِ التَّفسيرِ» و«علومِ القرآنِ»، واستطردتُ في ذكرِ قضيَّةِ تداخلِ موضوعاتِ «علوم القرآنِ»، وهي قضيَّةٌ مهمَّةٌ تحتاجُ إلى نظرٍ ودراسةٍ؛ لأنَّه قد يمكنُ أن تُدرسَ جملةٌ من علومِه تحتَ مسمًّى واحدٍ تترابطُ فيه مسائلُ هذا العلمِ، ويبنى عليها ما بعدها من المسائلِ.



ولقد كانَ يكفي أن يعرفَ الدَّارسُ ترابُطَ بعضِ العلومِ وتداخُلَها التي تُذكرُ مفرَّقةً في كتبِ علومِ القرآنِ، غير أنه في بعضِ الموضوعاتِ يكونُ ما هو أكثرُ من ذلكَ، وهو تأخيرُ دراسةِ موضوعٍ يمرُّ ذِكرهُ في موضوعاتٍ متقدِّمةٍ، ولايمكنُ فهمُ ما يطرحُ فيها بدونِ شرحِه وتفصيلِه.

ومن الأمثلةِ على ذلك: أنَّك تجدُ أنَّ في موضوعِ «جمعِ القرآنِ» إشارةً إلى«الأحرفِ السَّبعةِ» في جمعِ أبي بكرٍ

وجمعِ عثمانَ، والدَّارسُ لا يعرفُ المرادَ بالأحرفِ السَّبعةِ، فتُراكَ مضطرًّا لشرحِ موضوعِ «الأحرفِ السَّبعةِ» بإيجازٍ شديدٍ جدًّا يتناسبُ مع وقتِ إلقاءِ معلوماتِ «جمعِ القرآنِ».

وكذا الحالُ عند الحديث عن القراءات، وكيفَ اختلفتْ هذه القراءاتِ؟ وما علاقتُها بالأحرفِ السَّبعةِ؟

فإنَّك إن لم تكن قد درستَ الأحرفَ السَّبعةَ، ستضطرُّ إلى بيانِها هنا على أنَّها جُزئيَّةٌ استطراديَّةٌ. وقد كان يُغني عن ذلك لو رُتِّبت علومُ القرآنِ، وجُعِلَ مثلُ هذا الموضوعِ من أوَّلِ ما يدرسُه الدارسُ، ثمَّ يُحالُ عليه عندما يأتي موضوع له علاقةٌ به.

وسيكونُ في ترتيبِ العلومِ في كتبِ علومِ القرآنِ ابتعادٌ عن هذه المشكلةِ وغيرِها مما يلاحظهُ الذي يُدرِّسُ هذا العلمَ.

وقد كنتُ أودُّ أن أطرحَ جانباً أراهُ مغْفَلاً في علومِ القرآنِ، مما جعلَ هذا العِلْمَ علماً لا يطربُ له دارسُه، ولا يُحسُّ بثرائه وغُنْيَةِ مادَّتِهِ قارئه، ولذا يندرُ أن تجدَ هذا العلمَ يُدرَّسُ خارجَ قاعاتِ الدِّراسةِ النِّظاميَّةِ، كما هو الحالُ في علمِ العقيدةِ أو علم الفقه أو علمِ الحديثِ.

وبعضُ الباحثينَ يحسبُ أنَّ هذا العلمَ قوالبُ مصبوبةٌ قد انتهى البحثُ فيه، واحترقتْ مادَّتُه، فلا جِدَّةَ في مسائله، ولا ثمَرة بعد ما ذكرَه الأقدمونَ ممن كتبوا في هذا العلمِ، وهذا ظنٌّ زائفٌ.

وفي ظنِّي أن الذي أنشأ هذا التَّفكيرَ عن علومِ القرآنِ هو إغفالُ الجانبِ التَّطبيقيِّ لهذا العلمِ، لذا قد يمرُّ بالباحثِ وهو يقرأ في التَّفسيرِ أمثلةٌ تخالفُ ما نُظِّرَ له في دراستِه لعلومِ القرآنِ، لكنَّها لا تسترعي انتباهَه، ولا يطلبُ لها حلًّا، وكأنَّه قد حكمَ بزيفِها؛ لأنَّها خالفت ما قُرِّرَ له، فلا يُتعبُ نفسَه بتثويرِ الموضوعِ مرَّةً أخرى، عَلَّهُ يجدُ ما يصحِّحُ ما درسَه أو يؤيِّدُه.

إنَّ كتبَ تفسير القرآنِ ميدانٌ رحبٌ لتطبيقاتِ مسائلِ علومِ القرآنِ، فلو اتَّجه مدرِّسو علومِ القرآنِ إلى هذه الكتبِ وطبَّقوا عليها ما درسوه في كتبِ علومِ القرآنِ، فإن الأمرَ لا يخلو من ثلاثةِ أحوالٍ نافعةٍ في تنشيط هذا العلمِ، وفي إشباعِه بالتَّطبيقاتِ والأمثلةِ:

الحالُ الأولى: تعزيزُ الأفكارِ العلميَّةِ المطروحةِ في كتبِ علومِ القرآنِ، وذلك بتكثيرِ الأمثلةِ التي توافقُ الفكرةَ العلميَّةَ المطروحةَ.

الحالُ الثَّانيةُ: أن يوجدَ أمثلةٌ تخالفُ ما تقرَّرَ في الفكرةِ العلميَّةِ المطروحةِ، فتدرسُ هذه الأمثلةُ، وقد تكونُ نتيجةُ هذه الدِّراسةِ ضعفَ هذه الأمثلةِ وعدَم صحَّتِها، أو أنَّها تدلُّ على أنَّ تلكَ الفكرةَ العلميَّةَ المطروحةَ في كتبِ علومِ القرآن = مدخولةٌ وغيرُ صحيحةٍ، فتحتاجُ إلى إعادةِ تنظيرٍ.

الحالُ الثَّالثةُ: أن يوجدَ في الأمثلةِ أفكارٌ جديدةٌ تضافُ إلى مسائلِ العلمِ الذي يُطبَّقُ عليه من خلالِ التَّفسيرِ.

وفي هذه الطَّريقة إثارةٌ وتحفيزٌ للدَّارسِ، وتحريكٌ وتنشيطٌ له في متابعةِ الدَّرسِ، وفي تثبيتِ المعلوماتِ.

وليس المقصودُ هنا الحديثَ عن هذه القضيَّةِ، وإنما أردتُ أن أُذكِّرَ به لمَّا مرَّ ما يتعلَّقُ به في هذا المدخلِ، وأسألُ الله أن ييسِّرَ بسطَ هذا الموضوعِ في مكانٍ آخرَ.

وبعد، أرجو أن يكونَ هذا المؤلَّفُ نافعاً، وأن يكونَ خالصاً لله الكريمِ، وأن ييسِّرَ لي غيرَه من التَّآليفِ، إنه سميعٌ مجيبٌ.

مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
المملكة العربيّة السّعودية/ الرياض
ص. ب: ٤٣٠٥٨/ الرياض: ١١٥٦١
فاكس: ٤٩٢٣٦١٦

مدخلٌ إلى الموضوعِ

علمُ التَّفسيرِ جزءٌ من علم علومِ القرآنِ.

والأصلُ أن يكونَ ما في علمِ التَّفسيرِ مُبيناً للقرآنِ، وما كانَ خارجاً عن حَدِّ بيانِ كلامِهِ سبحانَهُ، فإنَّه ليسَ من صُلبِ التَّفسيرِ.

وغالباً ما يكونُ ذلكَ الخارجُ عن حدِّ البيانِ من علومٍ تعلَّقتْ بعلمِ التَّفسيرِ، وكثيرٌ من هذه العلومِ التي تطرَّقَ إليها المفسِّرُونَ معدودٌ في علومِ القرآنِ.

وقد نشأ عن ذِكْرِهم لهذه العلومِ في تفاسيرهم خطأٌ،

ذلك أنَّ بعضَ من كتبَ في علمِ التَّفسيرِ جعلَها كلَّها من العلومِ التي يحتاجها المفسِّرُ، ويلزمُه معرفتُها، وفي ذلكَ نظرٌ.

والموضوعاتُ المعدودةُ في علومِ القرآنِ بحاجةٍ إلى تحريرٍ، لكثرةِ التَّشقيقِ فيها، إذ تجدُ مجموعةً من هذه العلومِ يمكنُ أن تدخلَ في مسمًّى واحدٍ، ولكنَّ بعضَ المؤلِّفينَ في علومِ القرآنِ يجعلونَها عدَّةَ علومٍ، حتى لقد ادَّعى بعضهم أنَّ علومَ القرآنِ لا تُحصى عدداً، قال ابن العربيِّ (ت:٥٤٣): «وقد ركَّبَ العلماءُ على هذا كلاماً، فقالوا: إنَّ علومَ القرآنِ خمسونَ علماً، وأربعمائة علمٍ، وسبعةُ آلاف، وسبعونَ ألفَ علمٍ، على عدد كَلِمِ القرآنِ، مضروبةً في أربعةٍ، إذ لكلِّ كلمةٍ منها ظهرٌ وبطنٌ، وحدٌّ ومطلعٌ. هذا مطلقٌ دون اعتبارِ تركيبه، ونَضْدِ بعضِه إلى بعضٍ، وما بينها من روابط على الاستيفاءِ في ذلك كلِّه، وهذا مما لا يحصى، ولا يعلمُه إلَّا اللهُ»[١].

وهذا من التَّكثُّرِ في عدِّ العلومِ الذي لا داعيَ له، ولا دليلَ يدلُّ عليه.

---

(١) قانون التأويلِ، لابن العربيِّ، تحقيق: محمد السليماني (ص:٥٤٠).

وقد أجريتُ محاولةً في ترتيبِ جملةِ هذه العلومِ التي يذكرها المصنِّفون في علومِ القرآنِ، ودمج ما تفرَّق منها، وإرجاعِ بعضها إلى بعضٍ.

وقبلَ أنْ أذكرَ لك هذه المحاولةَ، أُشيرُ إلى بعضِ الملحوظاتِ حولَ ما سأكتبه في هذه العلومِ:

١ ـ أنَّ ما سأذكرُه من المصطلحاتِ، إنما هو على الاصطلاحِ السَّائدِ في كتبِ علومِ القرآنِ.

٢ ـ أنه يوجدُ ترابطٌ وثيقٌ بين علومِ القرآنِ، بل قد يكونُ بعضُها منبثقاً من علمٍ آخر من علومِه؛ لذا يمكنُ أن يوضعَ علمٌ منها في موضعينِ؛ لارتباطِه بهذا وبذاك، وهذا التَّداخلُ لا يمكنُ الانفكاكُ منه، وليسَ ذلك عيباً، والله الموفِّقُ.

وقد ظَهَرَ لي في ترتيبِ علومِ القرآنِ ما يأتي:

أولاً: علم نزول القرآن:

ويندرجُ تحته:

١ ـ أحوالُ نزولِه، ويشمل: أوَّلَ ما نزلَ وآخرَ ما نزلَ، والحضريَّ والسَّفريَّ، والصيفيَّ والشِّتائيَّ، واللَّيليَّ والنَّهاريَّ، والفراشيَّ والمناميَّ، وغيرها من الموضوعاتِ التي يذكرُونها في أحوال نزولِه.

٢ ـ أسباب النُّزول.

٣ ـ المكيُّ والمدنيُّ.

٤ ـ الأحرف السَّبعة[1].

٥ ـ كيفية إنزال القرآن (الوحي).

٦ ـ اللُّغاتُ التي نزلَ بها القرآنِ، ويشمل: ما نزل بغير لغة العرب (المعرَّب)، وما نزل بغير لغة الحجاز.

ثانياً: علم جمع القرآن:

ويندرجُ تحته:

١ ـ تدوين المصحف وتاريخه.

٢ ـ رسم المصحف.

ويتبع رسمَه ما يتعلَّقُ بنقطِه وشَكْلِه بالحركاتِ، وغيرِها مما أدخلَ لتوضيحِ القراءةِ وتسهيلِها.

ثالثاً: علم القراءات:

ويندرجُ تحته:

١ ـ طبقات القراء.

---

(١) يلاحظ أنَّ الأحرف السَّبعة لها علاقة كبيرة بجمع القرآن وبالقراءات.

٢ ـ أنواع القراءات.

٣ ـ توجيه القراءات[١].

٤ ـ آداب القراءة.

٥ ـ تجويد القرآن.

رابعاً: علم معاني القرآن[٢]:

١ ـ غريب القرآن[٣].

٢ ـ إعراب القرآن.

---

(١) يشملُ توجيه القراءات: توجيه لغتها، وإعرابِها، وصرفِها، وأدائها، ومعانيها، ويلاحظ أنَّ ما له أثرٌ في تغيُّرِ المعنى يندرجُ تحت علمِ التَّفسير.

(٢) المقصودُ هنا جملةُ العلومِ التي لها علاقةٌ بالعربيَّةِ، من مفرداتٍ وإعرابٍ، وأساليبَ، وبلاغةٍ، وهذه العلوم لها ارتباطٌ بالمعنى من حيثُ الجملةِ، وما كان له منها أثرٌ في بيانِ المعنى أو اختلافهِ، فإنَّه بهذا يكونُ مما له علاقةٌ بعلمِ التَّفسيرِ، وهذه الإشارةُ تغني عن تكرارِ بعضِ هذه العلومِ تحت علمِ التَّفسيرِ.

(٣) يلاحظُ أنَّ غريبَ القرآنِ من صميمِ علومِ التَّفسيرِ، لكني ذكرته هنا لأنَّ أغلبَ من كتبَ في هذا العلمِ كتابةً مستقلَّةً كانَ من علماءِ اللُّغةِ، ولو جعلته في علومِ التَّفسيرِ، لكان صواباً، والأمرُ فيه سعةٌ، وللهِ الحمدُ.

٣ ـ مشكل القرآن[١].

٤ ـ إعجاز القرآن، ويدخل فيه ما يتعلَّقُ بأساليب الكلام العربيِّ (البلاغة)[٢].

٥ ـ متشابه القرآن[٣].

خامساً: علم التفسير:

ويندرج تحته:

١ ـ تاريخُ التَّفسيرِ وطبقاتُ المفسِّرينَ.

٢ ـ أصول التفسير.

---

(١) بين هذا المصطلح ومصطلح المتشابِه النِّسبيِّ، الذي يُدرَسُ مستقلًّا تحت عنوان «علمِ المحكمِ والمتشابِهِ» تداخلٌ من حيثُ الموضوع، وسيأتي بيانُه عند الحديث عن هذين العلمينِ في الكتب المتعلقة بالتَّفسيرِ، كما يلاحظُ أنَّ له علاقةً بعلمِ التَّفسيرِ، ولذا لن يردَ ذكره مستقلًّا تحت علمِ التَّفسيرِ.

(٢) لا تجدُ مصطلحَ البلاغة في كتبِ علومِ القرآنِ، وإنما كان بحثهم لعلمِ البلاغةِ من خلالِ كتبِ إعجازِ القرآنِ.

(٣) لمصطلحِ «متشابه القرآنِ» أكثرُ من مرادٍ في الدراساتِ القرآنيَّةِ، وسيأتي تفصيلُ ذلك لاحقاً، وجزءٌ من هذا العلمِ يدخلُ هنا، وهو ما يتعلقُ ببيان سبب تشابه بعضِ المقاطع القرآنيَّةِ، وذكرتُه لتعلُّقِه بالمعاني، وسيأتي ذكرُ الجزءِ الآخر منه، وهو ما يقابلُ المحكم.

٣ ـ الناسخ والمنسوخ، ويشملُ: (النسخ الاصطلاحي، والعام والخاص، والمجمل والمبين، والمطلق والمقيد)[١].

٤ ـ الوجوه والنَّظائر.

٥ ـ أقسام القرآن.

٦ ـ أمثال القرآن.

٧ ـ المحكمُ والمتشابهُ[٢].

---

(١) تجدُ أنَّ كتبَ علومِ القرآن تفصل كلَّ علمٍ من هذه العلومِ على حِدَةٍ، وقد ذكرتها هنا على مصطلحِ السَّلفِ في النَّسخِ، وهو مطلق الرَّفعِ، فرفعُ أيِّ حكم أو معنى من الآيةِ، سواءً بإزالة حكمِه، أو تخصيصِ عامِّه أو الاستثناءِ منه، أو غيرها، كلُّ ذلكَ يُعدُّ نسخاً عندهم.
وقد ذكرتها كلها تحت مسمَّى مصطلحِ النَّسخِ، لأنِّي قصدتُ اختصارَ العلومِ المذكورةِ، وإدخالِ ما يمكنُ إدخالُه منها في بعضها البعض.

(٢) المرادُ به هنا ما يتعلَّقُ بالمتشابه النِّسبيِّ الذي قد يخفى على قومٍ، فإنَّ له تفسيراً يعلمُه الرَّاسخونَ في العلمِ، وإن جَهِلَهُ أقوامٌ: أمَّا المتشابه الكليُّ، وهو ما استأثرَ اللهُ بعلمِه، فإنَّه لا يدخلُ في علمِ التَّفسيرِ البتةَ؛ لتعلُّقِه بغيبيَّاتٍ لا يعلمُها إلَّا اللهُ، ومن ادَّعى علمَها، فقد كذبَ، كزمن وقوعِ المغيَّباتِ وكيفياتِ المغيَّباتِ، واللهُ أعلمُ.

٨ ـ قواعد التَّفسير.

٩ ـ كليَّات القرآنِ.

١٠ ـ مبهمات القرآن.

ويُلحقُ به من الدِّراسات المعاصرة:

١١ ـ مناهج المفسرين[١].

١٢ ـ التفسير الموضوعي.

١٣ ـ التفسير العلمي[٢].

١٤ ـ اتجاهات التفسير[٣].

---

(١) كانت بدايات هذا العلم قديمة، وهي منذ عهد الصحابة والتابعين، لأنه يدخل فيه أي نقد للمفسرين أو تفاسيرهم، والمراد من جعل هذا العلم من الدراسات المعاصرة ما ظهر من طريقة تناول مناهج المفسرين فحسب، وليس الحديث هنا عن نشأة هذا العلم، وقد جمعت جملة من هذه الانتقادات، وأسأل الله أن ييسِّر تمامها.

(٢) التَّفسيرُ العلميُّ جزءٌ من علمِ التَّفسيرِ، وإنما أفردته هنا لأنَّه صارَ علماً مُميّزاً عن غيرِه، ولعلَه غيرُ خافٍ عليكَ أنَّه لا يخرجُ عن التَّفسيرِ بالرَّأي، وعليه ملاحظات ليس هذا محلُّها.

(٣) المرادُ باتجاهاتِ التَّفسيرِ: الاتجاه العلميُّ الذي غلبَ على تفسيرِ المفسِّرِ، والاتجاهُ العقديُّ، والاتجاهُ الفقهيُّ، وغيرها من الاتجاهاتِ التي يصطبغُ بها التفسيرُ.

سادساً: علم سور القرآن وآياته:

ويندرجُ تحته:

١ ـ معرفة أسماء السور.

٢ ـ ترتيب السور.

٣ ـ المناسبات بين السور.

٤ ـ ترتيب الآي.

٥ ـ المناسبات في الآيات: في الفواتح والخواتم.

٦ ـ فواصل الآي.

٧ ـ عَدُّ الآي.

سابعاً: علم فضائل القرآن.

ثامناً: علمُ أحكامِ القرآنِ ووجوهِ الاستنباطاتِ.

تاسعاً: علمُ الوقف والابتداء.

عاشراً: علمُ جدلِ القرآنِ.

وهذا اجتهادٌ أردتُ فيه جلبَ الفكرِ إلى إعادةِ صياغةِ ترتيبِ العلومِ المذكورةِ في كتبِ علومِ القرآنِ، ولو أطلقتَ العنانَ لتشقيقِ هذه العلومِ، فإنكَ ستبلغُ بها عدداً كثيراً لا ضابطَ له ولا حدَّ.

وبعدَ هذا، أجيءُ إلى الكتبِ المصنَّفةِ المتعلِّقةِ بتفسيرِ القرآنِ، وهي في جملتِها مذكورةٌ في عِدادِ علومِ القرآنِ، وهذه الكتبُ نوعان:

الأول: كتبُ علمِ التَّفسيرِ بأنواعِه واتِّجاهاتِه المختلفةِ التي قصدتْ تفسيرَ الآياتِ القرآنيَّةِ، سواءً أكانت هذه الكتبُ شاملةً لجميع آياتِ القرآنِ؛ كتفسير الطبريِّ (ت:٣١٠)، أمْ لم تشملْ تفسيرَ جميع الآياتِ، كالأجزاء المفردةِ في تفسيرِ سورةٍ أو آيةٍ أو آياتٍ، ويدخل فيها تفاسيرُ السَّلفِ التي لم تكنْ شاملةً لجميعِ آيِ القرآنِ؛ مثلِ: تفسيرِ مجاهد (ت:١٠٤). وكتبُ التَّفسيرِ هذه قد يوجدُ فيها ما لا علاقةَ له بالتَّفسيرِ.

ويلحقُ بها ما لا علاقةَ له إلَّا بعلمِ التَّفسيرِ، ككتبِ مبهماتِ القرآنِ، وكتبِ أسباب النُّزولِ.

الثاني: كتبُ علومِ القرآنِ الأخرى التي يوجدُ فيها مباحثُ يحتاجُها المفسِّرُ، ومنها كتبٌ لا يكادُ يستغني عنها المفسِّرُ؛ ككتب توجيهِ القراءاتِ وكتبِ غريبِ القرآنِ، ومنها كتبٌ حاجةُ المفسِّرِ إليها قليلةٌ؛ ككتبِ علمِ الوقفِ والابتداءِ، وكتبِ علمِ الجدلِ القرآنيِّ، وكتبِ علمِ المبهماتِ.

والحديثُ هنا عن كُتبٍ صُنِّفتْ بهذه العناوين، وليسَ

المرادُ الحديثَ عن العلومِ التي سبقَ ذِكْرُها تحتَ علمِ التَّفسيرِ، ولذا ستجدُ عناوينَ كتبٍ تحملُ اسمَ علمٍ من علومِ القرآنِ كما هو مذكورٌ هناك.

كما ستجدُ أنَّ بعضَ ما ذُكرَ تحتَ «علمِ التَّفسيرِ» لن يُذكرَ هنا؛ كعلمِ «طبقاتِ المفسِّرينَ» الذي هو من العلومِ النَّظريَّةِ، وليس له أثرٌ في بيانِ القرآنِ البتَّةَ.

ولن تجدَ ذكراً لما قلَّ التَّأليفُ فيه؛ كعلم «أقسامِ القرآنِ».

ويمكنُ تقسيمُ هذه المصنَّفاتِ المتعلِّقةِ بتفسيرِ القرآنِ كالآتي:

كتب التفسير[1].

كتب إعرابِ القرآنِ.

---

(١) يلاحظُ أنَّ المرادَ بكتبِ التفسيرِ: الكتبُ التي غلبَ عليها شمولُ مصادرِ التفسيرِ وعلومِه، كتفسيرِ الطَّبريِّ وابن عطيَّةَ، وابن كثيرٍ، وغيرها.
كما يلاحظُ أنَّ غالبَ كتبِ التَّفسيرِ فسَّرت القرآنَ آيةً آيةً، أمَّا العلومُ الأخرى التي سأذكرها، فإنَّ الغالبَ عليها انتقاءُ ما يناسبُ موضوعها.

كتب معاني القرآنِ[١].

كتبُ غريبِ القرآنِ.

كتب مشكلاتِ القرآنِ.

كتبُ متشابهِ القرآنِ.

كتب الوجوهِ والنَّظائرِ.

كتبُ أحكامِ القرآنِ.

كتبُ الناسخِ والمنسوخِ.

كتبُ المناسباتِ.

كتبُ أسباب النُّزول.

كتبُ توجيهِ القراءاتِ.

كتب الوقف والابتداء.

كتبُ مبهماتِ القرآن.

والنَّظرُ في عناوينِ هذه الكتبِ يدلُّ على تداخُلٍ بينَ العلمِ العامِّ (علومِ القرآنِ)، والعلمِ الجزئيِّ منه (علمِ

(١) المرادُ بكتبِ معاني القرآنِ ما سمَّاه مؤلِّفوه بهذا الاسمِ؛ ككتابِ معاني القرآنِ للفراءِ، وكتابِ معاني القرآنِ للأخفشِ، وغيرِها.

التَّفسيرِ)، وسببُ ذلكَ أنَّ كُتبَ التَّفسيرِ هي المحلُّ الأوسعُ لتطبيقاتِ مسائلِ علومِ القرآنِ، ولا يلزمُ من ذكرِها في كتبِ التفسيرِ أنْ تكونَ من صلبِه.

وقد جاءَ ذكرها في كتبِ التَّفسيرِ وعلومِ القرآنِ بسببِ اشتراكهما في المحورِ الذي يُدرسُ، وهو القرآنِ، فَعِلْمُ علومِ القرآنِ يتحدثُ عن علومِه المستنبطةِ منه والخادمةِ له، وعلمُ تفسيرِ القرآنِ يتحدثُ عن بيانِه وكشفِ معانيه.

استطرادٌ في: دخول مواد بعض العلوم الأخرى في علومِ القرآنِ:

مما يلاحظُ أنَّ جملةً من العلومِ المندرجةِ في كتبِ علومِ القرآنِ موجودةٌ في كتبِ علومٍ أخرى؛ كالمسائلِ المتعلقةِ بالناسخِ والمنسوخِ، والمطلقِ والمقيَّدِ، والخاصِّ والعامِّ، وغيرها من المسائلِ التي هي من جملةِ علمِ أصولِ الفقهِ، فهل يعني هذا أنَّ هذه العلومَ ليست من صميمِ علومِ القرآنِ؛ كعلمِ القراءاتِ، وعلم نزولِ القرآنِ، وغيرِها من العلومِ التي تتعلق به فقط.

في هذه المسألةِ نظرٌ لا بدَّ من بيانِه، فأقول:

إنَّ هذه المسائل وغيرَها من صميمِ علومِ القرآنِ، لا شكَّ في ذلكَ، ولكن لما سبقَ علماءُ الأصولِ ـ مثلاً ـ إلى

تحريرِ المسائلِ المتعلِّقة بالناسخِ والمنسوخِ، والعامِّ والخاصِّ، والمطلقِ والمقيَّدِ، وغيرها، وضبطوها ضبطاً خاصًّا = صارتْ تُنْسَبُ إلى علمهم[1]، ولما كان ذلك كذلك، فإنه قد يُفهمُ أنَّ هذه العلومَ المحرَّرةَ في كتبِ العلومِ الأخرى ليست من علوم القرآنِ.

والواقعُ أنَّ هذه العلومَ مشتركةٌ بين هذين العلمين، وكونُ أصحابِ هذه العلومِ حرَّروا هذه المسائل المشتركةَ قبلَ علماء علومِ القرآنِ، فإن هذا لا يعني أنها ليست من علومِ القرآنِ، وإنْ كانَ يُنسبُ لأصحابِ العلومِ الأخرى ـ ويشكرُ ـ تحريرُ مسائلِ هذه العلومِ التي استفادَ منها من كتبَ في علومِ القرآنِ.

وإن كان علماءُ علومِ القرآنِ قد استفادوا في تقعيدِ هذه العلومِ من كتبِ العلومِ الأخرى، لسبقِها في ذلك، فإنَّ هذا لا يعني الاتِّفاقَ التَّامَّ بين كتب علوم القرآنِ وغيرِها في طرحِها لهذه العلومِ.

---

(١) يقاس على ذلك غيرُها من المسائل التي استفادها من كتب في علومِ القرآنِ من كتبِ العلومِ الأخرى. ويجبُ أن يلاحظَ أنَّ الاصطلاحَ قد يختلفُ بين علماء علومِ القرآنِ وغيرِهم، وهذا مما يجب أن يُراعى، فالاتفاقُ في المسمَّى لا يعني الاتفاق في المصطلحِ.

ويبدو أنَّ هذا السَّبقَ في التَّدوينِ جعلَ بعضَ الباحثينَ يظنُّ أنَّ جملةً من علومِ القرآنِ، مما يكونُ متداخلاً مع علمٍ آخر = ليست خالصةً له.

وأزيدُ فأقولُ: إنَّ الأصلَ في العلومِ الإسلاميَّةِ التَّداخلُ، وهناكَ قاسمٌ مشترَكٌ بين أصولِ هذه العلومِ، ذلك أنَّ العلومَ الشَّرعيَّةَ كلَّها مستقاةٌ من الكتابِ والسُّنَّةِ، والكتابُ نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وكذا الحالُ في السُّنَّةِ أنَّها بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

فالفقيهُ ـ مثلاً ـ يحتاجُ تفسيرَ آياتِ الأحكامِ، ولكنَّه لا يحتاجُ تفسير غيرها من الآيات.

والمفسِّرُ المشتغلُ بعلومِ القرآنِ يُعنَى بتفسيرِ آياتِ الأحكامِ؛ لأنها جزءٌ من علمِه الذي يشتغلُ به.

ولا بدَّ لكلٍّ من الفقيهِ والمفسِّرِ من أصولٍ توصلُهما إلى مرادهما (أي: تفسير آيات الأحكام).

ومع اتفاقِهما في محلِّ البحثِ (أي: آيات الأحكام).

وفي اللُّغةِ التي يفسِّرُونَ بها، وإليها يرجعُ كثيرٌ من الأصولِ.

وفي الغاية التي يريدونها، وهي تفسير آياتِ الأحكامِ = فمن الطَّبعيِّ أن تتَّفِقَ كثيرٌ من أصولِهما.

ولكنَّ الأصولَ التي تعنِي الفقيهَ هي المتعلِّقةُ بآياتِ الأحكامِ فحسب؛ لأنَّها مجالُ بحثِه، بينما يهتمُّ المفسِّرُ بالأصولِ التي تتعلَّقُ بجميعِ آياتِ القرآنِ، من آيات عقائدَ وأحكامٍ وأخبارٍ.

ومن ثَمَّ، قد تجدُ في أصولِ الفقهِ ما ينطبقُ على جميعِ آياتِ الأحكامِ، لكنَّه لا ينطبقُ على غيرِها من الآياتِ، وهذا الذي لا ينطبقُ على غيرِها من الآياتِ ينبغي أن لا يوجدَ في أصولِ التَّفسيرِ وعلومِ القرآنِ، لعدمِ وجودِ تطبيقاتٍ له، أو لاختلافِ المصطلحاتِ وتطبيقاتِها بين العلمينِ.

ومن هنا وقع الخطأُ من بعضِ من كتبَ في علمِ أصولِ التَّفسيرِ أو علومِ القرآنِ حينَ جعلُوا القواعدَ التي وضعَها علماءُ أصولِ الفقه التي تخصُّ آياتِ الأحكامِ منطبقةً على جميعِ الآياتِ القرآنيَّةِ.

ومن الأمثلةِ على ذلكَ أنَّكَ تجدُ أنَّ علماءَ أصولِ الفقه قد قعَّدوا قاعدةً في النَّسخِ، وهي: الأخبارُ لا يجوزُ فيها النَّسخُ.

وإذا رجعتَ إلى المأثورِ عن السَّلفِ، وجدتَ أنَّهم حكموا بالنَّسخِ على بعضِ الأخبارِ، فهلْ تُخَطِّئُ الواردَ عن السَّلفِ، أو أنَّ في الأمرِ شيئاً آخر؟

لاشكَّ أنَّ القاعدةَ المذكورةَ صحيحةٌ، ولكن يلزمُ أن تفهم أنْ مرادَ السَّلفِ بالنَّسخِ أوسع من مرادِ الأصوليِّين، فالسَّلفُ يريدونَ بالنَّسخِ مطلقَ الرَّفعِ، فأيُّ رفعٍ يحصلُ لمعنى الآيةِ من تخصيصٍ أو تقييدٍ أو بيانٍ أو نسخٍ اصطلاحيٍّ، فهو نسخٌ عندهم، وعلى هذا فالأخبارُ يدخلها النَّسخُ؛ أي: التخصيص أو البيان أو التَّقييد أو غيرها مما يدخلُ على الأخبارِ، وليس المرادُ الإزالةَ التَّامَّةَ التي تكونُ في النَّسخِ الاصطلاحيِّ المتأخِّر، وسيأتي بيانُ ذلكَ بأمثلتِه في (كتب النَّاسخِ والمنسوخِ).

وهذا الذي ذكرتُه لك من التَّمثيلِ بأصولِ الفقه وعلومِ القرآن، إنَّما هو مثالٌ تقيسُ عليه تداخلَ المعلوماتِ بين العلومِ الشَّرعيَّةِ، واللهُ أعلمُ.

ومن ثَمَّ، فإنَّك قد تجدُ أصولَ مسائلِ علمٍ من علومِ القرآنِ مستقاةٌ من كتبِ علمٍ آخرَ، وهذه الأصولُ المستقاةُ هي من صميمِ بحثِهم، لكنهم تأخروا في تحريرها فنقلوها عمَّن حرَّرها، وأضربُ لك مثلاً بعلم التجويدِ:

يقولُ شمس الدينِ ابن الجَزَرِيِّ (ت:٨٣٣) في كتابِه التمهيد في علم التجويدِ: «مخارجُ الحروف عند الخليلِ

سبعةَ عشر مخرجاً[١]، وعند سيبويه وأصحابه ستَّةَ عشر[٢]، لإسقاطِهم الجويَّةَ[٣]، وعند الفراء وتابعيه أربعةَ عشر، لجعلهم مخرجَ الذلقيةِ[٤] واحداً»[٥].

ألا تلاحظُ أنَّ المقرئ ابن الجَزَرِيِّ (٨٣٣)، وهو يتحدَّثُ عن أصلٍ من أصولِ التجويدِ، يُرجِعُ معلوماتِه إلى علماءِ لغةٍ ونَحْوٍ، ولم يُرجِعْهُ إلى عالمٍ متخصِّصٍ بعلمِ القراءةِ!

أيعني هذا أنَّ مخارجَ الحروفِ ليستْ من علمِ التجويدِ؟

كلَّا. لكنَّ علماءَ النَّحوِ واللُّغةِ كانوا أصحابَ التَّحريرِ الأولِ لمسائلِ مخارجِ الحروف وصفاتها، فلما أفردَ علماءُ القراءاتِ علمَ التَّجويدِ لبيانِ صفةِ قراءةِ كلِّ قارئٍ على

---

(١) ينظر عن المخارج عند الخليل: كتاب العين (١:٥١ـ٥٢، ٥٧ـ٥٨).
(٢) ينظر عن المخارج عند سيبويه: الكتاب، طبعة بولاق (٢:٤٠٥).
(٣) أي: حروف الجوف المدية، وهي الألف والياء والواو.
(٤) أي: اللام والراء والنون.
(٥) التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب.

جِدةٍ، جعلوا علم مخارجِ الحروف وصفاتِها من أوَّلِ العلومِ التي يحتاجُها دارسُ التَّجويدِ، ولما كتبوا مسائلها نقلوها عن أوَّلِ من حرَّرها، وهم علماءُ النَّحوِ واللُّغةِ، ولا يختلف اثنانِ في أنَّ علمَ النَّحوِ واللُّغةِ سابقانِ لعلمِ القراءةِ والتجويدِ من حيثُ التأليف.

إذاً، فمخارجُ الحروفِ وصفاتُها من صميمِ علم التَّجويدِ، وإنما نُقلتْ عن علماء النَّحوِ واللُّغةِ لسبقِهم في التدوينِ[1].

---

(١) لقد تكلم قوم في علم التجويد، وضعَّفوا تأصيلَه، وجعلوه علماً حادثاً، وفي هذا نظرٌ ليس هذا محله، والذي أريدُ أن أنبِّه عليه هنا:

١ ـ مما ينبغي أن يعلمَ أوَّلاً: أنَّ القرآنَ قد خالفَ المعهودَ من نظمِ العربِ ونثرِها، وإن لم يخرجْ عن سنَنِها في الكلامِ، وكذلكَ هو الحالُ في قراءتِه، فإنَّها مخالفةٌ لكيفيَّةِ قراءتِهم لنثرِهم وشعرِهم، وإن وقع اشتراكٌ بين الكيفيَّتينِ، لكن كان له تميُّزُهُ في طريقةِ قراءته.

٢ ـ أنَّ في علم التجويدِ مسائلَ تتعلَّقُ بعربيَّةِ القرآنِ؛ أي أنَّه لا تقومُ قراءتُه بدونِها، وهي قسمان:

قسمٌ ليسَ فيه إلَّا وجه واحدٌ؛ كمخارجِ الحروفِ وصفاتِها.

وقسم فيه أكثرُ من وجهٍ معروفٍ عند القراءِ، كالإظهارِ والإدغامِ، والفتحِ والإمالةِ، والوقف على الهمزِ وعدمه، =

وبعدَ هذا الاستطرادِ، أرجِعُ إلى صُلبِ الموضوعِ، وهو:

= والسكت وعدمه، إلى غيرِ ذلكَ من المسائلِ التي تجدها في علمِ النَّحوِ، وهي من صميمِ علمِ التجويدِ.
٣ ـ أنَّ القراءة علم مشافهةٍ، ولذا لا يمكن أخذه من الصُّحفِ، فلو قرأت أنَّ فلاناً من القرَّاء يقرأ حرفاً ما بالإشمامِ أو بالرَّوم، فلا يمكنُ أن تعرفَ كيفيَّةَ تطبيقِ ذلك إلَّا بأخذِها على معلِّمٍ شافَه شيخَه وتلقى عنه هذه الصِّفةَ من القراءةِ. وهذا مما ينبغي أن يُشكَرَ ويذكَرَ لعلماءِ التَّجويدِ والقراءةِ؛ لأنَّهم حفِظُوا طريقةَ نطقِ بعضِ الأمورِ الصَّوتيَّةِ التي لو لم تؤخذ بالمشافهة، لما عُرِفَ كيفيَّةُ نُطقِها عندَ العربِ.
٤ ـ أنَّ الذين نقلوا حروفَه، وأُخِذَ عنهم هذا النقلُ، هم الذينَ نقلوا كيفيَّةَ أداءِ هذه الحروفِ، فكما قُبِلَ منهم نقلُ الحروفِ، يُقبلُ منهم نقلُ الأداءِ، وهو التَّجويدُ، الذي هو وصفٌ اصطلاحيٌّ لصفةِ القراءةِ النَّبويَّةِ للقرآنِ، بما ثبتت به الروايةُ من طريقِ القرَّاءِ.
٥ ـ أنَّ علم التجويدِ قد دخلَه الاجتهادُ، وذلك في أمرينِ:
الأول: التَّقسيماتُ والتَّعريفاتُ الاصطلاحيَّةُ، وهو في هذا ككلِّ العلومِ الإسلاميَّةِ.
الثاني: التَّقديراتُ والتَّحريراتُ؛ كتقديرِ حركاتِ المدِّ الفرعيِّ، أو تحرير الأوجه التي بين الفاتحة والبقرةِ.

أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن

قبلَ البدءِ بسردها أذكر بعضَ التَّنبيهات:

○ إنَّ بعض هذه العلومِ المصنَّفةِ المتعلِّقةِ بتفسيرِ القرآنِ مُشْتَرَكَةٌ بين علم التَّفسيرِ وعلومِ القرآنِ، وقد سبق ذكرُ جملةِ العلومِ التي تتضمَّنها كتبُ علوم القرآنِ، وأشرتُ هناكَ إلى هذه المسألةِ.

○ إنَّه لايلزمُ أن تكونَ كلُّ هذه العلومِ التي سأذكُرها مما يحتاجهُ المفسِّرُ، والحديثُ هنا عن مصنَّفاتٍ تمَّ تدوينُها، وليسَ عن العلومِ التي يحتاجُها المفسِّرُ.

ولا بدَّ من الإشارةِ هنا إلى مسألةٍ، وهي التَّوازنُ في النَّظرِ إلى حاجةِ المفسِّرِ لبعض العلومِ التي ينصُّ عليها العلماءُ؛ كعلمِ النَّحوِ، وعلمِ البلاغةِ، وعلمِ الفقه، وغيرها.

ومعنى ذلك أنْ لا يُجعَلَ علمٌ من هذه العلومِ هو الأصلُ في التَّفسيرِ، وأنَّ من عَلِمَه عِلِمَ التَّفسيرَ، بل يكونُ هذا العلم من جملةِ المصادرِ التي تفيدُ المفسِّرَ، وتُعِينُه في بيان القرآنِ.

ولا شكَّ أنَّ بعضَ هذه العلومِ أسعدُ حظًّا من غيرِها في بيانِ القرآنِ، كعلمِ مفرداتِ اللُّغة الذي لايمكنُ أن تنفكَّ منه آيةٌ، والمفسِّرُ بحاجةٍ أكيدةٍ إليه؛ إذ لايمكنُ التَّفسيرُ بدونِ معرفةِ دلالة الألفاظِ.

○ إنَّه قد يوجدُ مصنَّفات لا تدخلُ ضمنَ هذه العلومِ التي سأذكرُها.

○ أنه ليس من شَرْطِي أن أستوعبَ كلَّ ما يتعلَّقُ بهذه العلومِ التي سأذكرُها، وأغلبُ ما كتبتُه ملحوظاتٌ وأفكارٌ جمعتها أثناءَ القراءةِ في كتبِ هذه العلومِ، فسطَّرتها لك هنا.

أولاً: كتب التفسير

كتبُ التَّفسيرِ كثيرةٌ جدًّا، ولايمكنُ الحديثُ عنها هنا، ولو بإيجازٍ، لذا سأذكرُ إشاراتٍ عابرةً في هذه الكتبِ.

○ أنَّ السَّلفَ من التابعينَ وتابعيهم قد دوَّنوا التَّفسيرَ، وأنَّ أغلبَ هذه المدوَّناتِ مبثوثٌ في الكتبِ التي تُعنى بالمأثورِ عنهم؛ كتفسير عَبْدِ بنِ حُمَيد (ت:٢٤٩)، وتفسيرِ الطَّبريِّ (ت:٣١٠)، وتفسيرِ ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧)، وغيرِها.

وغالبِ تفاسيرِهم كانت صُحُفاً تُروى بالأسانيدِ؛ كتفسيرِ عطيَّةَ بنِ سعدٍ العوفيِّ (ت:١١١)، وتفسيرِ إسماعيلَ بنِ

عبدِ الرَّحمنِ السُّدِّيِّ (ت:١٢٨)، وتفسيرِ عليِّ بنِ أبي طلحةَ الوالبِيِّ (ت:١٤٣)، وغيرِها.

وقد كان تفسيرُهم يشملُ تفسيرَ مفرداتِ القرآنِ، وناسخَهُ ومنسوخَه، وقصصَ آيِهِ من إسرائيلياتٍ وغيرِها، وسببَ نزولِه، ومبْهماتِه، والمعنى الجمليَّ، وذكرَ التفسيرِ النَّبويِّ، والتفسيرَ بالقرآنِ، والتفسيرَ بالسُّنَّةِ، وبيانَ أحكامِه...

وإذا درستَ تفاسيرَهم بعنايةٍ، ونظرتَ في تفاسيرِ المتأخرينَ، سيظهرُ لكَ جليًّا أنَّ المتأخِّرينَ عالةٌ عليهم في بيانِ معاني القرآنِ والمرادِ بها، وأنَّ المتأخرينَ لم يزيدوا كثيراً على أقوالِهم من جهةِ البيانِ عن معنى الآي، وإنما كانتِ الزيادةُ في غيرِ هذا الجانبِ.

وأحسبُ أنَّ كتبَ التَّفسيرِ الكبيرةَ ـ كالجامعِ لأحكام القرآنِ لأبي عبدِ اللهِ محمدِ بن أحمدَ القرطبيِّ (ت:٦٧١)، أو البحرِ المحيطِ لأبي حيان محمدِ بنِ يوسفَ الأندلسيِّ (ت:٧٤٥)، أو غيرها ـ لو اعتمدتْ صُلْبَ التَّفسيرِ، وتركتِ الاستطرادَ في مسائلِ العلومِ، لرجعتْ إلى تفسيرِ السَّلفِ وقاربتْهُ.

○ ولما تنوَّعتِ المعارفُ والعلومُ، وتشكَّلتْ مسائلُ

كلِّ علمٍ؛ كالفقهِ، وأصولِ الفقه، والنَّحوِ، واللُّغةِ، والتَّاريخِ، وغيرها، وشاركَ في التَّأليفِ في التَّفسيرِ من تميَّزَ بعلمٍ من هذه العلومِ، فإنَّه صبغَ تفسيرَه بتخصُّصِه الذي برزَ فيه، يساعدُه في ذلك إمكانيَّةُ التوسُّعِ في كتابةِ التَّفسيرِ، هذا ما لا ضابطَ له، وهذا ما جعلَ كتبَ التَّفسيرِ تفترقُ في المناهجِ.

○ ولهذا، ستجدُ أنَّ كثيراً مما سيأتي من المصنَّفاتِ المُدوَّنةِ على انفرادٍ، يكونُ موجوداً في بطونِ كتبِ التَّفسيرِ من حيثُ الجملةِ، لذا تجدُ أنَّ مما يتميَّزُ به منهجُ أبي حيان (ت:٧٤٥) في كتابِه البحرِ المحيطِ عنايتَه بعلمِ المناسبات[1].

وهذا يعني أنَّ كُتبَ التَّفسيرِ تحوي كثيراً من مسائلِ العلومِ التي لها علاقةٌ بعلمِ التَّفسيرِ أو هي من علومِ القرآنِ، وهذه الكتبُ مجالٌ خصبٌ لتطبيقاتِ هذه المسائلِ العلميَّةِ[2]، بل قد تجدُ فيها إشاراتٍ إلى مسائلَ متعلِّقةٍ بعلمِ

---

(١) ينظر على سبيل المثال، البحر المحيط، نشر المكتبة التجارية (١:٧٧، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٥٠، ٤٠٣، ٥٦٨، ٥٩٢).

(٢) مثلاً، لو دُرِستْ عباراتُ السَّلفِ في نزولِ القرآنِ، وهل يلزم من قولهم: نزلت هذه الآيةُ بمكة، أو بالمدينة، أنهم لا يراعون تاريخ النُّزول؟ =

من علومِ القرآنِ، وهي غيرُ موجودةٍ في كتبِه، ومن ذلك:

في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، قال ابن عطيَّةَ (ت:٥٤٢): «وحكى الطَّبريُّ عن عكرمةَ ومجاهد أنَّ هذه الآيةَ مكيَّةٌ[1]... ويحتملُ عندي قول عكرمةَ ومجاهدٍ: «هذه مكيَّةٌ»، أن أشارا إلى القصَّةِ لا إلى الآية»[2].

هل تجدُ مثلَ هذا التَّحريرِ في كتبِ علومِ القرآنِ؟

لو صحَّتْ هذه الفرضيَّةُ التي ذكرَها ابن عطيَّةَ (ت:٥٤٢)، لحلَّتْ كثيراً مما يُشكلُ من عباراتِ السَّلفِ في علمِ المكيِّ والمدنيِّ، وبهذا التَّخريجِ لا يخالفُ قولُ مجاهد (ت:١٠٤) وعكرمة (ت:١٠٥) من قال إنها مدنيَّةٌ؛ لأنَّ هذا يحكي وقتَ النُّزولِ، وهما يحكيانِ وقت وقوعِ الحدثِ الذي نزلتِ الآيةُ بشأنِه، واللهُ أعلمُ.

= الذي يظهرُ أن من عبَّرَ بهذا التَّعبيرِ لا يُخالفُ اعتبارَ الزَّمانِ، وليسَ أصحابُ هذا التَّعبيرِ أصحابُ قولٍ آخر في المكي والمدني، تأمَّلْ هذا، وتحقَّق منه في تطبيقاتِ المكي والمدني عند السلفِ، فقد يظهر لك هذا.

(١) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١٣:٥٠٢).

(٢) تفسير ابن عطية، ط: قطر (٦:٢٧٢).

وفي تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧١]، قال ابن عطيَّة الأندلسيُّ (ت:٥٤٢): «وأمَّا تفسيرُ الآيةِ بقصَّةِ عبد اللهِ بن أبي سرْح[1]، فينبغي أنْ تُحرَّرْ.

فإنْ جُلبتْ قصَّةُ عبد اللهِ بن أبي سرْحٍ على أنها مثالٌ، كما يمكنُ أن تُجلبَ أمثلةٌ في عصرنا من ذلك، فحسنٌ.

وإن جُلبتْ على أنَّ الآيةَ نزلت في ذلك، فخطأٌ؛ لأنَّ ابن أبي سرْحٍ إنما تبيَّنَ أمره في يومِ مكةَ، وهذه الآيةُ نزلتْ عَقِيبَ بدرٍ»[2].

هل تجدُ مثلَ هذا التَّحريرِ في كتبِ علومِ القرآنِ؟

إنَّ تحريرَ ابن عطِيَّةَ (ت:٥٤٢) يتعلَّقُ بنوعينِ من أنواعِ علومِ القرآنِ: أسبابِ النُّزول، والمكيِّ والمدنيِّ.

أمَّا معرفةُ المكيِّ والمدنيِّ، فتُبيِّنُ ضَعْفَ كونِ هذه

---

(١) عبد اللهِ بن أبي سرحٍ، أخو عثمان بن عفان من الرضاعة، كان من كُتَّابِ الوحي، ثُمَّ ارتدَّ، وكان يقول: ما كان محمد يكتب إلا ما شئتُ. وكان ذلك بسبب موافقته للتَّنزيل في ختمِ آيةٍ، فأهدر الرسول دمه يوم الفتح، فجاء به عثمانُ تائباً، فأعرضَ عنه رسول الله ﷺ، ثمَّ قبل توبته.

(٢) تفسير ابن عطية، ط: قطر (٦:٣٨٦ ـ ٣٨٧).

الآيةِ نزلتْ بشأنِ ابن أبي سرحٍ، للعلَّةِ المذكورةِ. فيستفاد من معرفة تاريخِ النُّزولِ في الترجيحِ بين الأقوالِ كما هو ظاهرٌ، إذ بها ضَعُفَ قولٌ، فترجَّحَ الآخرُ.

وأما أسبابُ النُّزولِ، فأفاد فيها: أنَّ بعضَ ما يُحكى منها إنما هو مثالٌ في تفسيرِ الآيةِ، ولا يلزمُ منه قصرُ الآيةِ عليه، كما لا يلزمُ أن يكونَ هو السَّبب المباشر لنُزول الآيةِ.

كما أفاد أنَّه يمكنُ أن تُنَزِّلَ الآيات على الواقِع الذي تعيشُه، ولو كانت بحكايةِ نزلتْ هذه الآيةُ في كذا؛ لأنَّ ذلك على سبيلِ التمثيلِ لما تشملُه الآيةُ، لا على أنَّه السَّببُ في نزولِ الآيةِ، واللهُ أعلمُ.

○ ومُدوَّناتُ التَّفسيرِ الكبيرةٌ خرجت بعلمِ التَّفسيرِ إلى مسائلَ لا علاقةَ لها به، وإنما جرَّها إليه بُرُوعُ المؤلِّفِ في فنٍّ من الفنونِ.

وقد كان لذلكَ أثرٌ في تسميةِ بعضِ كتبِ التَّفسيرِ، فالقرطبيُّ (ت:٦٧١) سَمَّى تفسيرَه (الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان)[١]، وهو تفسيرٌ

(١) تفسير القرطبي (١:٣).

شاملٌ وليس خاصًا بأحكامِ القرآنِ، وقد قال في بيان ذلك: «فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علومِ الشرعِ، الذي استقلَّ بالسنة والفرضِ، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرضِ؛ رأيتُ أنْ أشتغلَ به مدى عمري، وأستفرغَ فيه مُنَّتِي[1]؛ بأن أكتبَ فيه تعليقاً وجيزاً، يتضمَّنُ نُكَتاً من التَّفسيرِ واللُّغاتِ، والإعرابِ والقراءاتِ، والرَّدِّ على أهل الزيغ والضلالاتِ، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من الأحكام ونزول الآيات، جامعاً بين معانيهما، ومبيناً ما أشكلَ منهما بأقاويلِ السَّلفِ ومن تبعهم من الخَلَفِ...»[2].

وهذا يعني أنَّ كتابَه شاملٌ للتَّفسيرِ، ومع هذا تراه سمَّاه باسمٍ يدلُّ على أنَّه سيكونُ متعلِّقاً بعلم الفقه والاستنباطِ، وإنما كان ذلك بسبب بروع مؤلفه في علم الفقه، واللهُ أعلمُ.

○ والملاحظُ أنَّ حَشْوَ كتبِ التَّفسيرِ بهذه الموادِّ من العُلُومِ لا ضابطَ له، ولذا تجدُ المؤلفَ الذي برع في فنٍّ

(١) المُنَّةُ: بفتح الميم وضَمِّها: القوة، ينظر: القاموس المحيط، مادة (منن).

(٢) تفسير القرطبي (١:٢ ـ ٣).

من الفنونِ يحرصُ على الإشارة العابرةِ، ولو لم تكن في مجالِ ما يريدُ الحديثَ عنه، فيسهبُ في الحديثِ عن أمورٍ لا تخصُّ الآيةَ من أيِّ وجهٍ، ومن ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠]، قال القرطبيُّ (ت:٦٧١): «الالتقاط: تناول الشَّيء من الطريقِ، ومنه اللَّقيطِ واللُّقَطَةُ.

ونحن نذكر من أحكامِها ما دلَّت عليه الآيةُ والسُّنَّةُ، وما قاله أهلُ العلمِ واللُّغةِ...»[1].

وإذا قرأتَ المسائل التي ذكرها في اللَّقيطِ وأحكامِه[2]، تبيَّنَ لك أنَّ هذه المسائلَ محلُّها كُتبُ الفقه، لا كتب التَّفسيرِ، والآيةُ لم تُشِر إلى حكمٍ في هذا الموضوعِ حتَّى يُفسَّرَ.

وبهذه الاستطرادات وأمثالِها زادَ حجمُ كتابِه.

ولو اعتمدَ المؤلِّفونَ في التَّفسيرِ على ما تُعطيه ألفاظُ الآيةِ من التفسيرِ واقتصروا عليه، وتركوا هذه الاستطراداتِ

---

(١) تفسير القرطبي (٩:١٣٤).

(٢) كتب في ذلك ثمان مسائل، ينظر: تفسير القرطبي (٩:١٣٤-١٣٨).

التَّخصُّصيَّة التي محلُّها كتبُ ذلكَ الفَنِّ، لتضاءَلت أحجامُ كتبِهم كثيراً.

ومن المهمِّ هنا أن لا يُفهَمَ أن هذه الاستطرادات في العلومِ من لوازمِ التَّفسيرِ، وإنَّما اهتمَّ كثيرٌ من العلماءِ ـ الذين ألَّفُوا في التَّفسيرِ ـ بتدوينها في تفاسيرِهم، لأنهم سلكوا منهجاً في التأليفِ يريدُون به استقصاءَ ما حولَ الآيةِ مما يرتبطُ بالعلمِ الذي برعُوا فيه.

فإن كان له ذلك العُذْرُ، فإنَّ هذا لا يعني أنَّ كلَّ كتابِه في علمِ التَّفسيرِ.

○ كما يلاحظُ أنَّ المذهب الذي يميلُ إليه المفسر، سواءً أكانَ فِقْهاً، أم نَحْواً، أم عَقِيدَةً = له أثرٌ في اختيارِ المفسِّرِ للمعنى، ويظهرُ بهذا الاختيارِ تكلُّفُ المفسِّرِ وتعسُّفُه، وتركُه للظَّاهرِ من أجلِ أن لايخالفَ ما يعتقدُه.

كما أنَّ للمعتقَدِ أثراً في قَصْرِ معنى الآيةِ على المحتمَلِ الذي يناسبُ معتقد المؤلِّفِ دون غيرِه من المحتملاتِ الصحيحة الجائزِ حملُ الآيةِ عليها، ولا يكونُ في هذا الحَمْلِ أيُّ تناقضٍ، ومن أمثلةِ ذلكَ ما ورد في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فقد جعلَ بعضُ المعتزلةِ «ما» موصولةً، ويكون التقديرُ:

خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام[١].

ونفى أن تكون «ما» مصدريةً؛ لأن المعنى يكون: والله خلقكم وعملَكم، وهذا ينافي ما يعتقده المعتزلةُ من أن الله لا يخلقُ الشَّر، وأنَّ العباد هم الذين خلقوا أفعالَهم.

ولولا وجود هذه لعقيدة، لما قصرَ معنى الآيةِ على هذا التَّوجيه دون غيرِه.

والمعنى محتملٌ لأن تكونَ «ما»: مصدريَّةً، أو أن تكونَ موصولةً، ويكون المعنى: والله خلقكم، وخلق أعمالكم، وما عملتموه[٢].

○ والمقصودُ أنَّ هذه المطوَّلاتِ تشتملُ على عدَّةِ اتجاهاتٍ علميَّةٍ تعرَّضَ لها المؤلِّفون، فمن أرادَ الإعرابَ والنَّحْوَ ـ بعد رجوعِه إلى كتبِ أعاريبِ القرآنِ[٣] ـ يرجعُ إلى تفسير البحر المحيطِ لأبي حيانَ (ت:٧٤٥) النَّحويِّ، أو إلى كتاب تلميذِه السَّمينِ الحلبيِّ (ت:٧٥٦) الدُّرُّ المصونِ في

---

(١) ينظر في تأويل المعتزلة لهذه الآية: متشابه القرآن، لعبد الجبار الهمذاني (٢:٥٨٠ ـ ٥٨٧)، والكشاف، للزمخشري (٣:٣٤٥ ـ ٣٤٧)، ومجمع البيان، للطبرسي الرافضي المعتزلي (٢٣:٧٠).

(٢) ينظر هذان الوجهان في تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٣:٧٥).

(٣) سيأتي الحديثُ عنها لاحقاً.

علومِ الكتابِ المكنون، وهما من أشملِ وأوسع ما كُتِبَ في إعراب القرآنِ.

هذا، ولا تخلو بعضُ المطوَّلاتِ من مسائلِ إعراب القرآنِ؛ كجامع البيان عن تأويلِ آي القرآنِ، للطَّبريِّ (ت:٣١٠)، والبسيطِ في التَّفسيرِ، للواحديِّ (ت:٤٦٨)، والكشاف عن حقائق التَّنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزَّمخشريِّ (ت:٥٣٨)، والمحرَّرِ الوجيزِ في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيَّة (ت:٥٤٢)، والجامع لأحكام القرآنِ، للقرطبيِّ (ت:٦٧١)، وغرائبِ القرآنِ ورغائب الفرقانِ، للقُمِّي النَّيسابوريِّ (ت:٧٢٨)، وفتحِ القديرِ الجامع بين فَنَّيِ الرواية والدراية، للشوكانيِّ (ت:١٢٥٠)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيمِ والسَّبعِ المثاني، للآلوسيِّ (ت:١٢٧٠)، وغيرِها.

ومن أرادَ الإبانةَ عن فصاحةِ القرآنِ وبلاغتِه، رجعَ إلى الكشَّافِ، للزمخشريِّ (ت:٥٣٨)، والبحرِ المحيطِ، لأبي حيان الأندلسيِّ (ت:٧٤٥)، ونظمِ الدُّرر في تناسبِ الآي والسُّورِ، للبقاعيِّ (ت:٨٨٥)، وحاشية شيخ زاده على البيضاويِّ، لمحيي الدين مصطفى القوجوي (ت:٩٥١)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريمِ، للقاضي أبي

السعودِ (ت:٩٥١)، والسِّراجِ المنير للخطيب الشربيني (ت:٩٧٧)، وعناية القاضي وكفاية الراضي المعروف بحاشية الشهاب الخفاجي، لأحمد بن محمد الخفاجي (ت:١٠٦٩)، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيَّةِ، المعروف بحاشية الجمل على الجلالين، لسليمان بن عمر العجلي الشهير بالجمل (ت:١٢٠٤)، وروح المعاني، للآلوسيِّ (ت:١٢٧٠)، ومحاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسميِّ (ت:١٣٣٢)، والتحرير والتنويرِ، للطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣).

وهكذا كتبُ التَّفسيرِ، تجدُ في مجموعةٍ من الكتبِ ما لا تجدُه في غيرِها، فمنهم من اعتنى أكثرَ من غيرِه بتفسيرِ القرآنِ بالقرآنِ، ومنهم من اعتنى بالسُّنَّةِ النَّبويَّةِ واستفاد منها في تفسيرِه، ومنهم من اعتنى بإيرادِ آثارِ السَّلفِ في التَّفسيرِ، ومنهم من اعتنى بالأحكامِ، ومنهم من اعتنى باللطائف والنِّكاتِ. . . إلخ.

وهذا الموضوع أوسعُ من أن يُكتبَ فيه مثلُ هذه التَّذكرةِ السريعةِ، أسألُ الله أن يُيسِّرَ بسطَ الموضوعِ مرَّةً أخرى.

ثانياً: كتبُ إعرابِ القرآنِ

برزَت بداياتُ علمِ الإعرابِ (النَّحو) في عهدِ التَّابعينَ، وكان ذلك على يد أبي الأسودِ الدؤليِّ (ت:٩٦)، واستمرَّ هذا العلمُ في التَّرعرُعِ، حتَّى كتبَ فيه إمامُ علم النَّحوِ: سيبويه (ت:١٨٠) كتابه «الكتاب»، وكان ذلك في عهد أتباعِ التَّابعينَ، ومؤلَّفُه هذا مليءٌ بالشَّواهدِ القرآنيَّةِ المُعرَبَةِ.

وقد كانَ علمُ إعرابِ القرآنِ يدخلُ في تأليفِ معاني القرآنِ، كما هو ظاهرٌ من كتابِ الفرَّاء (ت:٢٠٧)، والأخفشِ (ت:٢١٥)، والزَّجَّاجِ (ت:٣١١).

وقد نصَّ الفرَّاء (ت:٢٠٧) على أنَّ كتابَه في علم المعاني والإعرابِ، فقال: «تفسيرُ مشكل إعرابِ القرآنِ ومعانيه»[١].

كما نصَّ على ذلك الزَّجاجُ (ت:٣١١)، فقال: «هذا كتابٌ مختصرٌ في إعرابِ القرآنِ ومعانيه»[٢].

أمَّا الأخفشُ (ت:٢١٥)، فإنَّ مقدمة كتابِه مفقودةٌ، ولكنَّ كتابَه كتابُ نحوٍ وإعرابٍ، وهو باسم إعرابِ القرآنِ أولى منه باسم معاني القرآنِ.

وقد ذُكرَ لجماعةٍ من العلماءِ كتبٌ أفردوها في علمِ إعرابِ القرآنِ.

وأوَّل كتابٍ مطبوعٍ في هذا الشَّأنِ، كتابُ إعرابِ القرآنِ لأبي جعفر النَّحَّاسِ (ت:٣٣٨)، وهو كتابٌ يتميَّزُ بنقلِ أقوالِ السَّالفينَ من أئمَّةَ النَّحو.

وللنَّحاسِ (ت:٣٣٨) كتابٌ في معاني القرآنِ، وقد يكونُ بكتابيه هذين أوَّلَ من فصلَ في التَّأليفِ بينَ علمِ معاني

---

(١) معاني القرآن، للفراء (١:١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (١:٣٩).

القرآنِ وعلم إعرابِ القرآنِ[١].

وبهذا يظهر أنَّ كتابةَ العلماءِ في إعرابِ القرآنِ على قسمين:

الأوَّل: كتبٌ مستقلَّةٌ باسم إعرابِ القرآنِ.

الثَّاني: كتبٌ تضمَّنت إعرابَ القرآنِ؛ كبعضِ كتبِ التَّفسيرِ، وكتبِ معاني القرآنِ، وكتبِ الاحتجاجِ للقراءاتِ، وكتبِ الوقفِ والابتداءِ.

ومن الكتبِ المستقلَّةِ بإعرابِ القرآنِ:

١ ـ إعرابُ القرآنِ، لأبي جعفر النَّحَّاس (ت:٣٣٨).

---

(١) لم يُطبعْ لعالمٍ قبل النحاس كتابٌ مستقلٌّ في إعرابِ القرآنِ، وقد ذُكِر هذا العنوان لكتبِ جماعةٍ من أهل العربيَّةِ؛ كقطرب (ت:٢٠٦)، وأبي عبيدة (ت:٢١٠)، وابن قتيبة (ت:٢٧٦)، وغيرهم، ويظهرُ ـ والله أعلمُ ـ أنَّ هذا من التوسع في المصطلحاتِ، فيطلقُ على ما يتعلَّقُ بعلوم العربية: الإعراب، والغريب، والمعاني، فجعلت عناوين هذه الكتب على هذا المسمى من هذا الباب؛ لأنَّ من هؤلاء الذينَ ذُكِرَ لهم إعرابُ القرآنِ من هو مُضعَّفٌ في معرفته بعلم النحو المعرفة التي تؤهلهم لكتابةِ مؤلَّفٍ فيه، وهم موصوفونَ بمعرفةِ لغة العربِ، والله أعلمُ.

٢ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠).

٣ ـ مشكل إعراب القرآنِ، لمكي بن أبي طالب القيسيِّ (ت:٤٣٧).

٤ ـ البيان في غريب إعرابِ القرآنِ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت:٥٧٧).

٥ ـ التبيان في إعراب القرآنِ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت:٦١٦).

٦ ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب حسين بن أبي العزِّ الهمداني (ت:٦٤٣).

٧ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبيِّ (ت:٧٥٦).

وإذا قرأت في هذه الكتبِ، فإنَّك تجدُ خلافاتِ النُّحاةِ، وتطبيقاتِ عَلَمِّ النَّحوِ، وكأنَّكَ تقرأُ كتاباً في النَّحوِ لا كتاباً له علاقةٌ ببيانِ معنى كلامِ اللهِ تعالى، وهذا الأمرُ ظاهرٌ ـ أيضاً ـ في جُلِّ الأعاريبِ المذكورةِ في الكتبِ المتوسّعةِ في بيانِ المسائلِ النَّحويَّةِ من كتبِ التَّفسيرِ؛ كالبحرِ المحيطِ، لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت:٧٤٥)، الذي عظَّمَ

علمَ النَّحوِ، وجعلَه من أهم العلومِ التي يحتاجها المفسِّرُ، وكتابِ روحِ المعاني للآلوسيِّ (ت:١٢٧٠) الذي اعتمدَ على نحويَّاتِ أبي حيان (ت:٧٤٥).

ولو اقتصرَ المعربونَ من النَّحوِ على ما يتأثَّرُ به المعنى، فبيَّنوه، لكان أنفعَ للمفسِّرِ، إذ تَتَبُّعُ الفروعِ الكثيرةِ المتعلِّقةِ بإعرابِ الآي محلُّه كُتبُ النَّحوِ، ومن تأمَّلَ هذا الحشوَ لمسائلِ علمِ النَّحوِ، وجدَه قاطعاً عن تحصيلِ التَّفسيرِ، وليس معيناً عليه.

ولقد كان إمامُ المفسِّرينَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ (ت:٣١٠) على هذا المنهجِ، وقد أشارَ إليه بقولِه: «... فهذه أوجهُ تأويلِ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، باختلافِ أوجهِ إعرابِ ذلك.

وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابِه - وإن كان قصدنا في هذا الكتابِ الكشفَ عن تأويلِ آي القرآنِ - لما في اختلافِ وجوهِ إعرابِ ذلك من اختلافِ وجوهِ تأويلِه، فاضطرَّتنا الحاجةُ إلى كشفِ وجوه إعرابِهِ، لنكشف لطالبِ تأويلِه وجوهَ تأويلِه، على قدرِ اختلافِ المختلفةِ في تأويلِه وقراءتِه»[1].

(١) تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١:١٨٤).

○ كما كانت ظاهرةُ بناءِ الإعرابِ على المعنى بارزةً عنده كذلك، وله في تفسيرِه أمثلةٌ، منها:

في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، قال الطَّبريُّ (ت: ٣١٠): «وهذان الخبرانِ عن مجاهد والضحاك[1] يُنبئانِ عن صحَّةِ ما قُلنا في رفع «الصَّدِّ» و«الكفر به»، وأنَّ رافعَه «أكبر عند الله»، وهما يؤكِّدان صِحَّةَ ما روينا في ذلك عن ابن عباس، ويدلَّان على خطأ من زعم أنه مرفوعٌ على العطفِ على «الكبير»[2]، وقول من زعم أنَّ معناه: وكبيرٌ صدٌّ عن

(١) قال مجاهد (ت: ١٠٤): «يقول: صدٌّ عن المسجد الحرام، وإخراجُ أهله منه = فكل هذا أكثرُ من قتلِ ابن الحضرميِّ، والفتنة أكبر من القتل = كفرٌ بالله وعبادة الأوثان، أكبر من هذا كلِّه».
وقال الضحاك بن مزاحم (ت: ١٠٥): «كان أصحاب محمد ﷺ قتلوا ابن الحضرمي في الشهر الحرام، فعيَّرَ المشركون المسلمين بذلك، فقال الله: قتال في الشهر الحرام كبيرٌ، وأكبر من ذلك صدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به وإخراج أهل المسجد الحرام من المسجد الحرام».

(٢) ذكر هذا الوجه الفراء في معانيه (١: ١٤١)، والطبري ينقلُ منه كثيراً.

سبيلِ اللهِ، وزعم أنَّ قوله: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾، خبرٌ منقطعٌ عما قبله مبتدأ[1]»[2].

○ بل كان ما هو أخصُّ من ذلك، وهو بناء الإعرابِ على ما جاء عن السَّلفِ، كما في المثالِ السابقِ، وحسبَ علمي، لم يلقَ هذا جانباً من البحثِ والتَّمحيصِ، ولو سبكتَ في ذلكَ قاعدةً لقلتَ: **إنَّما يُبْنَى الإعرابُ على تفسيرِ السَّلفِ، ولا يصحُّ ردُّ الواردِ عنهم بدعوى مخالفةِ القواعدِ النحويَّةِ التي ضبطها المتأخرون، بلْ يبحثُ عن الوجه من الإعرابِ الذي حُمِلَ عليه الكلامُ عندهم.**

ومن أمثلةِ تطبيقِ هذا:

○ ما ورد في تفسيرِ الطبري (ت:٣١٠)، في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل: ١٠، ١١]، عن الحسن البصريِّ (ت:١١٠)، قال: «كانت الأنبياء تُذنبُ، فتعاقبُ»، وقال ابن جريج (ت:١٥٠): «لا يُخيفُ اللهُ الأنبياءَ

---

(١) هذا قول الأخفش في معانيه (١:١٨٤)، والطبري ينقل منه كثيراً.

(٢) تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (٤:٣١٠ ـ ٣١١)، وينظر: (١:٢٤٨ ـ ٢٤٩).

إلَّا بذنبٍ يُصيبُه أحدهم، فإن أصابَه، أخافَه اللهُ، حتَّى يأخُذَه منه»[١].

ثُمَّ أورد الطبريُّ (ت:٣١٠) عن بعضِ النُّحاةِ في هذا الاستثناء تقديرات:

الأول: أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً، ويكونُ المعنى: إنَّ الرسلَ معصومةٌ مغفورٌ لها آمنةٌ يوم القيامةِ، ومن خلطَ عملاً صالحاً وآخر سيِّئاً، فهو يخافُ ويرجو[٢].

الثاني: أن يكون المستثنى منه محذوفاً، ويكون المعنى: إنِّي لا يخافُ لديَّ المرسلون، إنما يخاف غيرهم، إلَّا من ظلمَ، ثمَّ بدَّل حسناً بعد سوءٍ، فإنه لا يخاف[٣].

الثالثُ: أن تكون «إلَّا» بمعنى «الواو»، ويكون المعنى: لا يخاف لديَّ المرسلون، ولا من بدَّل حسناً بعد سوءٍ[٤].

---

(١) ينظر قولهما في تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٩:١٣٦).

(٢) ينظر هذا التقدير والذي بعده في: معاني القرآن للفراء (٢:٢٨٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء (٢:٢٨٧)، وإعراب القرآن، للنحاس (٣:٢٠٠).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء، وقد ذكره عن بعض النحويين ـ ولم يسمِّه ـ ثمَّ ردَّه (٢:٢٨٧).

قال الطبريُّ (ت:٣١٠): «والصَّوابُ من القولِ في قوله: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ﴾ عندي، غيرُ ما قال هؤلاء الذين حكينا قولهم من أهل العربيَّةِ، بل هو القولُ الذي قاله الحسنُ البصريُّ وابنُ جُريجٍ ومن قال قولهما، وهو أن قوله: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ استثناءٌ صحيحٌ من قولِه: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ منهم، فأتى ذنباً، فإنه خائفٌ لديه من عقوبتِه.

وقد بيَّنَ الحسنُ ـ رحمه الله ـ معنى قيلِ اللهِ لموسى ذلك، وهو قوله: إنما أخفتُك، لقتلكَ النَّفسَ[1]... وأما الذين ذكرنا قولهم من أهل العربيَّةِ، فقد قالوا على مذهبِ العربيَّةِ، غير أنهم أغفلوا معنى الكلمةِ، وحملُوها على غير وجهِها من التأويلِ.

وإنما ينبغي أن يُحمَلَ الكلامُ على وجهِهِ من التَّأويلِ، ويُلتَمسُ له ـ على ذلك الوجه للإعرابِ في الصِّحةِ ـ مخرجٌ، لا على إحالةِ الكلمةِ عن معناها ووجهِها الصَّحيحِ من التأويلِ»[2].

---

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٩:١٣٦).

(٢) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٩:١٣٧ ـ ١٣٨).

○ وعن الباقولي (ت:٥٤٣)[1]، قال: «قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]؛ أي: الذين هم لأجل الطهارةِ وتزكيةِ النَّفسِ عاملونَ الخيرِ.

وليس المرادُ من هذا الكلامِ أنهم يؤدون الزَّكاةَ؛ لأنَّه لا يقالُ: فعلتُ الزكاةَ، وأنت تريدُ: أدَّيتُ الزَّكاةَ.

فإنَّما الزكاةُ: الطهارةُ، كما قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]؛ أي: طهَّرها من المعاصي، ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]؛ أي: من أخملَها بالفجورِ والمعاصي.

وأبداً ينبغي لك أن تُفسِّر القرآن بعضَه ببعض ما أمكنَكَ. ألا ترى أنهم قالوا في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:

---

(١) علي بن الحسين بن علي الأصبهانيُّ الباقوليُّ، أبو الحسنِ، الملقب: جامع العلومِ، النحوي، المفسِّرُ، له كتبٌ تدلُّ على تمكُّنِه وسعةِ اطِّلاعِه في العلمِ، منها: البيان في شواهد القرآن، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات، وغيرها، توفي سنة (٥٤٣). ينظر في ترجمته: مقدمة الدكتور محمد الدالي لكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات.

١١]: إنَّ المعنى: للرسولِ معقِّباتٌ؛ أي: ملائكةٌ من أمرِ اللهِ يحفظونَه من بين يديه ومن خلفِه، كذا فسَّرَ إبراهيمُ النَّخعيُّ.

ففارَ فائرُ القومِ، وقالوا في هذا: إنه فصل بين الصفةِ والموصوفِ، وقدَّم ظرفَ الصِّفةِ على الصِّفةِ.

فنظرنا في ذلكَ، فإذا إبراهيمُ أخذ هذا التَّفسيرَ من قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٧]، والرَّصَدُ: الملائكةُ، وهم المعقِّباتُ، يحفظون النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلَّم.

فوجبَ أخذُ التَّفسير من آيةٍ نظيرةٍ تلك الآيةِ التي تُفسِّرُها، فإذا ثبتَ هذا وصحَّ، عَلِمْتَ سقوطَ طعنِ الطَّاعنِ في هذه الآية»[1].

وإذا تقعَّدَ ذلك عندك، علمتَ خطأ أبي حيان (ت:٧٤٥) في ردِّه الواردَ عن السَّلفِ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ﴾ [يوسف: ٢٤]، بدعوى أن تفسيرَهم لا يُساعدُ عليه كلامُ العربِ.

---

(١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي (٢:٩١٦ ـ ٩١٩).

قال: «والذي رُوِيَ عن السلفِ لا يُساعدُ عليه كلامُ العرب؛ لأنهم قدَّروا جواب «لولا» محذوفاً، ولا يدلُّ عليه دليلٌ؛ لأنهم لم يقدِّروا: لهمَّ بها، ولا يدلُّ كلامُ العربِ إلا على أن يكونَ المحذوفُ من معنى ما قبلَ الشَّرطِ؛ لأنَّ ما قبل الشَّرطِ دليلٌ عليه، ولا يُحذَفُ الشيءُ لغيرِ دليلٍ»[1].

وهذا منه ـ رحمه الله ـ غيرُ سديدٍ؛ لأنَّ هؤلاءِ السَّلفَ ـ الذين يزعم أنَّ كلامَ العربِ لا يُساعد على قولِهم ـ عربٌ[2]، وهم أدرى منه بلغتِهم، وأقدرُ على تحديدِ مرادِ اللهِ بكلامِهِ من غيرِهم من المتأخرينَ عنهم، فكيفَ غفلَ عن هذا؟!

ولو كان ـ رحمه الله ـ يجعل تفسيرَهم حجةً يحتكمُ إليه، ويبني عليه الإعرابَ، لما قال هذا القولَ.

وهذا الاعتراضُ ـ فيما يبدو ـ متناسقٌ مع رأيه في أنَّ النَّحويَّ قادرٌ على معرفةِ التَّفسيرِ بدونِ الرُّجوعِ إلى تفسيرِ

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عرفات العشا حسونة (٦:٢٥٨).

(٢) وردت الرواية التي اعترض عليها أبو حيان، عن ابن عباس وابن أبي مُليكة وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة والقاسم بن بزة، ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١٦:٣٥ ـ ٣٧).

السَّلفِ، وقد حكى مذهبَه هذا في مقدِّمةِ تفسيرِه.

قال: «ومن أحاط بمعرفةِ مدلولِ الكلمةِ، وأحكامِها قبلَ التَّركيبِ، وعَلِمَ كيفيَّةَ تركيبِها في تلكَ اللُّغةِ، وارتقى إلى تمييزِ حُسْنِ تركيبِها وقُبحِه = فلن يحتاج في فهم ما تركَّبَ من الألفاظِ إلى مفهم ومعلم، وإنما تفاوتَ النَّاسُ في إدراكِ هذا الذي ذكرناه، فلذلك اختلفت أفهامهم، وتباينت أقوالُهم.

وقد جرينا الكلام يوماً مع بعضٍ من عاصرنا، فكان يزعم أنَّ علمَ التَّفسيرِ مضطرٌّ إلى النَّقلِ في فهمِ معاني تراكيبه الإسناديَّةِ إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابِهم، وأنَّ فهم الآيات متوقِّفٌ على ذلك.

والعجب له أنه يرى أقوالَ هؤلاء كثيرةَ الاختلافِ، متباينةَ الأوصافِ، متعارضةً ينقضُ بعضُها بعضاً[١]...»[٢].

---

(١) هذه دعوى عريضة، ولم يدلِّل عليها أبو حيَّان، وهو عالمٌ باللغة، ولو تأمَّل أقوالَ السلفِ بحسِّه اللُّغويِّ، لما وجد هذا التَّناقضَ الكثيرَ الذي يزعمه، ولكن يبدو أنَّ موقف ردِّ هذا القول جعلَه يُصدرُ هذا الحكم.

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عرفات العشا حسونة (١:١٣).

ومن ثَمَّ، فإنَّ الاهتمامَ بمسائلِ النَّحوِ التي لها أثرٌ في المعنى واختلافِه مطلبٌ مهمٌّ لمفسِّرِ القرآنِ، ومن الأمثلةِ الموضحةَ لذلك:

اختلاف المعنى بمعرفةِ الفرقِ بين واو العطف وواو الاستئنافِ، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فإن كانت عاطفةً فالمعنى: وما يعلم تفسيرَه إلَّا الله والراسخون في العلم. وإن كانت مستأنفةً، فالمعنى: ما يعلم حقيقة ما يؤول إليه إلَّا الله وحده، أما الراسخون في العلم فيقولون آمنَّا به...

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، إن كانت الواو عاطفةً، فجملةُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من تمام كلام ملكة سبأ. وإن كانت الواو استئنافيَّةً، فالكلام تعقبٌ من الله على كلامها، لتأكيد ما قالته.

ومثلُه اختلافُ المعنى بسببِ احتمالِ «ما» أن تكونَ تعجُّبيَّةً أو استفهاميَّةً في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، فإن كانت تعجيبيةً فالمعنى: ما أشدَّ كفرَه.

تعجبية

وإن كانت استفهاميَّةً، فالمعنى: ما الذي جعله يكفر؟

أو أن تكونَ نافيةً أو موصولةً في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ [البلد: ٣]، فإن كانت نافيةً، فالمعنى: أقسم بمن يلد ومن لا يلد[1].

وإن كانت موصولةً، فالمعنى: أقسم بالوالد وولدِه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وغيرها، فإن كانت نافيةً، فالمعنى: يعلمون النَّاس السِّحرَ، ولم يُنْزل على الملكينِ شيءٌ من السِّحرِ. وإن كانت موصولةً، فالمعنى: يعلمون الناس السِّحرَ والذي أُنزلَ على الملكين ببابل.

ولو تأمَّلتَ هذه الأوجه الإعرابيَّةَ المختلفةَ التي ذكرتُها، وجدتها أثراً من آثارِ المعنى والتَّفسيرِ؛ أي أنَّ التَّفسيرَ والمعنى سابقانِ للنَّحوِ، إذ الإعراب فرعُ المعنى، فأنت تفهمُ المعنى، ثمَّ تُعربُ، هذا هو الأصلُ، ولكن لمَّا فَسَدَتِ الألسنُ، كتبَ العلماءُ الأصولَ التي يُضبطُ بها كلامُ

---

(١) قال السمين الحلبي في الدر المصون (١١:٦): «وقيل: «ما» نافية، فتحتاج إلى إضمار موصول، به يصحُّ الكلام تقديره: والذي ما ولد، إذ المراد بالوالد: من يولد له، وبالذي لم يلد: العاقر، قال معناه ابن عباس وتلميذه ابن جبير وعكرمة».

العربِ، فتشكَّلَ بهذا علمُ النَّحوِ، وصارَت له مسائلُه المضبوطةُ، وصار يُتطلَّبُ المعنى من جهته أحياناً[(١)].

ولهذا تجدُ أنَّ علمَ النَّحوِ يساعدُ في ردِّ بعضِ الأوجُه التَّفسيريَّةِ التي تردُ عن بعضِ المفسِّرينَ أو المعربين، ومن ذلك ما قاله ابن كثيرٍ الدِّمشقيُّ (ت:٧٧٤): «وقوله تعالى:

---

(١) هذه المسألةُ تحتاجُ إلى تأمُّلٍ لطيفٍ، إذ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الإعرابَ هو الأصلُ، وإنما يُفهَمُ المعنى به، وهذا صحيحٌ في حقِّ من جاء بعد العربِ الأوَلِ؛ لأنَّ علمَ النَّحوِ حادثٌ، والعربُ كانوا يتخاطبونَ ويفهمونَ عن بعضِهم، وليست تلكَ الأداةُ موجودةً كما هي الآن، بل كانت من طبيعتهم المركوزة فيهم، وإن لم يُعبِّرُوا عنها، ويؤلِّفوا فيها، ولكن لما دخل العجم في الإسلام، وكثُرَ اختلاطُهم بالعربِ، بدأتِ الألسُنُ بالفسادِ، فكان لا بدَّ للناسِ من ضبطِ كلامِ العرب، ليفهمَه من لا عِلمَ له بكلامِهم، وليستطيعَ التَّحدُّثَ بلغةِ العربِ.

ومن باب التذكرةِ، فإنَّ بداية نشوء علم النحو كانت لخدمة كلامِ الله، ولتبيُّنِ معانيه، كما تشهد بذلك الروايةُ الواردةُ عن أبي الأسود الدؤلي مع الذي قرأ لفظ «رسوله» بالكسر، من قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فيكون المعنى على هذه القراءة الغلطِ: أن الله بريءٌ من المشركين وبريءٌ من رسولِه، وذلك ليس بصوابٍ، بل القراءة الصحيحةُ برفع «ورسولُه»، والمعنى عليها: أن الله بريءٌ من المشركين، ورسوله بريءٌ من المشركين.

﴿ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْۚ﴾ [الذاريات: ١٦]، قال ابن جرير؛ أي: عاملينَ بما آتاهم الله من الفرائضِ.

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ [الذاريات: ١٦]؛ أي: قبلَ أن يفرض عليهم الفرائض كانوا محسنين في الأعمالِ أيضاً، ثمَّ روى عن ابن حميد، حدثنا مهران، عن سفيان، عن أبي عمر، عن مسلم بن البطين، عن ابن عباس في قوله: ﴿ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْۚ﴾، قال: الفرائض، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ﴾: قبل الفرائض يعملونَ.

وهذا الإسنادُ ضعيفٌ، ولا يصحُّ عن ابن عباسٍ، وقد رواه عثمان بن أبي شيبة، عن معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي عمر البزَّار، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره.

والذي فسَّرَ به ابن جرير فيه نظرٌ؛ لأنَّ قوله: ﴿ءَاخِذِينَ﴾ حالٌ من قولِه: ﴿فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الذاريات: ١٥]، فالمتقونَ في حالِ كونِهم في الجنَّاتِ والعيونِ آخذينَ ما آتاهم ربُّهم؛ أي: من النعيمِ والسُّرورِ والغِبطةِ»[١].

○ ولقد كان التَّوسُّع في ذكرِ التَّقديراتِ النَّحويَّةِ التي

---

(١) تفسير ابن كثير، تحقيق: سامي السَّلامة (٧:٤١٦).

يحتملها نصُّ القرآنِ مما يقطع منفعةَ هذا العلمِ في بيانِ كلامِ الله. ولو اكتُفيَ بحملِه على أحسنِ الإعرابِ، وأفصحِ الوجوهِ = لكان، ولكنَّ الواقعَ في كثيرٍ كم كُتبِ أعاريبِ القرآن وكتب التفسيرِ وغيرِها مما يحوي جملةً منه، أنها ابتعدتْ عن هذا إلى ذكرِ المحتملاتِ الإعرابيَّةِ التي تحتملُها المفردةُ والجملةُ القرآنيَّةُ، فصارَ القرآنُ ميداناً لتطبيقاتِ النَّحويِّينَ وخلافاتِهم، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ جداً، وأذكر لك هنا هذا المثال:

○ قال الباقوليُّ (ت:٥٤٣): «قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

الهاءُ في ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ تَعودُ على «ما»، وهو القرآنُ؛ أي: فأتوا بسورةٍ مثل القرآنِ[١]. فـ«من»، زيادةٌ على هذا، وهو قول الأخفشِ، ودليلُه في الآيةِ الأخرى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٨].

وقولٌ ثانٍ: فأتوا بسورةٍ من مثلِ محمدٍ ﷺ[٢]، فتعودُ

(١) هذا تفسيرُ مجاهد وقتادة. ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١:٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٢) حكى الطَّبريُّ هذا القول، ولم ينسبه لمعيَّنٍ، ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (١:٣٧٤). وقد رجَّح قول مجاهد وقتادة.

الهاءُ إلى «عبدنا» من قوله: ﴿عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، فيكونُ «من» لابتداءِ الغايةِ؛ أي: ابتدئوا في الإتيان بالسورةِ من مثلِ محمدٍ ﷺ.

فهذان قولانِ قالَهما أصحابُ المعاني[١].

وعلى قياس سيبويه ـ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]: إنَّ الهاء في قوله: ﴿فِي بُطُونِهِ﴾ يعودُ إلى ﴿الْأَنْعَامِ﴾ يجيءُ قولٌ ثالثٌ في هذه الآيةِ، وهو أن يعودَ الهاء من قوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾؛ أي: من مثلِ الأندادِ؛ لأنَّ الأندادَ ذُكِرَتْ قبلُ في قولِه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]»[٢].

والقولان الأوَّلانِ هما المعروفانِ في التَّفسيرِ[٣]، وهذا التَّوجيهُ الإعرابيُّ الثالثُ غريبٌ جدًّا، ولا يخفى ضعفُه على متأمِّلٍ، وإنما ساقه إليه الحرص على بيان ما تحتمله الآيةُ من إعراباتٍ، وإن لم يكنِ السياقُ شاهداً لها.

---

(١) حكى هذين القولين الزَّجَّاجُ في معانيه (١:١٠٠)، ولم يذكر الفراء في معانيه (١:١٩)، وأبو عبيدة في مجازه (١:٣٤) سوى القول الأول.

(٢) كشف المشكلات، للباقولي (١:٢٦ ـ ٢٧).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١:٣٧٣ ـ ٣٧٤).

وقد أشار ابن القيم (ت:٧٥١) إلى مشكلةِ التَّقديراتِ النَّحويَّةِ التي يذكرُها بعضهم، فقال: «قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [سبأ: ٣٧]، فمَنْ آمن ليس داخلاً في الأموالِ والأولادِ، ولكنه من الكلامِ المحمولِ على المعنى؛ لأنه تعالى أخبرَ أنَّ أموالَ العبادِ وأولادَهم لا تُقَرِّبُهم إليه، وذلك يتضمَّنُ أنَّ أربابَها ليسوا هم من المقربينَ إليه، فاستثنى منهم من آمنَ وعَمِلَ صالحاً؛ أي: لا قريبَ عنده إلا من آمنَ وعَمِلَ صالحاً، سواءٌ كان له مالٌ وولدٌ، أو لم يكن له.

والانقطاعُ فيه أظهرُ، فإنَّه تعالى نَفَى قُرْبَ النَّاسِ إليه بأموالِهم وأولادِهم وأثبتَ قُرْبَهم عنده بإيمانِهم وعملِهم الصَّالِحِ.

فتقديرُ «لكن» ههنا أظهرُ من تقديرِ الاتصالِ في هذا الاستثناءِ، **وإذا تأمَّلتَ الكلامَ العربيَّ، رأيتَ كثيراً منه وارداً على المعنى لوضوحِه، فلو وردَ على قياسِ اللَّفظِ مع وضوحِ المعنى لكانَ عِيًّا.**

وبهذه القاعدةِ تزولُ عنك إشكالاتٌ كثيرةٌ، ولا تحتاج إلى تكلُّفِ التَّقديراتِ التي إنَّما عدلَ عنها المتكلمُ لما في ذكرِها من التَّكلفِ، فقدَّر المتكلِّفون لنطقِه ما فرَّ منه،

وألزمُوه بما رَغِب عنه، **وهذا كثيرٌ في تقديراتِ النُّحاةِ التي لا تخطرُ ببال المتكلِّمِ أصلاً، ولا تقعُ في تراكيبِ الفصحاءِ، ولو سَمِعُوها لاستهجنوها**، وسنعقدُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى فصلاً مستقلًا»[1].

○ ولقد كان في التَّوجُّهِ للنَّصِّ القرآنيِّ مجالٌ لبعضِهم في ذكر أصولِ مذاهبِهم وآرائهم النحويَّةِ، ومن أدلِّ الدليلِ على ذلكَ ما تراه في كتبِ معاني القرآنِ، للفراء (ت:٢٠٧)، وللأخفش (ت:٢١٥)، فالأوَّلُ بنى كتابَه على نحو أهلِ الكوفةِ، فبيَّنَ أصولَهم في كتابِه هذا، حتى كادَ أن يخرُجَ من كونِه بياناً للمعاني إلى كونِه كتاباً في النَّحوِ الكوفيِّ.

وأمَّا الثاني، وهو بصريٌّ، فقد أرادَ أن يُبيِّنَ آراءه النَّحويَّةَ التي يتبنَّاها، وقد تكونُ مخالفةً لأصحابِه البصريِّينَ، فعمِلَ كتابَه هذا بعد انتشارِ كتاب سِيبَويه (ت:١٧٠) الذي استحسنه النَّاس وكَلِفُوا به[2]، ولكي يَنفُقَ كتابه، كان التَّوجُّه للقرآنِ، وكانَ هذا أولى ما يخلِّدُ به العالمُ مذهبَه، فكان ذلك من الأخفشِ (ت:٢١٥)، واللهُ أعلمُ[3].

---

(١) بدائع الفوائد (٣:٥٧٩).

(٢) أي: أولعوا به، ينظر: مادة (كلف) من القاموس المحيط.

(٣) هذا التحليلُ المذكور عن الأخفش استفدته من مقدمة الدكتورة هدى =

ولو رُتِّبَ هذان الكتابان على مسائلِ كُتبِ النَّحوِ، لصارا كتابينِ نحويَّينِ، قلَّ أن يَشُذَّ عنهما بابٌ من أبوابِ النَّحوِ[١]، وهذا يدلُّ على أنهما أرادا بهذا التَّوجُّه للقرآنِ إبرازَ مذهبِهما النَّحويَّ، واللهُ أعلمُ.

○ لمَّا كان الأمرُ من التوسُّع في الإعراب ما ذكرتُ لك، ظهرتْ قواعدُ تضبطُ ما يُعملُ به في إعرابِ كتابِ اللهِ، ومن هذه القواعد: أن لا يعربَ القرآنُ إلَّا بالأفصحِ الصحيحِ، وأن يُجتنبَ الغريبُ والشَّاذُّ من الأعاريبِ.

○ في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، قال أبو جعفر النَّحَّاسُ (ت:٣٣٨): «وقال أبو عبيدة: هو مخفوضٌ على الجوارِ[٢].

قال أبو جعفر: **لايجوزُ أن يُعربَ شيءٌ على الجوارِ في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ولا في شيءٍ من الكلامِ، وإنَّما الجوارُ غلطٌ، وإنما وقع في شيءٍ شاذٍّ**، وهو قولُهم: هذا

= قراءة في تحقيقها لكتاب معاني القرآن، للأخفش (١:٢٥ ـ ٢٦).

(١) يُنظر: فهارس معاني القرآن للفراء، إعداد: الدكتورة فايزة المؤيد (ص:٢١١ ـ ٢٥٧)، والفهارس التي ألحقتها الدكتورة هدى قراءة في آخر معاني القرآن للأخفش (٢:٧٦٥ ـ ٧٧٩).

(٢) يُنظرُ قوله في: مجاز القرآن (١:٧٢).

جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. والدليلُ على أنه قولٌ غلطٌ، قول العربِ في التثنية: هذان جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَانِ. وإنما هذا بمنزلة الإقواءِ، ولا يُحملُ شيءٌ من كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ على هذا، ولا يكونُ إلَّا بأفصحِ اللُّغاتِ وأصحِّها...»(١).

○ وقال أبو حيَّان الأندلسي (ت:٧٤٥): **ينبغي أن يُحملَ** [أي القرآن] **على أحسنِ إعرابٍ، وأحسنِ تركيبٍ، إذ كلامُ اللهِ تعالى أفصحُ الكلامِ، فلا يجوزُ فيه جميع ما يُجَوِّزُه النُّحاةُ في شعرِ الشَّمَّاخِ والطِّرِمَّاحِ وغيرهما، من سلوكِ التَّقاديرِ البعيدة، والتَّراكيبِ القلقةِ، والمجازاتِ المُعقَّدةِ»**(٢).

○وقال ابن القيم (ت:٧٥١): **«لا يجوزُ أن يُحمل كلامُ الله عزَّ وجلَّ ويفسَّرَ بمجرَّدِ الاحتمالِ النَّحويِّ الإعرابيِّ الذي يحتملُه تركيبُ الكلامِ، ويكونُ الكلامُ به له معنى ما،** فإنَّ هذا المقامَ غلط فيه أكثرُ المعربين للقرآنِ، فإنَّهم يفسِّرون الآية ويعربونها بما يحتملُه تركيب تلك الجملةِ، ويُفهمُ من ذلك التَّركيبِ أيُّ معنًى اتَّفقَ، وهذا

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد (١:٣٠٧).

(٢) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، بعناية: عرفات العشا حسونة (١:١٢، ٢٠٧).

غلطٌ عظيمٌ يقطعُ السَّامعُ بأنَّ مرادَ القرآنِ غيرُه.

وإن احتملَ ذلك التَّركيبُ هذا المعنى في سياقٍ آخرَ وكلامٍ آخرَ، فإنَّه لا يلزمُ أن يحتملَه القرآنُ، مثلُ قولِ بعضهم في قراءة من قرأ ﴿وَٱلْأَرْحَامِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، بالجرِّ: إنَّه قَسَمٌ.

ومثلُ قول بعضِهم ـ في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ـ: إنَّ المسجد مجرورٌ بالعطفِ على الضميرِ المجرورِ في «به».

ومثل قول بعضهم ـ في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ [النساء: ١٦٢] ـ: أنَّ المقيمين مجرورٌ بواو القسم. ونظائرُ ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا، وأوهى بكثيرٍ.

بل للقرآن عُرْفٌ خاصٌّ، ومعانٍ معهودةٌ، لا يُناسِبُه تفسيرُه بغيرِها، ولا يجوزُ تفسيرُه بغيرِ عرفِه والمعهودِ من معانيه، فإنَّ نسبة معانيه إلى المعاني، كنسبةِ ألفاظه إلى الألفاظِ، بل أعظمُ.

فكما أنَّ ألفاظَهُ ملوكُ الألفاظِ وأجلُّها وأفصحُها،

ولها من الفصاحةِ أعلى مراتِبها التي يعجزُ عنها قدر العالمين، كذلك معانيه أجلُّ المعاني وأعظمُها وأفخمُها، فلا يجوزُ تفسيرُه بغيرِها من المعاني التي لا تليقُ به، بل غيرُها أعظمُ منها وأجَلُّ وأفخمُ، فلا يجوزُ حملُه على المعاني القاصرةِ بمجرَّدِ الاحتمالِ النَّحويِّ الإعرابيِّ.

فتدبَّرْ هذه القاعدة، ولتكنْ منك على بالٍ، فإنَّكَ تنتفعُ بها بمعرفةِ ضَعْفِ كثيرٍ من أقوالِ المفسِّرينَ وزيفها، وتقطع أنها ليست مرادَ المتكلم تعالى بكلامِه»[1].

ومن قرأ في كتابِ البحر المحيط لأبي حيَّانَ (ت:٧٤٥)، فإنه سيظهرُ له في علم الإعرابِ قواعدُ كثيرةٌ منثورةٌ في كتابه، ومنها على سبيل المثالِ:

○ قال أبو حيَّان (ت:٧٤٥): «وقد ركَّبوا وجوهاً من الإعرابِ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، والذي نختاره منها أنَّ قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملةٌ مستقلَّةٌ من مبتدأ وخبرٍ؛ **لأنه متى أمكن حملُ الكلامِ على غيرِ إضمارٍ ولا افتقارٍ، كان أَولى أن يُسلكَ به الإضمار والافتقار.**

(١) بدائع الفوائد (٣:٥٣٨).

وهكذا عادتنا في إعرابِ القرآنِ، لا نسلكُ فيه إلَّا الحملَ على أحسنِ الوجوهِ، وأبعدِها من التكلُّفِ، وأسوغِها في لسانِ العربِ.

ولسنا كمن جعلَ كتابَ الله تعالى كشعرِ امرئ القيسِ، وشعرِ الأعشى، يحملُه على جميعِ ما يحتملُه اللَّفظُ من وجوه الاحتمالات. فكما أنَّ كلامَ اللهِ من أفصحِ الكلامِ، فكذلك ينبغي إعرابه على أفصح الوجوه...»[1].

○ وقال ناقداً الزَّمَخْشَريَّ (ت:٥٣٨) في تقديره «خَمَدَتْ» جواباً محذوفاً لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]، وفي ادِّعائه أنَّ الحذف أولى، قال: «... الذي يقتضيه ترتيبُ الكلامِ وصحَّتُهُ ووضعُهُ مواضِعَهُ أن يكونَ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ هو الجوابُ، فإذا جعلتَ غيره الجوابَ، مع قوَّةِ ترتيبِ ذهابِ اللهِ بنورِهم على الإضاءةِ، كان ذلك من بابِ اللُّغزِ؛ إذ تركتَ شيئاً يُبادِرُ إلى الفَهْمِ، وأضمرتَ شيئاً يحتاجُ في تقديرِه إلى وَحْيٍ يُسفِرُ عنه، إذ لا يدلُّ على حذفه اللَّفظُ مع وجودِ تركيبِ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾.

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، بعناية: عرفات العشا حسونة (١: ٦١ ـ ٦٢).

ولم يكتفِ الزَّمَخْشَرِيُّ بأن جَوَّزَ حذفَ هذا الجوابِ حتَّى ادعى أنَّ الحذفَ أولى، وقال: «وكانَ الحذفُ أولى من الإثبات، لما فيه من الوجازة مع الإعرابِ عن الصِّفةِ التي حصلَ عليها المستوقدُ بما هو أبلغُ للَّفظِ في أداءِ المعنى؛ كأنَّه قيلَ: فلما أضاءت ما حوله خمدت، فبقوا خابطينَ في ظلامٍ، متحيِّرينَ، متحسِّرينَ على فَوتِ الضَّوءِ، خائبين بعد الكدحِ في إحياءِ النَّارِ»[1] انتهى.

وهذا الذي ذكره نوعٌ من الخطابةِ، لا طائلَ تحتها؛ لأنَّه كان يمكنُ له ذلك، لو لم يكن يَلِي قولَه: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾، قولُه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾.

وأمَّا ما في كلامِه بعد تقديرِ «خمدت» إلى آخرِه، فهو مما يُحمِّلُ اللَّفظَ ما لا يحتملُه، ويُقدِّر تقاديرَ وجملاً محذوفةً لم يدلَّ عليها الكلامُ، وذلك عادتُه في غيرِ ما كلامٍ في معظم تفسيرِه.

ولا ينبغي أن يُفسَّرَ كلامُ اللهِ بغيرِ ما يحتملُه، ولا أن يُزادَ فيه، بل يكونُ الشَّرْحُ طبقَ المشروحِ، من غيرِ زيادةٍ عليه، ولا نقصٍ منه»[2].

---

(١) ينظر: الكشاف، للزمخشري (١:١٩٨ ـ ١٩٩).
(٢) البحر المحيط، لأبي حيان، بعناية: عرفات حسونة (١:١٢٨ ـ ١٢٩).

○ وفي قولِه تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، قال أبو حيَّان (ت:٧٤٥): «... ولا حاجَةَ تدعو إلى أنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً ـ كما ذهبَ إليه بعضُهم، وأنَّ التقديرَ: ونحن نُسبِّحُ ونُقدِّسُ لك بحمدك، فاعترضَ «بحمدك» بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه[1] ـ **لأنَّ التَّقديم والتَّأخير مما يختصُّ بالضَّرورة، فلا يُحملُ كلامُ الله عليه**، وإنما جاء ﴿بِحَمْدِكَ﴾ بعد ﴿نُسَبِّحُ﴾ لاختلاطِ التَّسبيحِ بالحمدِ.

وجاء قوله بعد: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ كالتَّوكيدِ؛ لأنَّ التَّقديسَ هو التَّطهيرُ، والتَّسبيحَ: هو التَّنْزيهُ والتَّبرئةُ من السُّوءِ، فهما متقاربان في المعنى، ومعنى التَّقديس ـ كما ذكرنا ـ التَّطهيرُ»[2].

وما ذكرتُه غيضٌ من فيضٍ في كتابِ البحر المحيطِ، ولو جُمِعَت هذه القواعدُ التي تتعلَّقُ بإعرابِ كتابِ اللهِ من كتبِ إعرابِ القرآنِ، لوجد الجامعُ لها علماً غزيراً، وشيئاً كثيراً، واللهُ الموفِّقُ.

---

(١) حكى هذا ابنُ عطيَّةَ احتمالاً، فقال: «ويحتمل أن يكونَ قوله: ﴿بِحَمْدِكَ﴾ اعتراضاً بين الكلامين؛ كأنهم قالوا: ونحن نسبِّحُ ونقدِّس، ثمَّ اعترضوا على جهة التَّسليمِ؛ أي: وأنت المحمودُ في الهدايةِ لذلكَ». تفسير ابن عطية، ط: قطر (١:٢٣١).

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان، بعناية: عرفات العشا حسونة (١:٢٣١).

ثالثاً: كتب معاني القرآن

أَلَّفَ هذا النَّوعَ من الكتبِ لُغويُّو القرنِ الثَّاني، وقد نُسِبَ لجماعةٍ منهم مؤلَّفاتٌ فيه كمحمد بن الحسن الرُّؤاسيِّ (ت: ١٧٠)[١]، ويونس بن حبيب الضَّبِّيِّ (ت: ١٨٢)[٢]، وعليِّ بنِ حمزةَ الكسائيِّ (ت: ١٨٤)[٣].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (٤: ١٠٧).

(٢) ينظر: إنباه الرواة (٤: ٧٧).

(٣) نصَّ على النقلِ منه الأزهريُّ في تهذيب اللغةِ (٦: ٤٢٣)، وقد ذكره في مقدمة كتابه (١: ١٦)، وهو أحد المصادر اللغوية التي=

وقد طُبِعَ من كُتبِ معاني القرآنِ مجموعةُ كتبٍ، وهي:

١ ـ معاني القرآنِ، للفراء، الكوفيِّ (ت:٢٠٧)[١].

٢ ـ معاني القرآنِ، لأبي الحسنِ سعيد بن مسعدة الأخفش، النحوي، البصري (ت:٢١٥)[٢].

٣ ـ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، البصريِّ المذهبِ (ت:٣١١)[٣].

٤ ـ معاني القرآنِ، لأبي جعفر النحاس (ت:٣٣٨)[٤].

٥ ـ إيجاز البيانِ عن معاني القرآنِ، لمحمود بن أبي

= اعتمدها الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان، ينظر: نسخة المحمودية بمكتبة المدينة المنورة (لوحة: ١١).

(١) طُبع بتحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نُجاتي.

(٢) طُبِعَ بتحقيق: الدكتور فائز فارس، ثمَّ حقَّقته الدكتورة هدى محمود قراعة، وتحقيقها أجودُ.

(٣) طُبِعَ بتحقيق: الدكتور عبد الجليل شلبي، وخدمته للكتاب ضعيفة، وهو بحاجة إلى إعادة تحقيقٍ، وموازنةٍ بما نقله عنه الأزهريُّ في تهذيبِ اللغةِ، إذ هو مكثرٌ من النَّقلِ عنه.

(٤) طُبِعَ بتحقيق: محمد علي الصَّابوني، وفيه نقصٌ في أصل المخطوطات التي اعتمدها المحقِّقُ، والكتاب بحاجة إلى فهارس فنيَّة تسهلُ الوصول إلى فوائد الكتابِ.

الحسن النيسابوري (ت: نحو٥٥٣)[(١)].

○ يظهر من بدايات هذا العلمِ أنه نشأ وترعرع على يد علماء اللغةِ والنَّحوِ، وكان بعضهم بصريَّ المذهبِ وبعضهم الآخرُ كوفيَّ المذهب، وقد يكونُ سبب ذلك التنافس العلميُّ المشهورُ بين البصرة والكوفةِ.

○ ويعتبرُ علمُ المعاني: **البيانَ اللغويَّ لألفاظِ وأساليبِ العربيَّةِ الواردةِ في القرآنِ**، ولأجل هذا فإنَّ جلَّ المباحثِ التي في كتب معاني القرآنِ تتجهُ اتجاهاً عربيًّا في بيانِ القرآنِ، أي أنَ جُلَّ مباحثِ هذه الكتبِ في علمِ العربيَّةِ، وسببُ ذلك أنَّ الذين كتبوا في علم معاني القرآنِ لغويُّونَ، فكتبوا فيه ما يتعلَّقُ بتخصُّصِهم؛ ولهذا لا تراهُ يَكْثُرُ فيها ما يعتمدُ على المنقولِ عن المفسِّرين، وإن كان ثمةَ تفاوت فيها في هذا المجال[(٢)].

ومن الملاحظِ أنَّ علمَ التَّفسيرِ كانَ علماً قائماً، له شيوخُه وحلقاتُه العلميَّةُ وصُحفُه المكتوبةُ ورواياتُه

(١) طُبع بتحقيق: الدكتور علي بن سليمان العبيد.
(٢) ممن يخرجُ عن هذا بسبب كثرة روايته لتفسير السلف: ابن قتيبة في غريب القرآن، والنحاس في معاني القرآن.

المشهورةُ، وكانوا يُطلِقونَ عليه «علمَ التَّفسيرِ»، ومع ذلك تجدُ أنَّ اللُّغويِّينَ لما شاركوا في هذا العلمِ أثَّرَ عليهم التَّخصُّصُ في تسمياتِ كتبهم، وفي مناهجِ بحثِهم، ولو فتَّشتَ في لغويِّي القرن الثاني الذين كان تدوينُ اللُّغةِ على يديهم، فإنك لا تجدُ من سمَّى منهم كتابَه «تفسير القرآن»، بل جُلُّها باسم «معاني القرآنِ» أو «غريبِ القرآنِ».

كما تجدُ أن اللُّغويِّين يُطلِقونَ على من شاركَ من السَّلفِ في التَّفسيرِ مصطلح «المفسِّرين»، أو «أهل التَّفسير»، مما يُشعرُ باختلافِهم عن منهجِ هؤلاء المفسِّرينَ، كما يُشعر بأن علم المعاني مما لا يؤخذ من طريق المفسِّرين الذين يؤخذُ منهم ما يتعلقُ بالنَّقلِ.

○ يلاحظُ أن بعضَ كتبِ معاني القرآنِ تضمُّ إليها علمَ إعرابِ القرآنِ؛ لذا، فإنها من مراجِعِ كتبِ الإعرابِ القرآنيِّ.

ولقد كان لهذا الدَّمجِ بين العلمينِ في مؤلَّفٍ واحدٍ أثرٌ في غلبةِ أحدِهما على الآخرِ، وهو علمُ الإعرابِ، الذي طغتْ مباحثُه على كتبِ معاني القرآنِ، للفرَّاء (ت:٢٠٧)، والأخفش (ت:٢١٥)، والزَّجَّاج (ت:٣١١)، حتى صارت مواضعُ كثيرةٌ من كتبهم موطناً للتَّطبيقاتِ النَّحويَّةِ الخلافيَّةِ

بين مدارسِ النَّحو = أكثرُ من كونها في بيانِ القرآنِ وتفسيرِه الذي هو المقصدُ الأولُ.

وقد كانَ من أثرِ طغيانِ المباحثِ النَّحويةِ على هذه الكتب أنِ ابتعدتْ في كثيرٍ من مباحثِها عن مفهومِ «المعاني»، وكانَ من أكثرهم بُعْداً عنه الأخفشُ (ت:٢٥١)، إذ كان جُلُّ كتابِه في علم النَّحْوِ[1].

وكان من أثرِ ذلك أيضاً أن كَثُرَتِ الشَّواهدُ النَّحويَّةُ، وقَلَّتِ الشَّواهدُ اللُّغويَّةُ في كتبِ معاني القرآنِ.

○ وفاقهم النَّحاسُ (ت:٣٣٨) في ذكر روايات السَّلفِ التَّفسيريَّةِ[2]، وقد كان من منهجِه نَقْلُ المرويِّ عن السَّلفِ.

قال النَّحَّاسُ (ت:٣٣٨): «فقصدتُ في هذا الكتابِ تفسيرَ المعاني، والغريبَ، وأحكامَ القرآنِ، والنَّاسخَ

---

(١) ينظر فهارس المسائل النحوية لكتاب الفراء، في كتاب فهارس معاني القرآن للفراء، إعداد فايزة المؤيد (ص:١١٥ ـ ١٦٣، ٢١١ ـ ٢٥٧)، وفهرس النحو، في الجزء الثاني من معاني القرآن، للأخفش، صنع المحققة هدى قراعة (ص:٧٦٥ ـ ٨٠٢).

(٢) استفاد النَّحَّاس في هذا البابِ من تفسيرِ ابن جريرِ الطَّبريِّ، وكثيراً ما اعتمد عليه في الإفادة من نقولِه عن السلفِ، والإفادة من ترجيحاتِه.

والمنسوخ عن المتقدِّمينَ من الأئمَّةِ، وأذكر من قولِ الجِلَّةِ من العلماءِ باللُّغةِ وأهل النَّظرِ ما حضرني...»[١].

ثمَّ يتلوه الزَّجَّاجُ (ت:٣١١) الذي اعتمد في أغلب رواياته التَّفسيريَّة على تفسيرِ الإمام أحمد، قال: «... وجميع ما ذكرناه في هذه القصَّة مما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وكذلك أكثر ما رويتُ في هذا الكتابِ من التَّفسيرِ، فهو من كتابِ التَّفسيرِ عن أحمد بن حنبل»[٢].

---

(١) معاني القرآن، للنحاس (١:٤٢).
وقد بلغ عدد وُرُودِ أسماء بعضِ مفسري السلف واللُّغويين كالآتي: ابن عباس (٦٠١)، ومجاهد (٩٠٥)، وعكرمة (١٧٤)، والحسن (٣٣١)، وقتادة (٦٨١)، والكسائي (٨٤)، والفراء (١٣٤)، وأبو عبيدة (١٠٢)، والأخفش (١٦)، والزجاج (٤٧).

(٢) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٤:١٦٦). وقال في موضع آخر (٤:٨): «قال أبو إسحاق: روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله في كتابه «كتاب التفسير»، وهو ما أجازه لي عبد الله ابنه عنه...».
وهذا التفسيرُ أنكره الإمامُ المؤرِّخُ الذهبيُّ، فقال: «فتفسيره المذكور شيء لا وجود له، ولو وُجِدَ لاجتهد الفضلاء في تحصيله ولاشتهر، ثمَّ لو ألَّف تفسيراً، لما كان يكون أكثر من عشرة آلاف أثر، ولاقتضى أن يكون في خمسة مجلدات، فهذا

○ ويدخل في علم معاني القرآنِ: علمُ غريبِ القرآنِ، وعلمُ مشكلِ القرآنِ، وعلمُ الأساليبِ العربيَّةِ التي جاءت في القرآن (علم إعجازِ القرآنِ، وعلم البلاغة كما بحثه المتقدِّمونَ).

وهذه العلومُ كلُّها لها ارتباطٌ ببيانِ المعنى العربيِّ للآياتِ الذي هو صلبُ بحثِ كتبِ المعاني.

وهذه العلومُ متفاوتةُ الطَّرحِ في كُتبِ معاني القرآنِ، وإن كان من أكثرِها علمُ غريبِ القرآنِ.

لو أُشير إلى أن هذا العلم غير علم المعاني في البلاغة .

= تفسير ابن جرير الذي جمع فيه فأوعى ما يبلغ عشرين ألفاً، وما ذكر تفسيرَ أحمد أحد سوى أبي الحسين بن المنادى...». سير أعلام النبلاء (١١: ٣٢٨ ـ ٣٢٩).

وهذا النقلُ عن الزجاج يقطع يقيناً بوجود هذا التفسيرِ العظيمِ، وهو من مفقودات الأمَّةِ.



رابعاً: كتب غريب القرآن

ليس المرادُ بالغريبِ: ما كانَ غامض المعنى دون غيره، وإنَّما المرادُ به: تفسيرُ مفرداتِ القرآنِ عموماً[1]، فكتبُ غريبِ القرآنِ تُعْنَى بدلالةِ ألفاظِه، دونَ غيرِها من المباحثِ المتعلقةِ بالتَّفسيرِ أو المعاني.

وهو جزءٌ من علمِ معاني القرآنِ؛ لأنَّ علمَ معاني

(١) يخرج من هذا ما لا يُجهَلُ معناه؛ كالأرض والسماء والماء وغيرها، فإنها مما لا يحتاج إلى بيانٍ.

القرآنِ يقومُ على بيانِ المفرداتِ أوَّلاً، ثُمَّ يُبيِّنُ المعنى المرادَ بالآيةِ، مع الاعتناءِ بأسلوبِ العربِ الذي نزلَ به القرآنُ.

وقد دُوِّنَ في هذا قَديماً، ومِمَّن ذُكِرَ له فيه تدوينٌ: زيد بن علي، الذي تُنسبُ له الفرقة الزيديَّة (ت:١٢٠)[1]، وأبان بن تغلب الجريري الشِّيعي (ت:١٤١).

وقد حرصت على تتبُّعِ أقوالِهما في كتب التَّفسيرِ، فظفرتُ بنقلٍ قليلٍ جدًّا عنهما، وما كان عن أبان بن تغلب الجريريِّ (ت:١٤١)، فهو أقلُّ[2].

أمَّا ما وجدته منقولاً عن زيد بن عليٍّ (ت:١٢٠)، فهو

---

(١) طُبِعَ بتحقيق الدكتور حسن محمد تقي الحكيم. وفي نسبةِ هذا الكتابِ إلى زيد بن علي رحمه الله نظرٌ؛ لأنَّ الراوي عنه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وقد كان متروك الحديث كذاباً، ينظر: الجرح والتعديل (٦:٢٣٠). ولا يبعد أن يكونَ في الكتابِ بعض تفسيراتٍ لزيدٍ، ويكون أبو خالد الواسطيُّ زاد عليها، ونسبها إلى زيد، والله أعلمُ.

(٢) وجدت في تفسير القرطبيِّ تفسيراتٍ لأبان بن تغلب، ولم ينصَّ فيه على كتابه غريب القرآن. وهذه التفسيرات في (١:٤١١)، (٧:٣٩٧)، (٨:٨٨)، (١٠:٣٣٧)، (١٣:٦٥).

يخالفُ ما وردَ في غريب القرآن المطبوعِ المنسوبِ إليهِ[١].

---

(١) ينظر في نقلِ بعض المفسرين لتفسيرات زيد بن علي ما يأتي:
١ ـ تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فقد ورد عنه في تفسيرِها اختلافٌ، فعند ابن أبي حاتم (٥:١٤٥٨): «الإسلام»، وعند البغوي (٢:١٥٥): «الآلات التي يتقى بها في الحرب؛ كالدرع والمغفر والساعد والساقين»، وكذا هو عند القرطبي (٧:١٨٥). وعند ابن كثيرٍ (٣:٤٠١): «الإيمان»، وفي تفسير غريب القرآن المطبوع (ص:١٣٩): «الحياء».
٢ ـ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، ورد عند القرطبي (٨:١٥٠): «مشاغيل وغير مشاغيل»، وفي تفسير غريب القرآن (ص:١٥١): «فالخفيف: الشَّابُّ، والثِّقال: الشيوخ».
٣ ـ وفي تفسير المرض، قال: «المرض مرضان: فمرض زنا، ومرض نفاق». الدر المنثور (٦:٥٩٩)، وليس في تفسير آية الأحزاب في المطبوع من تفسير غريب القرآن تفسير لهذا (ص:٢٥٥).
٤ ـ وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]، عند القرطبي (١٤:٣٥٣)، عن زيد بن علي قال: «الرسول». وفي تفسير غريب القرآن: «معناه: الشَّيب».
٥ ـ وفي تفسير اسم الله المؤمن، قال: «إنما سمَّى نفسه مؤمناً؛ لأنه آمنهم من العذاب». الدر المنثور (٨:١٢٣)، ولم يرد تفسيره في سورة الحشر من كتاب تفسير غريب القرآن (ص:٣٢٩).
واعلم أنَّ أغلب ما يُنقلُ عن زيد بن علي القراءةُ، وهي محكيَّةٌ في كتب التفسيرِ كثيراً.

وهذا العلم مما أكثرَ اللُّغويُّون من التَّصنيفِ فيه، ومِمن كتبَ منهم فيه: أبو فيد مؤرِّجٌ بن عمرو السَّدوسيُّ (ت:١٩٥)[١]، والنَّضرُ بنُ شُميلٍ (ت:٢٠٤)[٢]، وأبو عبيدةَ معمرُ بنُ المثنَّى البصريُّ (ت:٢١٠)، والأخفشُ (ت:٢١٥)[٣]، وابن قُتيبةَ الدينوريُّ (ت:٢٧٦)، وغيرهم.

ويعتبرُ كتابُ مجازِ القرآنِ، لأبي عبيدةَ من أشهرِ كتبِ غريبِ القرآنِ، وأكثرِها أثراً في من جاء بعده، كما يتميَّزُ بكثرةِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ.

وقد لَقِيَ كتابُه استنكاراً من علماء عصرِه؛ إذ لم يكن

---

(١) هذا الكتابُ رواه الثعلبي بسنده إلى المؤلف، وهو أحد الكتب التي اعتمدها في مقدمة تفسيرِه، ينظر: مخطوط الكشف والبيان، نسخة المحمودية بمكتبة المدينة المنورة (لوحة: ١١)، وينظر: إنباه الرواة (٣:٣٢٧، ٣٣٠).

(٢) هذا الكتابُ رواه الثَّعلبي بسنده إلى المؤلف، وهو أحد الكتب التي اعتمدها في مقدمة تفسيرِه، ينظر مخطوط الكشف والبيان، نسخة المحمودية بمكتبة المدينة المنورة (لوحة: ١١).

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص:٧٣)، وهو من الكتبِ التي رواها الثعلبي بسنده إلى المؤلف، ينظر: مقدمة تفسيرِ الكشف والبيان، مخطوط، نسخة المحمودية، بمكتبة المدينة المنورة (لوحة: ١١).

هذا النَّوع من التَّأليفِ المتعلِّقِ بالقرآنِ معروفاً لديهم، وفي هذا ما يُشعِرُ بأوَّليَّتِه في التَّأليفِ في هذا البابِ، وإلَّا لِمَ لَمْ يقعِ الاستنكارُ على من سبقه في هذا البابِ؟!

وفي جواب ذلك احتمالانِ:

الأول: أن يُقالَ: إنَّ من سبقَه لم يشتهرْ ويظهرْ تأليفُه إلَّا متأخِّراً.

الثاني: أن يُقالَ: إنَّه لم يخرجْ عن أسلوبِ التَّأليفِ السَّائدِ آنذاك، وهو الروايةُ عن مفسِّري السَّلفِ[1].

وتشعرُ الرِّوايةُ الواردةُ عن الجرميِّ (ت:٢٢٥)[2] بهذه الأوَّليَّةِ، قال: «أتيتُ أبا عبيدةَ بشيءٍ منه [يعني: مجاز القرآن]،

(١) لا يُعارض هذا الاحتمال بكتاب زيد بن علي؛ لأنه لو ثبتَ له، فإنه مسندٌ إليه، وهو من علماءِ أتباع التابعين، ويكونُ كتابهُ كالرواية التي تروى عن ابن زيد وابن جريج وغيرهما، فيكونُ الإسناد فيها متحقِّقاً. وكذا هو يختلفُ عن منهجِ أبي عبيدة اللُّغويِّ الذي اعتمدَ الشَّاهدَ العربيَّ في كتابِه، واللهُ أعلمُ.

(٢) صالح بن إسحاق البجلي، أبو عمر الجرمي، أخذ عن الأخفش وأبي عبيدة والأصمعي وطبقتهم، كان ذا دين وورع، وله كتبٌ في النحو ككتاب الأبنية، توفي سنة (٢٢٥). ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص:٧٤ ـ ٧٥)، وإنباه الرواة (٢:٨٠ ـ ٨٣).

فقلت له: عمَّنْ أخذتَ هذا يا أبا عبيدة؟ فإنَّ هذا خلافُ تفسيرِ الفقهاءِ[١].

فقال لي: هذا تفسيرُ الأعرابِ البوَّالينَ على أعقابهم، فإنْ شِئتَ فخذْهُ، وإنْ شئتَ فَذَرْهُ»[٢].

وهذا يعني أنَّ الأسلوب الذي انتهجه أبو عبيدة (ت:٢١٠)، لم يكن هو الأسلوب الموافق لأسلوب التَّفسير في عصره، الذي كان التَّفسيرُ فيه يقوم على الرِّوايةِ عن الفقهاء؛ أي: المفسِّرين.

وتكثر الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ في كتبِ غريبِ القرآنِ؛ ككتابِ مجازِ القرآنِ لأبي عبيدة (ت:٢١٠) ـ وغريبِ القرآنِ لابن قتيبة (ت:٢٧٦)، ومفرداتِ ألفاظِ القرآنِ للراغب الأصفهاني (ت: بعد ٤٠٠)، وغيرها.

واستفادتها من الشَّواهد الشِّعريَّةِ في بيانِ ألفاظِ القرآنِ أغزرُ من كتبِ معاني القرآنِ التي يكثرُ فيها الشَّاهدُ النَّحويُّ.

وقد سارت المؤلفاتُ في غريبِ القرآنِ في ترتيبِها على طريقتين:

---

(١) يقصد المفسرين.

(٢) طبقات النحويين واللغويين (ص:١٦٧).

الأولى: السَّيرُ على ترتيب الألفاظِ في السورِ، مبتدأةً بسورة الفاتحة، ومختتمةً بسورةِ النَّاس، وعلى هذا التَّرتيبِ سارَ أبو عبيدة (ت:٢١٠) وابن قتيبةَ (ت:٢٧٦)، وابن التركماني (ت:٧٥٠) في بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب.

الثانية: ترتيبُ الألفاظِ القرآنيَّة على الحروفِ الهجائيَّةِ، وغالبُها سارَ على الترتيبِ الألفبائي؛ ككتابِ مفرداتِ ألفاظِ القرآنِ، للرَّاغبِ الأصفهانيِّ (ت: بعد ٤٠٠)[١]، وكتابِ تحفةِ الأريبِ بما في القرآنِ من الغريبِ، لأبي حيان الأندلسيِّ (ت:٧٤٥)[٢]، وكتابِ عمدة الحفاظِ في تفسيرِ أشرفِ الألفاظِ، للسَّمينِ الحلبيِّ (ت:٧٥٦)[٣]، وغيرها.

وكتب أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرَّازيُّ (ت:٦٦٦)، صاحب كتابِ مختار الصِّحاحِ، كتاباً في غريبِ القرآن[٤]، ومشى فيه على طريقة الباب والفصلِ، أو ما

---

(١) له عدَّةُ طبعاتٍ، من أجودها ما حقَّقه صفوان داوودي.

(٢) طبع بتحقيق: سمير المجذوب.

(٣) خرَّجه محمود السيد الدغيم مخطوطاً، وله عليه بعض التَّعاليق، وقد حقَّقَه الدكتور محمد ألتونجي في أربعة مجلداتٍ.

(٤) طبع بتحقيق: الدكتور حسين ألمالي.

يُسمَّى بنظامِ التَّقفيةِ، وهو ترتيبُه على أواخرِ الكلمةِ، ثمَّ ترتيبُ ما ورد فيها على الألف باء، هكذا: (بدأ، برأ، بطأ، بوأ)، وهكذا إلى آخر الكتابِ.

وانفرد ابنُ عُزَيزٍ السِّجستانيُّ (ت:٣٣٠) بترتيبِ موادِّ كتابِه ترتيباً لم يُسبق إليه، حيث رتَّب كتابه على الحروفِ غير معتدٍّ بأصل الكلمةِ، ثمَّ بدأ بالمفتوحِ، فالمضمومِ، فالمكسورِ، ورتَّبَ الألفاظَ في كلٍّ حسبَ ورودها في السُّورِ، وهذه الطَّريقةُ يصعبُ فيها الوصولُ إلى اللَّفظِ، كصعوبةِ هذا التَّرتيبِ الذي سارَ عليه، ولم يتبعْهُ أحدٌ في التَّأليفِ على هذه الطَّريقةِ.

ومن الأمثلة في ذلك: باب الشين المكسورة، فقد أوردَ فيها الألفاظَ الآتيةَ:

﴿لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ [البقرة: ٧١].

﴿شِقَاقٍۖ﴾ [البقرة: ١٣٧].

﴿شِرۡعَةً وَمِنۡهَاجًاۚ﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥].

﴿شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨].

﴿بِشِقِّ ٱلۡأَنفُسِۚ﴾ [النحل: ٧].

﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤].

﴿شِرْبٌ﴾ [الشعراء: ١٥٥].

﴿شِيعَتِهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

﴿ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩][1].

ومن الأمثلةِ، تفسيرُ مدرار، وقد ورد في ثلاثة مواضع:

في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦].

وقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢].

وقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠، ١١].

قال أبو عبيدة (ت:٢١٠): «مدراراً؛ أي: غزيرةً دائمةً، قال الشاعر:

وَسَقَاكِ مِنْ نَوءِ الثُّرَيَّا مُزْنَةً ... غَرَّاءُ تَحْلِبُ وَابِلاً مِدْرَاراً

---

(١) ينظر: غريب القرآن، لابن عُزيز، تحقيق: أحمد صلاحية (ص:٢٣٦ ـ ٢٣٧).

أي: غزيراً دائماً»[١].

وقال ابن قتيبة (ت:٢٧٦): «مدراراً بالمطر؛ أي: غزيراً، من درَّ يَدِرُّ»[٢].

وقال الرَّاغبُ الأصفهانيُّ (ت: بعد ٤٠٠): «وأصله من الدَّرِّ والدِّرَّةِ؛ أي: اللَّبنِ، ويستعارُ ذلك للمطرِ...»[٣].

وقال أبو بكر الرَّازيُّ (ت:٦٦٦): «مدراراً: كثير المطرِ؛ أي: عند الحاجةِ، وهو مفعالٌ، من درَّ الماء واللَّبنُ: إذا سال بكثرةٍ، وهو من أوزانِ المبالغةِ، ومن أوزانِ التي يستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ فلهذا لم يقلْ: مِدْرَارة»[٤].

ومما يحسنُ لفتُ النَّظرِ إليه: أنَّ مفسِّري السَّلفِ قد سبقوا اللُّغويِّينَ في بيان غريبِ القرآنِ الكريمِ، وهم العُمْدَةُ في هذا البابِ.

وأنَّ ابن قُتَيبَةَ (ت:٢٧٦) كانَ من أكثرِ اللُّغويِّين الذين

---

(١) مجاز القرآن (١:١٨٦)، وينظر: الموضح في تفسير القرآن، لأبي النصر السمرقندي (ص:٤٧). والبيت لجرير، وهو في ديوانه (ص:١٦٢).

(٢) تفسير غريب القرآن (ص:١٥٠).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب، تحقيق: صفوان داوودي (ص:٣١٠).

(٤) تفسير غريب القرآن العظيم، لأبي بكر الرازي، تحقيق: الدكتور حسين ألمالي (ص:٢٠٧).

اهتموا بنقلِ مأثورِ السَّلفِ، وإن لم يكنْ يصرِّح بالمنقول عنه.

وأنَّ علم غريبِ القرآنِ من أوَّلِ علومِ التَّفسيرِ التي يجبُ أن يتعلَّمه طالبُ علمِ التَّفسيرِ.

كما أنَّه يجبُ عليه مراعاةُ الاختلافِ الكائنِ بسببِ تعدُّدِ دلالةِ المفردةِ في اللُّغةِ، والنَّظر في احتمالِ النَّصِّ لها من عدمِه على حسبِ المقامِ في ترجيحِ أحدِ المحتملاتِ اللُّغويَّةِ.

وأيضاً يجبُ عليه مراعاةُ اختلافِ القراءات في المفردات، ومن ذلك الاختلافُ في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، فقد وردَ في لفظِ «مفرطون» قراءات:

الأولى: مُفْرَطُونَ، بفتحِ الرَّاء على المفعوليَّة، والمعنى: أنَّهم منسيون متروكونَ مهملون، أو معجَّلونَ إلى النَّارِ.

الثانية: مُفْرِطُون، بكسر الرَّاء على الفاعليَّةِ، والمعنى: أنَّهم متجاوزون الحدَّ ومسرفون على أنفسِهم بارتكابِ المعاصي.

الثالثةُ: مُفرِّطونَ، بكسرِ الرَّاءِ وتشديدِها على الفاعليَّةِ، والمعنى: أنَّهم مقصِّرونَ فيما يجبُ عليهم من الطَّاعةِ[1].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٤:١٢٧ ـ ١٢٩)، والقراءات وعلل النحويين فيها (١:٣٠٦ ـ ٣٠٧)، وإعراب القراءات، لابن خالويه (١:٣٥٦).




خامساً: كتب مُشكلاتِ القُرآن

قد يرادُ بالمشكلِ: المُشَاكِلُ للشَّيءِ؛ أي: المُشَابِه له، وقد يرادُ به: ما غَمُضَ ودَقَّ عن الفَهْمِ، وقد وضَّحَ ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) ذلك، فقال: «ومثل المتشابهِ «المشكلُ». وسُمِّيَ مُشْكِلاً؛ لأنه أَشْكَلَ؛ أي: دخل في شَكْلِ غيره، فأشبهَهُ وشاكَلَه.

ثُمَّ يُقالُ لما غَمُضَ ـ وإن لم يكن غموضُه من هذه الجِهةِ ـ: مُشكلاً»[١].

(١) تأويل مشكل القرآن (ص: ١٠٢).

والمرادُ به هنا النَّوع الثاني؛ أي: ما غَمُضَ في الفَهْمِ وخَفِيَ على المرءِ، أيًا كانَ سببُ غُمُوضِه وخَفَائه.

وقد يُطلقُ على هذا النَّوعُ مصطلحَ المتشابهِ، وقد فسَّرَ ذلك ابن قتيبةَ (ت:٢٧٦)، فقال: «أصل التَّشابهِ: أن يُشبه اللفظُ اللَّفظَ في الظَّاهرِ، والمعنيانِ مختلفانِ، قال جَلَّ وعَزَّ ـ في وَصْفِ ثَمَرِ الجنَّةِ ـ: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]؛ أي: مُتَّفِقَ المناظرِ، مُختلفَ الطُّعومِ. وقال: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]؛ أي: يُشبهُ بعضُها بعضاً في الكفرِ والقسوةِ.

ومنه يُقالُ: اشتبهَ الأمرُ: إذا أشبَه غيرَه، فلم تكد تُفرِّقُ بينهما.

وشبَّهتَ عليَّ: إذا لبَّستَ الحقَّ بالباطلِ.

ومنه قيلَ لأصحابِ المخاريقِ[1]: أصحابُ الشُّبَهِ؛ لأنهم يُشبِّهونَ الباطلَ بالحقِّ.

---

(١) المخاريق: من مادة (خرق)، ومنها: الكذبُ، ولعلَّه يريدُ هذا؛ أي: أصحاب الأكاذيب، ومن هذه المادة قول اللهِ تعالى: ﴿وَخَرَقُوا لَهُۥ بَنِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]؛ أي: كذبوا واختلقوا له بنين وبنات، واللهُ أعلمُ.

ثُمَّ يُقالُ لكلِّ ما غمُضَ ودقَّ: متشابهٌ، وإن لم تقعِ الحَيرَةُ فيه من جهةِ الشَّبَهِ بغيرِه، ألا ترى أنه قد قيل للحروفِ المقطَّعةِ في أوائل السورِ: متشابهٌ، وليس الشَّكُّ فيها والوقوفُ عندها لمُشاكلتِها غيرَها، والتباسِها بها»[١].

ومن ثَمَّ، فالمشكلُ والمتشابِه الذي يغمضُ معناهما لأيِّ سببٍ مصطلحانِ مترادفانِ، كلٌّ منهما يؤدي معنى الآخرِ.

والمرادُ بالمتشابه: المتشابهُ النِّسبيُّ الذي يقابل المحكمَ، وهو ما يخفى على بعضٍ دونَ بعضٍ، فمن خَفِيَ عليه المعنى المرادُ، فهو متشابهٌ ومشكلٌ عنده، ومن عَلِمَ المرادَ منه زالَ عنه المشكلُ وانتفى التَّشابُه، وصارَ مُحكَماً عنده.

وإنَّما يَرِدُ المشكلُ على العقولِ بسببِ قصورٍ في إدراكِ المعنى المرادِ، وقد كانَ السؤالُ عن المشكلِ قديماً، إذ كلُّ ما لا يُفهَمُ مشكلٌ.

ويدخلُ فيه ما أشكلَ فهمه على الصحابةِ؛ كسؤالِهم

(١) تأويل مشكل القرآنِ (ص:١٠١ ـ ١٠٢).

عن معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وما وقعَ لعديٍّ بنِ حاتم الطائيِّ في فهمِهِ قولَه تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وغيرِها من الآياتِ التي سألَ الصحابةُ الرسولَ ﷺ عنها.

وكذا يدخلُ فيها ما أشكلَ على التَّابعينَ، وسألوا الصَّحابةَ عن معناه.

أخرجَ البُخَاريُّ (ت:٢٥٦) عن سعيد بن جُبير (ت:٩٥)، قال: «قال رجلٌ لابن عباس: إني لأجدُ في القرآنِ أشياءَ تختلفُ عليَّ، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، ﴿رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فقد كتموا في هذه الآيةِ.

وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾، إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٢٧ ـ ٣٠]، فذكر خلق السماء قبل خلقِ الأرضِ، ثمَّ قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٩ ـ ١١]، فذكر خلق الأرض قبل السماءِ، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، فكأنَّه كان ثمَّ مضى.

فقال[١]: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] في النَّفخةِ الأولى، ثمَّ يُنفخُ في الصُّورِ، فصعق من في السَّموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون. ثمَّ في النفخةِ الآخرةِ ﴿وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧].

وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فإن الله يغفرُ لأهلِ الإخلاصِ ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم، فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرِفَ أنَّ الله لا يُكتَمُ حديثاً، وعنده ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية[٢] [الأنعام: ٢٣].

وخَلَقَ الأرضَ في يومين، ثمَّ خلقَ السَّماءَ، ثمَّ استوى إلى السَّماء فسواهنَّ في يومين آخرين، ثمَّ دحا الأرض، ودحوها: أن أخرجَ منها الماء والمرعى، وخلقَ الجبالَ والجِمالَ والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾، وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾، فجُعلتِ الأرضُ وما فيها من شيءٍ في أربعةِ أيَّامٍ، وخُلِقَتِ السماواتُ في يومينِ.

---

(١) أي: ابن عباس.

(٢) تمام الآية: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ [الأنعام: ٢٣].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ سمَّى نفسَه ذلك، وذلكَ قولُه؛ أي: لم يزل كذلك، فإنَّ الله لم يُرِدْ شيئاً إلَّا أصابَ به الذي أرادَ، فلا يختلفْ عليك القرآنُ، فإنَّ كلًّا من عند الله»[1].

وقد يكونُ المشكلُ في فهم المعنى المرادِ، وقد يكونُ في غير المعنى؛ أي أنَّه يكونُ في التَّفسيرِ، وفي المسائلِ المتعلِّقةِ بالتَّفسيرِ، وقد يكونُ الإشكالُ في آيةٍ، أو في جمع آيةٍ مع غيرِها، كما في الأثر الواردِ آنفاً عن حَبْرِ الأُمَّةِ ابن عبَّاسٍ (ت:٦٨).

○ ويظهرُ أنَّ سببَ الكتابةِ في مشكل القرآن مَوجَةٌ من الزَّندقةِ التي كانت تُشكِّكُ بالقرآنِ الكريمِ في نَظْمِه، أو أسلوبِه، أو أخبارِه. وقد كتب مقاتلُ بن سليمانَ (ت:١٥٠) كتاباً في متشابه القرآنِ، وقد نقلَ منه أبو الحسين محمد بن أحمد الملطيُّ الشَّافعيُّ (ت:٣٧٧)، فقال: «قال مقاتل: أمَّا ما شَكَّتْ فيه الزنادقةُ[2] في مثلِ هذه الآيةِ ونحوها من قولِه جلَّ ثناؤه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾

---

(١) ينظر: فتح الباري، ط: الريان (٨:٤١٨).

(٢) لاحظ ورود مصطلح الزَّندقة في عصر أتباع التابعين، وهو من المصطلحات التي تحتاجُ إلى دراسةٍ، وهل بينه وبين المصطلح الشرعيِّ «النفاق» فرقٌ؟

[المرسلات: ٣٥، ٣٦]، ثمَّ قال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١]، فهذا عند من يجهلُ التَّفسيرَ ينقضُ بعضه بعضاً، وليس بمنتقضٍ، ولكنهما في تفسير الخواصِّ في المواطنِ المختلفةِ.

أمَّا تفسيرُ ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥، ٣٦]، فأوَّلُ ما يجتمعُ الخلائقُ بعد البعثِ، فهم لا ينطقونَ في ذلك الموطن.

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، قال: مقدار ستين سنة، ثمَّ يؤذنُ لهم في الكلامِ، فيكلِّمُ بعضُهم بعضاً. ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] عند الحسابِ، ثُمَّ يُقالُ لهم: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨]، بعد الحسابِ»[١].

ويظهرُ من نقلِ الملطيِّ (ت:٣٧٧) عن كتابِ مقاتلٍ (ت:١٥٠) أنَّ هؤلاء الزَّنادقةُ الذين ذكر اعتراضَهم، كانوا يقعون في ما يُوهِمُ الاختلافَ، وكانوا يعارضون الآيةَ بالآيةِ، ثمَّ يحكمونَ على القرآن بالتَّناقض، بزعمهم.

---

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي، تحقيق: يمان المياديني (ص:٧٠)، وهذا في بابٍ أفرده في ذكر متشابه القرآنِ، نقله عن مقاتل.

○ وكتبَ فيه محمدُ بنُ المُستنيرِ، المعروفُ بقُطْرُب (ت:٢٠٦) كتاباً أسماه: «الرد على الملحدين في متشابه القرآن»[١].

ثمَّ تلاه ابن قتيبة (ت:٢٧٦)، وكتبَ كتابه «تأويل مشكل القرآن».

ويظهرُ من كتابه هذا أنَّ قوماً من المُلحدينَ تكلَّموا في نظمِ القرآنِ ومقاصدِ معانيه، فألَّفَ هذا الكتابَ للرَّدِّ عليهم.

قال ابن قتيبةَ (ت:٢٧٦): «وقد اعترضَ كتابَ اللهِ بالطَّعنِ مُلحدونَ، ولَغَوا فيه وهَجَروا[٢]، واتَّبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، بأفهامٍ كليلةٍ، وأبصارٍ عليلةٍ، ونَظَرٍ مَدْخُولٍ، فحرَّفوا الكلامَ عن مواضعِه، وعدلوه عن سُبُلِهِ، ثمَّ قَضَوا عليه بالتناقضِ، والاستحالةِ، واللَّحنِ، وفسادِ النَّظمِ، والاختلافِ.

وأدْلَوا في ذلك بِعِلَلٍ، ربَّما أمالتِ الضَّعيفَ الغُمْرَ[٣]،

(١) ينظرُ فيمن ذكر هذا الكتاب: الخصائص، لابن جني (٣:٢٥٨)، وإنباه الرواة (٣:٢٢٠)، ومعجم الأدباء (١٩:٥٤).

(٢) أي قالوا فيه بالسَّبِّ والقولِ الباطلِ.

(٣) الغمر: الذي لم يجرب الأمور.

والحَدَثَ الغِرَّ[١]، واعترضت بالشُّبهةِ القلوبَ، وقَدَحَتْ بالشُّكوكِ الصُّدورَ...»[٢].

وبتتبُّعِ المسائلِ التي ذكرها ابن قتيبةَ (ت:٢٧٦) عن الطَّاعنينَ، تلحظُ أنَّ عدمَ التَّأصيلِ العلميِّ، واتِّباعَ العقلِ المجرَّدِ = أصلٌ في نشوءِ هذه المسائلِ، كما لا يخلو أمرُهم من هوى أرادوا به الطَّعنَ على الإسلامِ.

كما ستجدُ أنَّ كثيراً من هذه المسائلِ التي افتعلتها عقولُ الملحدين، هي في مسائلَ قد تكونُ خارجةً عن بيان المعاني إلى مسائلَ أخرى متعلِّقة بها، أو غير متعلِّقةٍ؛ كالحديثِ عن اختلافِ القراءات التي بدأ بها ابنُ قتيبةَ (ت:٢٧٦) حكايةَ أقوالِ الطاعنينَ، وكان أغلبُ اعتراضِهم الذي ذكره: عن نظمِ القرآنِ وأسلوبِه في الخطابِ، وفصاحتِه، ومقاصِدِه في التعبيرِ، ومن ذلك:

قال ابن قتيبة (ت:٢٧٦): «وقد قال قومٌ بقصورِ العلمِ، وسوءِ النَّظرِ في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾

---

(١) الغِرُّ: المخدوع.

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص:٢٢).

[الكهف: ١٧]: ما معنى هذا الكلامِ وما فائدتُه؟ وما في الشَّمسِ إذا مالتْ بالغداةِ والعَشِيِّ عن الكهفِ منَ الخبرِ؟

ونحنُ نقولُ: وأيُّ شيءٍ أولى بأن يكونَ فائدةً من هذا الخبرِ؟ وأيُّ معنًى ألطفُ مما أودَعَ اللهُ في هذا الكلامِ؟

وإنما أراد اللهُ عزَّ وجلَّ أن يُعرِّفنا لُطفَهُ للفتيةِ، وحِفْظَهُ إيَّاهم في المهجعِ، واختيارَه لهم أصلحَ المواضعِ للرُّقودِ.

فأعلمَنا أنَّه بوَّأهم كهفاً في مَقْنَأةِ الجبلِ[1]، مستقبلاً بنات نَعْشٍ[2]، فالشَّمسُ تَزْوَرُّ عنه وتستدبرُه طالعةً، وجاريةً، وغاربةً، ولا تدخلُ عليهم فتؤذيهم بِحَرِّها، وتلفحُهم بسمومها، وتغيِّرُ ألوانَهم، وتُبلِي ثيابَهم، وأنهم كانوا في فجوةٍ من الكهفِ ـ أي: متَّسعٍ منه ـ ينالُهم فيه نسيمُ الرِّيحِ وبردُها، وينفي عنهم غُمَّةَ الغارِ وكربَه»[3].

ولئن كانت هذه بدايةُ التَّأليفِ في هذا الموضوعِ، فإنَّ

---

(١) المَقْنَأةُ والمَقْمأةُ: المكانُ الذي لا تطلعُ عليه الشَّمس، ينظر: مادة (قمأ)، ومادة (قنأ) في القاموس المحيط.

(٢) بنات نعش: أربعة كواكب، وثلاثة تتبعها، يقال: أربعة منها نعش، وثلاثة بنات، وقيل: شُبِّهت بحملة النَّعش في تربيعها. يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده (١: ٢٣٠ ـ ٢٣١).

(٣) تأويل مشكل القرآن (ص:٩).

الأمرَ بعدَ ذلك صارَ أعمَّ في البحثِ، ولم يكنِ المقصودُ بالتَّأليفِ فيه ردَّ الطاعنينَ وإلحاداتِهم، بل كانَ المرادُ بيانَ ما يُشكِلُ فهمُه على القارئينَ، أيًّا كان هذا المشكلُ: في معنى، أو مناسبةٍ، أو نظمٍ، أو غيرِها.

كما أدخلَ المصنِّفون في تصنيفاتِهم كثيراً من اللَّطائفِ والمُلحِ التي تتعلَّقُ بالتفسيرِ.

ومن المؤلفاتِ في مشكلاتِ القرآنِ ـ غير ما ذكرتُه من تأليفِ مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠)، وقطرب (ت:٢٠٦)، وابن قتيبةَ (ت:٢٧٦) ـ ما يأتي:

١ ـ وضح البرهان في مشكلات القرآن، لبيان الحقِّ محمود بن أبي الحسن النيسابوريِّ (ت:٥٥٥ تقريباً)[1].

---

(١) حقَّقه صفوان داوودي في مجلدين، ثمَّ وقفت بعد كتابةِ هذا البحثِ على تحقيق للباحثة: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، وعنوان الكتاب عندها: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، ينظر: مقدمة تحقيق كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (ص:٣٠١ ـ ٣٠٥) عن تحقيق هذا العنوان للكتاب.
وهذا الكتابُ يغلبُ عليه ذكرُ المعاني. وفيه كثيرٌ من المشكلِ، ولو كان عنوانه مخصوصاً بالمعاني لكان أصدق على هذا المؤلَّفِ، لأنَّ من كتب في المعاني يتعرَّضُ للمشكلِ، أمَّا المشكلُ فيتعلَّقُ بما يقعُ فيه الإشكالُ لا غير، والله أعلمُ.

٢ ـ فوائد في مشكل القرآن، لعزِّ الدين عبد العزيز بن عبد السَّلام (ت:٦٦٠)[١].

٣ ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبسُ في القرآن، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت:٩٢٦)[٢].

٤ ـ تيجان البيان في مشكلات القرآن، لمحمد أمين بن خير الله الخطيب العمريِّ (ت:١٢٠٣)[٣].

٥ ـ مشكلات القرآن، لمحمد أنور شاه الكشميري (ت:١٣٥٢)[٤].

٦ ـ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت:١٣٩٢) وهو من أنفس الكتب في هذا الباب.

وهذه الكتبُ قصدت البحثَ عن مشكلِ القرآنِ، كما هو ظاهرٌ من عناوينِها.

---

(١) مطبوع بتحقيق: الدكتور سيد رضوان علي الندوي.
(٢) مطبوع بتحقيق: محمد علي الصابوني.
(٣) مطبوع بتحقيق: حسن مظفر الرزو.
(٤) مطبوع مع مقدمة مفيدة وتعليقات عليه، لمحمد بن يوسف البنوري.

وقد تجدُ في كتبٍ أخرى بحوثاً مقصودةً في المشكلِ، وإن لم يقع لها هذا الاسمُ؛ ككتابِ الروضِ الرَّيَّانِ في أسئلةِ القرآنِ، لشرف الدِّينِ الحسينِ بنِ سليمانَ الرَّيَّان (ت:٧٧٠)، الذي قال عن كتابِه:

جَمَعْتُ كِتَاباً فِيهِ أَسْئِلَةٌ حَوتْ جَوَاهِرَ مِنْ لَفْظِ الكِتَابِ المُنْزلِ

أَتْبَعْتُهَا مِنْ بَعْدِ تَقْرِيرِ حُكْمِهَا بِأَجْوِبَةٍ قَدْ أَوضَحَتْ كُلَّ مُشْكِلِ

...»[1].

ومن الأمثلة الواردة في هذا الكتاب، ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، قال: «سؤالٌ: فما الفائدةُ في ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، فهو كلامٌ عارٍ من الفائدة؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ أنَّ الثلاثينَ مع العشرة تكونُ لأربعين؟

جوابٌ: فيه إزالةُ التَّوهُّمِ أن تكونَ العشرة من نفسِ الثلاثين، فلما ذكر الأربعينَ زالَ الإيهامُ»[2].

---

(١) الروض الريان في أسئلة القرآن، للحسن بن سليمان الريان، تحقيق: عبد الحليم بن محمد نصار السلفي (ص:٢).

(٢) الروض الريان في أسئلة القرآن، للحسين بن سليمان الريان، تحقيق: عبد الحليم بن محمد نصار السلفي (١:٦٧).

ومثلُه: كتابُ أنموذج جليل في أسئلةٍ وأجوبةٍ من غرائب التَّنْزيل، لمحمد بن أبي بكر الرازيِّ (ت:٦٩١)[1]، فهو يحوي شيئاً من مشكلِ القرآنِ مع كثيرٍ من لطائفَ ومُلَحٍ تتعلَّقُ بالتَّفسيرِ.

وقد قال في مقدِّمةِ كتابه: «هذا مختصرٌ جمعتُ فيه أنموذجاً يسيراً من أسئلةِ القرآنِ المجيدِ وأجوبتِها»[2].

ومن الأمثلةِ في هذا الكتابِ: «فإن قيلَ: ما فائدة قوله تعالى: ﴿ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؟

قلنا: هو تأكيدٌ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، صاحب كتاب «مختار الصحاح»، توفي سنة (٦٩١).

(٢) أنموذج جليل في أسئلةٍ وأجوبةٍ من غرائب التنزيل، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية (ص:١٧).

وقد ذكر أن من أسباب تأليفه هذا الكتاب مذاكرة أخ من إخوان الصفا في دين الله ومحبة كتابه، مذاكرته له في معاني القرآن، وكان شديد البحث والسؤال عنها، وهذا من أسبابِ إيرادِ المشكل وحلِّه، ولهذا جمع بهذا الأسلوب ألفاً ومائتي سؤالٍ كما قال.

[الفتح: ١١]، وما أشبه ذلك...»[١].

وقد سبقَ في أوَّلِ الكلامِ الإشارةُ إلى أنَّ مصطلحَ المُشكلِ يرادفُ مصطلحَ«المتشابه النِّسبيِّ»، وهو ما قد يخفى على بعضِ النَّاسِ، ويعلمُه غيرُهم، وهذا يدخلُ فيه ما كان غموضُ معناه بجمعه مع آيةٍ أخرى، أو غموضُه بذاتِه؛ أي أنَّ ضابطَ عدِّ الآيةِ من المتشابِه النِّسبيِّ هو خفاءُ المعنى على طالبِهِ.

والمتشابه هنا يقابلُ المحكمَ، والمحكمُ: ما لا خفاءَ في معناه، فما كان معناه ظاهراً لك، فهو بالنِّسبةِ لك محكمٌ، وما كان فيه خفاءٌ وغموضٌ، فهو متشابِه عندكَ.

وقد كان للاعتقادِ أثرٌ في مفهومِ المحكمِ والمتشابِهِ، وتحديدِ آياتهما، وقد نتجَ عن ذلك أنَّ المحكمَ عند قومٍ قد لا يكونُ محكماً عند غيرِهم، لتأثُّرِه بالمعتقدِ الذي يعتقدُه المفسِّرُ، فمعاني آيات الصِّفاتِ الإلهيَّةِ يعدُّها بعضهم من المتشابه، وهي ليست كذلك، وسببُ عدِّها من المتشابِه الاعتقادُ الذي يقولُ به المفسِّرُ لهذه الصِّفاتِ[٢].

---

(١) أنموذج جليل في أسئلةٍ وأجوبةٍ من غرائب التنزيل، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية (ص:٣٤٧).

(٢) في الصفات جانبانِ: الأول: المعنى، وهذا معلومٌ، فإن جهلَ أحدٌ بعضَ المعاني، فما يجهلُه منها من المتشابه النِّسبيِّ. =

ومن أشهرِ الكتبِ التي حملتْ هذا العنوانَ، وكتبت فيه على هذا المفهومِ المخالفِ، كتابُ متشابهِ القرآنِ، للقاضي عبدِ الجبَّارِ الهَمَذَانِيِّ المعتزلِيِّ (ت:٤١٥)، وهو على منهجِ المعتزلةِ، وقد اعتمدَ قاعدة الأدلَّةِ العقليَّةِ ـ كما هو الحالُ بزعم المعتزلة ـ وجَعَلَهَا الحاكمَ في المحكمِ والمتشابهِ فقال: «. . . ولهذه الجملة يجب أن يُرَتَّبَ المحكمُ والمتشابهُ جميعاً على أدلَّةِ العقولِ، ويُحكم بأن ما لا يحتملُ إلَّا ما تقتضيه هذه الجملةُ يجبُ أن يكونَ محكماً، وما احتملَ هذا الوجه وخلافَه، فهو المتشابهُ. فأقوى ما يُعلمُ به الفرقُ بينَ المحكمِ والمتشابهِ أدلَّةُ العقولِ. . .»[1].

وهذا الموضوعُ يحتاجُ إلى بسطٍ آخرَ، والمرادُ هنا الإشارةُ إلى أنَّ هذا النوعَ من المتشابهِ يرادفُ علمَ المشكلِ، والله الموفق.

= والثاني: الكيفُ، وهذا غير معلومٍ؛ لأنَّ الله لم يُطْلِعْنا عليه، وهذا من المتشابه الكليِّ، بسببِ الجهلِ التَّامِّ به. والذين يجعلونها من المتشابه، يريدونَ هذا، وهم لا يفرِّقون بين المعنى والكيف، بل يجعلونها كلها من المتشابه.

(١) متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: الدكتور عدنان زرزور (١:٧ ـ ٨).

سادساً: كتبُ متشابه القرآنِ

علمُ المتشابهِ في علومِ القرآن مصطلحٌ يطلقُ على عدَّةِ علومٍ، وهي:

١ ـ المتشابِه الذي يقابلُ المحكم.

٢ ـ المتشابه اللفظيُّ الذي يُشْكِلُ على حفَّاظِ القرآنِ.

٣ ـ المتكرِّرُ من المقاطعِ، مع تغيُّرِ كلمةٍ أو نحوها، أو ما يكونُ بين مقطعينِ من تناسبٍ ومُشَاكَلةٍ من أي وجهٍ من وجوهِ المُشَاكَلَةِ.

أما النَّوعُ الأوَّلُ فهو قسمان:

الأولُ: أن يُرادَ بالمتشابِه، ما يقعُ لبعضِ النَّاسِ من عدمِ فهمِ المعنى، ويكونُ غيرُه عالِماً به، فيكونُ متشابهاً على من وقع له ذلكَ، ومحكماً عندَ من علِمهُ، وهذا هو المتشابِهُ النِّسبيُّ، وقد مضتِ الإشارةُ إليه في مشكلِ القرآن.

الثَّاني: أن يرادَ بالمتشابِه: ما استأثرَ اللهُ بعلمِه، ويكونُ المحكمُ بهذا الاعتبارِ: ما عَلِمه النَّاسُ على وجهِ العمومِ، وإن وقعَ لبعضِهم عدمُ فهمِ بعضِ معانيه، كما سبقَ في المتشابِه النِّسبيِّ.

وهذا القسمُ [أي: المتشابه الذي استأثر الله بعلمه] لا علاقةَ له بالتَّفسيرِ، لأنَّ التَّفسيرَ مرتبطٌ ببيانِ المعاني المعلومةِ للناسِ التي قد تخفى على بعضهم، فتكونُ من المتشابِهِ عندهم.

وهذا المتشابِهُ الذي استأثرَ اللهُ بعلمِه مرتبطٌ بالمغيَّباتِ: من وقتِ وقوعِ الحوادثِ، وكيفيَّاتِ هذه المغيَّباتِ، وهذا لا يعلمُه إلَّا اللهُ، ومن ادَّعى علمَه فقد كذبَ.

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني، فلا علاقة له بعلم التَّفسيرِ، وإنما

يتعلَّقُ ببيانِ المواطن التي تتشابَهُ على الحفَّاظِ، فيقعُ منه الغلطُ في حفظِها، وقد كتبَ في ذلك جماعة من العلماء، منهم: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت:١٨٣)[1]، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (ت:٣٣٦)[2]، وأبو الحسن علي بن محمد السَّخاويُّ (ت:٦٤٣)[3]، وغيرهم.

وأمَّا النَّوع الثَّالثُ، فهو المقصودُ بالحديثِ هنا، ومن المؤلَّفاتِ المطبوعةِ فيه:

١ ـ دُرَّةُ التَّنْزيلِ وغُرَّةُ التأويلِ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بالخطيب الإسكافي (ت:٤٢٠)[4].

---

(١) طبعَ بتحقيق: الدكتور صبيح التميمي.

(٢) طُبِعَ كتابه بعنوان: متشابه القرآن العظيم، تحقيق: عبد الله بن محمد الغنيمان، وقد ذكر ابن المنادي أنه اعتمد على من كتب قبله، وهم: خلف بن هشام، وموسى الفراء. ينظر: متشابه القرآن العظيم (ص:٦١ ـ ٦٢).

(٣) له منظومة في ذلك، وعنوانها: هداية المرتاب، وغاية الحفاظ والطلاب في متشابه الكتاب، وقد شرح محمد سالم محيسن، وشعبان محمد إسماعيل باسم التوضيحات الجلية، شرح المنظومة السخاوية في متشابه الآيات القرآنية.

(٤) هذا الكتاب فيه اختلافٌ في النِّسبةِ، وقد نسبه بعضهم للراغبِ الأصفهانيِّ.

٢ ـ البرهان في متشابه القرآن، لمحمود بن حمزة الكرمانيِّ (ت: بعد ٥٠٠).

٣ ـ ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من اللفظ من آي التنزيل، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطيِّ (ت:٧٠٨).

٤ ـ كشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت:٧٣٣).

ويلاحظُ أنَّ بعضَ الأمثلةِ الواردةِ في النَّوعينِ الأولين قد تكونُ واردةً في كتبِ هذا النَّوعِ؛ لأنَّه في حقيقتِه توجيهٌ وتعليلٌ، ويشمل من الآيات:

١ ـ ما تكرَّرَ بتمامِه؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن.

٢ ـ ما اختلفَ فيه التعبيرُ مع اتفاقِ الحدثِ أو اختلافِه.

فمثالُ اتفاقِ الموقفِ قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۞ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ٩، ١٠]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ

ٱلطُّورِ نَارًاۖ قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [القصص: ٢٩].

ومثال اختلاف الحدثِ، قوله في يوسف عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، وقال في موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤].

٣ ـ ما اختلفَ بتقديمٍ أو تأخيرٍ.

ومثالُ ذلكَ قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌۖ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌۚ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

وهناك غيرُها من أنواع الاشتباه التي يحكيها المؤلِّفونَ في هذا العلمِ؛ كالزيادة والحذفِ، وإبدال حرفٍ مكانَ حرفٍ، وإبدالِ كلمةٍ مكانَ كلمةٍ، ومجيء اللفظِ منكَّراً في آيةٍ ومعرَّفاً في أخرى، ومجيئه مجموعاً في آيةٍ ومفرداً في أخرى، ومجيئه مشدَّداً في آيةٍ وغيرَ مشدَّدٍ في أخرى... إلخ.

وإذا تأمَّلتَ الأمثلةَ المذكورةَ تبيَّنَ لك أنَّ هذه الكتبَ تشتملُ على أمثلةٍ من النَّوعينِ الأوَّلينِ، فالتكرارُ الواردُ في

القرآنِ، واختلافُ التعبيرِ عن الحدث الواحدِ مما اعترضَ عليه الزَّنادقةُ الملحدونَ[(١)].

والمثالُ الواردِ في التقديمِ والتأخيرِ يحكيه المصنِّفونَ في المتشابِه على الحفَّاظِ[(٢)].

وهذا العلمُ من العلومِ الصَّعبَةِ التي تتطلَّبُ طولَ تفكُّرٍ، ودقَّةَ نظرٍ، ويدخلُها التَّكلُّفُ؛ لأنَّ طلبَ المناسبةِ بين الآيات التي يقع فيها التَّشابُه لا يتأتَّى بيسرٍ وسهولةٍ؛ لذا لن تُعدمَ من وجودِ أمثلةٍ لا تقنعُ بالحلِّ المذكورِ لها عند من كتبَ في هذا العلمِ، ومن أمثلةِ ذلكَ:

قوله تعالى في يوسف عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، وقال في موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]. فما وجهُ زيادةِ «استوى» في قصَّةِ موسى عليه السلام؟

قال الخطيبُ الإسكافيُّ (ت:٤٢٠): «والذي يفرق بين المكانين حتى لم ينتظر بيوسف عليه السلام الاستواء بعد بلوغ

---

(١) ينظر على سبيل المثال: تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٣٢) وما بعدها.

(٢) ينظر مثلاً: متشابه القرآن العظيم، لابن المنادي (ص:٨٨)، التوضيحات الجلية، شرح المنظومة السخاوي في متشابه الآيات القرآنية (ص:٥٣).

الأشدِّ[١]، هو أنَّ يوسفَ عليه السلام أخبرَ الله ـ تعالى ـ عنه أنَّه أوحى إليه لما طرحَه إخوتُه في الجُبِّ، حيثُ قال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥]، وأراه ـ عزَّ ذِكْرُه ـ الرُّؤيا التي قصَّها على أبيه.

وموسى عليه السلام لم يُفعلْ به شيءٌ من ذلك إلى أن بلغ الأشدَّ واستوى؛ لأنه لم يعلمْ ما أريدَ به إلا بعدَ أن استأجره شعيبٌ عليه السلام[٢]، ومضتْ سنوُّ إجارتِه، وسارَ بأهلِه، فهناك أتاه ما أتاه من كرامة الله تعالى.

وقيلَ: إنَّه بعد الأربعينَ، فلم ينتظر بيوسف في إيتاءِ الحكمِ والعلمِ والتَّشريفِ بالوحي ما انتظر به موسى...»[٣].

---

(١) هذا الكلام يتعلَّقُ بالمراد ببلوغ الأشدِّ، وهل هو سنُّ الأربعينَ، أو لا؟ وما الفرق بينه وبين الاستواء؟ وليس هذا مجالُ تفصيلِه.

(٢) هذا قولٌ لبعضِ العلماء، والصحيحُ أنَّ الرجلَ الذي استأجرَ موسى عليه السلام ليس شُعيباً النَّبيَّ، ينظر في ذلك: «رسالة في قصة شعيب عليه السلام»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن جامع الرسائل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم (١: ٦٠ ـ ٦٦).

(٣) درة التَّنْزيل وغرة التأويل في بيان المتشابهات في كتاب الله العزيز، للخطيب الإسكافي (ص: ٢٤٠)، وقد تبعه على هذا التوجيه ـ ولم يزدْ عليه ـ من كتب بعده في المتشابه، ينظر: البرهان في متشابه القرآن، للكرماني، تحقيق: أحمد عز الدين=

والذي يظهرُ أنَّه لا حاجةَ إلى ربطِ الآيتينِ ببعضهما، حتَّى تطلبَ لهما مناسبةُ هذه الزيادةِ التي اختصَّ بها موسى عليه السلام، ولقد كنت غير مقتنعٍ بهذا الجوابِ، وظهرَ لي أنَّ تخصيصَ ذكرِ موسى بالاستواءِ؛ لأنَّ خِلقَةَ موسى كانتْ على ذلك من قوَّةِ البنيةِ، وشدة الصرعة التي كان يحتاجُها في رسالتِه، ولقد ظهرَ أثرُها في الآيات التي بعدها، وهي في قصةِ الفرعونيِّ الذي وكزه موسى عليه السلام، فقضى عليه، وكأنَّ في ذِكْرِ «استوى» تمهيداً لما في هذه القصَّةِ، وفيها تنبيهٌ على احتياجِ موسى عليه السلام لقوة خِلقَتِه وبِنْيَتِهِ في رسالتِه، كما هو ظاهرٌ من حياتِه عليه السلام، بخلافِ ما كان من يوسفَ عليه السلام الذي كان يحتاجُ العلم والحكم لتدبير شؤون الناس في معاشهم، واللهُ أعلمُ.

ولا تخلو هذه الكتبُ من المُلَحِ والطَّرائفِ في توجيه بعض المواطن المتشابِهة، ومن ذلك ما وردَ في قوله تعالى: ﴿وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَـٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٠]،

= عبد الله خلف (ص:٢٢٧)، وكشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: الدكتور عبد الجواد خلف (ص:٢١٥)، وملاك التأويل، لابن الزبير الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح (٢:٦٧٦ ـ ٦٧٧).

وقوله تعالى: ﴿فَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ [الصافات: ٩٨]. حيثُ اختلفت الفاصلتانِ مع أنهما واردتان في قصَّةِ تكسيرِ إبراهيمَ لأصنامِ قومِه، ومناظرتِه لهم في شأنِها.

ومما وُجِّهَ به هذا الاختلافُ: أنَّه في سورة الأنبياء ذكر المكايدة بينه وبين قومه، فقال لهم: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وهم أرادُوا به كيداً، فانتهى كيدُه إلى النَّجاحِ، حيث كسرَ أصنامَهم، ونجى من نارِهم، وانتهى كيدُهم إلى الخسارةِ، حيثُ خَسِرُوا أصنامَهم، ولم ينتقموا ممن كسرَها، فناسبَ ذكرُ الخسارةِ سورةَ الأنبياء.

وفي سورةِ الصَّافَّاتِ ذُكِرَ البنيانُ الذي بنوه له، وذلكَ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٩٧]، أي في أسفلِ البنيانِ، فخرجَ منه معافًى لم يُصِبْهُ أذى، فكانوا أحقَّ بالسُّفولِ منه، وفي ذكرِ السُّفولِ مناسبةٌ لغرضِهم من هذا البنيانِ العالي الذي أرادوا أن يجعلوه في أسفلِه، والله أعلمُ[1].

---

(١) ينظر: درة التّنزيلِ وغرة التأويلِ (ص:٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وقد تبعه من جاء بعده، فذكر معنى كلامِه، ينظر: البرهان في متشابه القرآن (ص:٢٦٨)، وملاك التأويلِ (٢:٨٤٢)، وكشف المعاني في المتشابه من المثاني؛ لابن جماعة (ص:٢٥٦).



سابعاً: كتبُ الوجوه والنظائر

هذا العلمُ من العلومِ التي نشأت على يد المُفسِّر مقاتل بن سليمان البلخيِّ (ت:١٥٠)[1]، وكلُّ الذينَ كتبوا هذا العلمَ بعده عيالٌ عليه، فكتابُه أصلٌ معتمدٌ لهم، وغايتهم أن يستدركوا وجهاً لم يقل به، أو نظيراً يذكرونَه.

ومن الكتبِ المطبوعةِ في هذا العلمِ:

---

(١) ذكرَ ابن الجوزيِّ في كتابه نزهة الأعين النواظر (ص:٨٢) كتاباً لمحمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦)، وهو معاصرٌ لمقاتل، وكتابه هذا لم يشتهر كشهرة كتاب مقاتل، واللهُ أعلمُ.

١ ـ الوجوه والنَّظائر، لمقاتلِ بنِ سليمان (ت:١٥٠)[١].

٢ ـ الوجوه والنظائر، لهارون بن موسى (ت:١٧٠تقريباً)[٢].

٣ ـ تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرَّفت معانيه، (التَّصاريف)، ليحيى بن سلام البصريِّ (ت:٢٠٠)[٣].

٤ ـ نزهة الأعين النَّواظر في علم الوجوه والنَّظائر،

---

(١) حققه الدكتور عبد الله شحاتة، وجعله باسم الأشباه والنظائر، لوجود هذا الاسم على المخطوط، وهو غير صحيح، بل الصواب ما ذكره المترجمون لمقاتل، وهو الوجوه، وكذا ورد في أول الكتاب (ص:٨٩)، حيث جاء فيه: «مما ألَّفه أبو نصر من وجوه القرآن الكريم عن مقاتل بن سليمان».

(٢) ذكر هذا الكتاب ابن الجوزي في نزهة الأعين النواظر (ص:٨٢)، وقد حقَّقه الدكتور حاتم صالح الضامن، والكتاب يكاد أن يكونَ نسخةً أخرى لكتابِ مقاتل؛لأنه اعتمد عليه، وزاد عليه قليلاً. وقد ذكر المحقق أنه يزيد على كتاب مقاتل أربعاً وعشرين لفظةً.
ومما أثارَ انتباهي ـ وهو محتاجٌ إلى تحقيق ـ أنَّ راوي الكتاب عن ابن هارون عن أبيه، هو أبو نصر مطروح بن محمد بن شاكر، وهذه الكنية هي في أول كتاب مقاتل، كما سبق ذكرها!

(٣) حقَّقته الدكتورة هند شلبي، وقد اعتمد على كتاب مقاتل، وقد يزيد عليه بشيءٍ من التفسيراتِ في الوجوه التي يذكرها.

لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزيِّ (ت:٥٩٧)[1].

معنى مصطلح الوجوه والنظائر:

كان أوَّل من ألَّفَ في هذا العلمِ مقاتل (ت:١٥٠)، ولكن لا يوجدُ في المطبوعِ من كتابه تعريفٌ لهذا المصطلحِ، ومن ثَمَّ فالمعوَّلُ عليه في معرفةِ مراده به الاستقراءُ.

وقد ظهرَ لي من استقراءِ كتابِه، وكتبِ من جاء بعده ما يأتي:

الوجوه: المعاني المختلفةُ للَّفظِ القرآنيِّ.

والنَّظائرُ: الآياتُ الواردةُ في الوجهِ الواحدِ.

ومن ثَمَّ، فطريقتُهم في هذا العلمِ أن يكونَ للَّفظِ القرآنيِّ أكثرُ من معنى في سياقاتِه في النَّصِّ القرآنيِّ، فيذكرُونها أوجُهاً لهذا اللَّفظِ.

والآيات التي تَرِدُ في أحد الأوجه هي النظائرُ؛ لأنَّ

---

(١) حققه محمد عبد الكريم الراضي.

وقد طُبع كتاب باسم: الأشباه والنظائر، لعبد الملك بن محمد الثعالبي (ت:٤٢٩)، وهو في الحقيقة مختصرٌ لكتاب ابن الجوزي، فكيف نُسبَ إلى عالم مات قبله!. يُنظر في تحقيق هذا: مقدمة محقق نزهة الأعين النواظر (ص:٥٠ ـ ٥١).

معنى اللَّفظِ في هذه الآية، نظير معناه في الآيةِ الأخرى.

ومن أمثلةِ ذلك:

قال مقاتل (ت:١٥٠): «تفسيرُ أرساها على وجهين:

فوجه منها أرساها؛ يعني: أثبتها، فذلك قوله في النازعات: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢]؛ يعني: أثبت بها الأرضين؛ لئلا تزول بمن عليها.

كقوله: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣]؛ يعني: ثابتاتٍ.

كقولِه: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [ق: ٧]؛ يعني: الجبالَ؛ لتُثبِّتَ الأرضين.

والوجه الثاني: مرساها؛ يعني: حينها، فذلك قوله في الأعرافِ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]؛ يعني: متى حينُها؟

نظيرها في النازِعات: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]؛ يعني: متى حينها؟»[1].

---

(١) الوجوه والنظائر، لمقاتل بن سليمان (ص:٢١٣)، وقد زاد هارونُ وجهاً ثالثاً (ص:٢١٤)، وذكرها يحيى بن سلام كما عند مقاتل (ص:٢٧٥)، ولم يذكر لفظ: «نظيرها»، وجعل الآية التي استشهد بها هارون للوجه الثالث من الوجه الثاني الذي ذكره مقاتل.

تحليلُ هذا المثال:

جعل مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠) الأوجه: المعاني المتعددة للفظِ الإرساء، وجعل النَّظائر: المواطن التي تكرَّر فيها المعنى، فمعنى مرساها في آية الأعراف نظيرُ معناها في آية النازعاتِ.

ملاحظُ على كتبِ الوجوه والنَّظائرِ:

○ إذا وازنت هذه الوجوه بأقوالِ المفسِّرينَ ممن قبلهم، فإنَّك ستظفرُ بكثيرٍ منها عندهم، فكتب الوجوهِ والنظائرِ إنَّما هي جَمْعٌ لِلمُتَفَرِّقِ من أقوالِ المفسِّرينَ، وإنْ لم يَنْسِبْ من ألَّف في الوجوه والنَّظائرِ أقوالَهم إليهم.

○ كتبُ الوجوهِ والنَّظائرِ تَعْمَدُ إلى بيانِ المعنى السِّياقيِّ للَّفظةِ، لذا تكثرُ في هذه الكتب معاني بعض الألفاظ، وهي متداخلَةٌ، ولا حاجةَ لفصلِها عن بعضِها؛ كالوجوه التي أوردها مقاتلٌ (ت:١٥٠) في «المشي»، وهي: المُضيُّ، والهُدى، والمرور، والمشي بعينه[١].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، لمقاتل، تحقيق: الدكتور عبد الله شحاتة (ص:١٠٤)، وقد ذكرها بغير زيادةٍ هارون الأعور في الوجوه والنظائر، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن (ص:٤٢)، =

وثلاثةُ أوجهٍ منها بمعنى واحدٍ، وهي: المُضيُّ، والمرورُ، والمشيُ بعينه. ولو جعلها وجهاً واحداً لكان أولى، ولست أدري ما عِلَّةُ تكثيرِه لأوجه هذه اللَّفظةِ، وعنده من أشباه هذا التَّكثيرِ كثيرٌ.

○ كما أنَّ بعضَ هذه الوجوهِ فيه تكلُّفٌ لا داعي له سوى التَّكثُّرُ.

ولذا يمكنُ أن تتداخَلَ عددٌ من الوجوهِ في وجهٍ واحدٍ، كما سبقَ.

كما أنَّ بعضَ الوجوهِ لا تظهرُ له علاقةٌ باللَّفظِ الذي يذكرونه، ومن ذلك:

قال مقاتل (ت:١٥٠): «تفسيرُ شِيَعاً على خمسة وجوه:

فوجه منها، يعني: فِرَقاً، فذلك قوله في الأنعامِ:

= ويحيى بن سلام في التصاريف، تحقيق: الدكتورة هند شلبي (ص:١١٧)، والدامغاني في الوجوه والنظائر، حققه وأعاد ترتيبه عبد العزيز سيد الأهل (ص:٣٤٦ ـ ٣٤٧)، وابن العماد في كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد (ص:٥٥ ـ ٥٧)، ولم يذكر هذه اللفظةَ ووجوهها ابن الجوزي في نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]؛ يعني أحزاباً، فِرَقاً من يهود ونصارى وصابئين ومجوس.

نظيرُها في الرُّومِ، حيث يقولُ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الروم: ٣١، ٣٢]؛ يعني: أحزاباً، فِرَقاً. وقال في القصص: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ [القصص: ٤]؛ يعني فِرَقاً. فِرقة القِبْطِ، وفرقةَ بني إسرائيلَ.

وكقولِه في الحِجْرِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٠]؛ يعني: فِرق الأوَّلينَ؛ يعني: قوم نوحٍ وهودٍ والأمم.

الوجه الثاني: الشِّيعُ؛ يعني: الجيش[1]، فذلك قوله

---

(١) لعلَّها «الجنس»، إذ لا معنى للجيشِ في تفسيرِ هذه الآيات التي ذكرها، وقد فسَّرها ابن العماد على هذا اللفظ «الجنس»، مما يُشعرُ بخطأ قراءة محقق كتاب مقاتل وكتاب هارون الذي يظهر أنه اعتمد على محقق كتاب مقاتل في قراءتها، وقد قرأها محققٌ آخر لكتاب هارون «الجنس»، وهو الدكتور سليمان القرعاوي، في أطروحته للماجستير، تحقيق الوجوه والنظائر، لهارون الأعور، ينظر (ص:١٧١) من الرسالة، في كلية التربية/ جامعة الملك سعود.

في القصص لموسى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾؛ يعني: كافرين، ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ﴾؛ يعني: من بني إسرائيل، ﴿وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾؛ يعني: والآخر من عدوّه: القبط، ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾؛ يعني: من جيشِ موسى، ﴿عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]: القبطي.

الوجه الثَّالث: الشِّيع؛ يعني: أهل مكة، فذلك قوله في اقتربت السَّاعة: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ﴾ [القمر: ٥١] يا أهل مكة.

كقوله في سبأ: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]؛ يعني: أهل مكة.

كقوله في مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مريم: ٦٩]؛ يعني: أهل مكة.

كقوله في الصَّافَّاتِ: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ٨٣]؛ يقول: إنَّ من أهل ملَّتِه ـ ملة نوح ـ لإبراهيم.

والوجه الرابع: تشيعَ نفسُها. فذلك قوله في النُّور: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ﴾ [النور: ١٩]؛ يعني: أن

تَفْشُوَ الفاحشةُ في الذين آمنوا[١].

والوجه الخامس: شِيعَاً؛ يعني: الأهواء المختلِفةَ، فذلكَ قوله في الأنعام: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]؛ يعني: الأهواء المختلفة»[٢].

وإذا تأمَّلت هذه الأوجه، ظهر لك ما يأتي:

١ ـ إن كانت قراءةُ المحقِّقِ للوجه الثَّاني صحيحةً، وهو الجيش، فإنه لا علاقةَ له بمعنى الشِّيَعِ، ولامعنى لإدخالِه فيه.

٢ ـ أنَّ بعض هذه الوجوه متداخلٌ، ولا معنى لفصلِه عن غيره؛ لأنها تجتمعُ في المعنى الغالبِ على اللَّفظِ، وهو المعاضدةُ والمناصرةُ[٣]، فكلُّ مجموعةٍ متناصرةٍ ومتعاضدةٍ على شيءٍ شيعةٌ، وبهذا سُمِّيتِ الفِرَقُ شِيَعاً، ويدخلُ في هذا المعنى الوجه الأول: الفِرَق، والثاني، على قراءتها: «الجنس»، والثالث: أهل مكة، والخامس: الأهواء المختلفة.

---

(١) لم يذكر ابن الجوزي في نزهة الأعين النواظر هذا الوجه.

(٢) الأشباه والنظائر (ص:١٥٣ ـ ١٥٤). وينظر: الوجوه والنظائر، لهارون الأعور (ص:١٤٣)، ونزهة الأعين النواظر، لابن الجوزي (ص:٣٧٦ ـ ٣٧٧) وكشف السرائر، لابن العماد (ص:٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة (٣:٢٣٥).

أما الوجه الرابع، فهو المعنى الآخرُ من معاني «شيع»، وهو البثُّ والإشاعة والإشادة(١).

٣ ـ ما ذكره في الوجه الخامس، وهو تفسيرُ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]؛ يعني: الأهواء المختلفة، هو من الوجه الأول، بمعنى الفِرَقِ؛ أي يجعلكم فِرَقاً مختلطةً.

وهذا التفسيرُ المطابقُ لمعنى اللَّفظِ، وهو الذي أشار إليه السُّدِّيُّ (ت:١٢٨) في تفسيره فقال: «يُفَرِّق بينكم»(٢).

أمَّا ما ذكره في تفسير الآية فإنَّه تفسيرٌ بالمعنى، لا بمطابقِ اللفظِ، وهذا التفسيرُ بالمعنى هو تفسيرُ مجاهد (ت:١٠٤) وغيره من السَّلفِ(٣).

○ وهذه الوجوهُ مرجِعها اللُّغةُ؛ أي أنَّ بينَ هذه معنى الوجوهِ في سياقاتِها القرآنيَّةِ وبين المعنى اللُّغويِّ للوجهِ = مناسبةٌ.

وقد تكونُ المناسبةُ مرتبطةً بأصلِ معنى اللَّفظِ في لغةِ العربِ، وقد تكونُ بالمعنى المشهورِ من دلالاتِ اللَّفظِ.

○ كما قد تفيدُ حكايةُ هذه الوجوهِ في معرفةِ المعاني التي يجتمعُ فيها اللفظُ، ولا يخرجُ عنها في القرآنِ.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة (٣:٢٣٥).

(٢) تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١١:٤١٩).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١١:٤١٩ ـ ٤٢٠).

وقد تفيدُ هذه الوجوه من يبحثُ في مصطلحِ القرآنِ الغالبِ على بعضِ الألفاظِ، ويظهرُ ذلك بتتبُّعِ النظائرِ المذكورة للوجوهِ.

ومن أمثلةِ حصرِ هذه الوجوه للمعاني التي ترادُ باللَّفظِ، ما ذكرهُ مقاتل (ت:١٥٠) في تفسيرِ وجوه لفظ «النَّجمِ»، قال: «تفسيرُ النَّجمِ على ثلاثةِ وجوهٍ:

فوجهٌ منها: النَّجمُ؛ يعني: الكوكب، فذلك قوله في السماء والطَّارقِ: ﴿ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣]؛ يعني: الكوكبُ المضيءُ...

والوجه الثَّاني: النَّجمُ؛ يعني: نجوم القرآنِ، إذ كان ينْزلُ القرآنُ نجوماً على النَّبيِّ ـ عليه الصَّلاةُ والسلامُ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه ـ الآية والآيتينِ والسُّورة والسُّورتينِ، ونحوه كثيرٌ، قولهُ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]...

والوجه الثالثُ: النَّجمُ؛ يعني: النَّبت الذي ليس له ساقٌ، فذلك قوله في الرَّحمنِ: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]...»[1].

فيُستفادُ من ذكرِ هذه الأوجهِ أنَّ لفظَ النَّجمِ إذا وردَ لا يحتملُ غيرَ هذه المعاني المذكورة، واللهُ أعلمُ.

---

(١) الأشباه والنَّظائر (ص:٢٧٢ ـ ٢٧٣).



ثامناً: كتبُ أحكامِ القرآنِ

أَلَّفَ العلماءُ في هذا العلم قديماً، وكان من أوائلِ من أَلَّف فيه الحافظُ الرَّحَّالُ أبو الحسن علي بن حُجْرٍ (ت: ٢٤٤)[١]، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري (ت: ٢٦٨)[٢]، والقاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضميُّ (ت: ٢٨٢)[٣]، وأبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي

---

(١) ينظر: معجم مصنفات القرآن، للدكتور علي شواخ إسحاق (١: ٩٥).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٦: ٢٨٦).

(٣) صدر ما بقي منه بتحقيق الدكتور سعد الدين أونال.

(ت: ٣٢١)[١]، وغيرهم.

ومن أشهرِ المؤلَّفات فيه: كتاب أحكام القرآن، لأبي بكر الجصَّاص الحنفيِّ (ت: ٣٧٠)، وكتاب أحكام القرآن، للقاضي ابن العربيِّ المالكيِّ (ت: ٥٤٣)، وكتاب الجامع لأحكام القرآن، للقرطبيِّ المالكيِّ (ت: ٦٧١).

ولا تخلو كتب التَّفسير المطوَّلةِ من تفسير الأحكام القرآنيَّة والاستطراد في مسائل الفقه؛ كتفسيرِ الطَّبريِّ (ت: ٣١٠)، وتفسيرِ ابن عطيَّةَ الأندلسيِّ (ت: ٥٤٢)، وتفسيرِ ابن كثيرِ الدِّمشقيِّ (ت: ٧٧٤)، وتفسيرِ أبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت: ٧٤٥).

وقد كانت طريقةُ ترتيبِ كتبِ الأحكامِ على منهجينِ:

الأوَّلُ: ترتيبُ الكتابِ على سورِ القرآنِ، فيبتدأُ بالفاتحةِ، ويختمُ بالنَّاسِ، وعلى هذا أغلبُ كتبِ أحكامِ القرآنِ.

الثاني: ترتيبُ الكتابِ على أبوابِ الفقه، وعلى هذا سار أبو جعفر الطَّحاويُّ (ت: ٣٢١).

---

(١) ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢: ٤٥٠).

ويظهر على كتبِ أحكامِ القرآنِ عموماً الميلُ إلى المذهبِ الذي يتمذهبُ به صاحبُ الكتابِ، فالطَّحاويُّ (ت:٣٢١) يذهبُ بالمسائل التي ذكرَها إلى إبرازِ المذهبِ الحنفيِّ الذي ينتمي إليه، وابن العربيِّ (ت:٥٤٣) يذهبُ بالمسائل التي ذكرَها إلى إبرازِ المذهبِ المالكيِّ الذي ينتمي إليه، وكذا غيرُهم، مهما وُصِفَ باعتدالِه في بيانِ المذهبِ الراجِحِ؛ لأنَّ المذهبَ الذي نشأ عليه غَلَّابٌ.

ويكفي في التَّمثيلِ لهذه المسألةِ أن ترى المسائلَ التي عقدها الطَّحاويُّ (ت:٣٢١) في كتابِه، فإنَّك ستجدُ ـ في أغلبِ المسائلِ ـ النَّصَّ على مذهبِ أبي حنيفةَ (ت:١٥٠) وأصحابِه[1].

بل قد يتعدَّى الأمرُ إلى غمطِ المخالفين، والاستطالة عليهم بما لا داعي له، ومن أمثلةِ ذلكَ ما قاله ابن العربيِّ (ت:٥٤٣): «وظنَّ الشَّافعيُّ ـ وهو عند أصحابِه مَعدُّ بن عدنان في الفصاحة، بَلْهَ أبي حنيفة وسواه ـ أنَّ الغَسْلَ صبُّ الماءِ على المغسولِ من غيرِ عركٍ. وقد بيَّنَّا فسادَ ذلك في مسائل الخلافِ»[2].

---

(١) ينظر مثلاً: أحكام القرآن، للطحاوي (١:٧٣، ٧٩، ٨٦، ٩٢، ٩٣)، وهكذا بقيَّةُ مسائل الكتابِ.

(٢) أحكام القرآن، لابن العربي (٢:٥٦٢).

وقال: «والشَّافعيُّ وسواه لا يَلْحَظُونَ الشَّريعةَ بِعَينِ مالكٍ رحمهُ اللهُ، ولايلتفتون إلى المصالحِ، ولا يعتبرونَ المقاصدَ، وإنما يلحظونَ الظَّواهرَ ويستنبطونَ منها، وقد بيَّنَّا ذلك في أصولِ الفقه، والقبسِ في شرحِ موطَّأ مالك بن أنس»[١].

وقد ظهرَ في منهجٍ من حرصَ على ذكر أحكامِ القرآنِ من المفسِّرينَ أو مَن كتبَ في أحكامِ القرآنِ خاصَّةً الاستطرادُ في ذكرِ المسائلِ المتعلقةِ بحكمِ الآيةِ، وإن لم تُشِرْ إليها.

والمنهجُ الموافقُ لمفهومِ التَّفسيرِ أن لا يتعدَّى المفسِّرُ ما تضمَّنتهُ الآيةُ من حكمٍ، وقد أشارَ إلى ذلكَ بعضُ المفسِّرينَ؛ منهم: الإمامُ ابن جريرٍ الطبريُّ (ت:٣١٠)[٢]، وأبو حيَّانَ (ت:٧٤٥).

قال أبو حيَّان (ت:٧٤٥): «وقد تَعَرَّضَ المفسِّرون في كتبِهم لحكم التَّسميةِ في الصَّلاةِ، وذكروا اختلافَ العلماءِ في ذلك، وأطالوا التَّفاريعَ في ذلك، وكذلك فعَلُوا في غيرِ ما آيةٍ، وموضوعُ هذا كتبُ الفقهِ.

---

(١) أحكام القرآن، لابن العربي (٢:٦٢٣).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١١:١٢).

وكذلك تكلَّمَ بعضُهم على التَّعَوُّذِ، وعلى حكمِه، وليس من القرآنِ بإجماعٍ.

ونحنُ في كتابِنا هذا لا نتعرَّضُ لحكمٍ شرعيٍ إلَّا إذا كان لفظُ القرآنِ يدلُّ على ذلك الحكمِ، أو يمكنُ استنباطُه منه بوجهٍ من وجوهِ الاستنباطاتِ»[١].

وقد تجدُ تكلُّفاً في ذكرِ بعض الأحكامِ الفقهيَّةِ، ولو كانت الإشارةُ إليه باللَّفظِ فقط، وقد اعترضَ على هذا أبو حيَّانَ (ت:٧٤٥)، فقال: «وقد تكلَّمَ بعضُ النَّاسِ[٢] على أحكامِ السُّكنى والعُمْرَى والرُّقْبَى[٣]، وذكرَ كلامَ الفقهاءِ في ذلك واختلافهم، حين فسَّرَ قول الله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وليس في الآيةِ ما يدلُّ على شيءٍ مما ذكر»[٤].

وهذا المنهجُ الذي انتهجه أصحابُ كتبِ أحكام

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان (١:٣٢).

(٢) لعلَّه يقصِدُ القرطبيَّ، فقد ذكر في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١:٢٩٩) أحكام السُّكنى والعُمْرَى والرُّقْبَى.

(٣) يقول القرطبي في تفسيرِه (١:٢٩٩): «والعُمْرَى: هو إسكان الرجلِ في دارٍ لك مدَّةَ عُمرك أو عمره. ومثلُه الرُّقْبَى: وهو أن يقول: إن مُتَّ قبلي رَجَعَتْ إليَّ، وإن مُتُّ قبلكَ، فهيَ لك، وهي من المراقبةِ. والمراقبةُ: أن يرقُبَ كلٌّ منهما موتَ صاحبِه».

(٤) البحر المحيط، لأبي حيان (١:٢٥٣).

القرآن جعلَ كتبَهم كتبَ فقهٍ، لا كتب تفسيرٍ، ولذا فإنَّه لا تكتملُ فيها صورةُ التَّفسيرِ.

ولو كانت كتبُ أحكامِ القرآنِ تعمدُ إلى الأحكامِ التي نصَّ عليها القرآنُ، وإلى كيفيَّةِ استنباطِ الحكمِ من القرآنِ، دونَ الاستطرادِ في ذكرِ المسائلِ الفقهيَّةِ، أو تكلُّفِ الحديثِ عن أحكامٍ لم ينصَّ عليها القرآنُ = لما اتسعتْ هذه الكُتبُ، واللهُ أعلمُ.

وإنما ستتباينُ هذه الكُتبُ في نتيجةِ الحُكمِ المستنبطِ، كما ستتباينُ طرقُ الاستنباطِ، ومصادر الأخذ؛ كإجماعِ أهل المدينة عند المالكيةِ.

وسبب ذلكَ كلِّه اختلافُ المذهبِ الفقهيِّ الذي ينتمي إليه المؤلِّفُ، إذ لكلٍّ مذهبٍ أصولُه التي يصدر عنها، ويستنبِطِ الأحكامَ بها.

وقد أشارَ إلى هذا مكيُّ بن أبي طالب (ت:٤٣٧) في حديثِه عن الأخذِ بشرعٍ من قبلنا، فقال: «... وهذه المعاني من الأصولِ لها مواضعُ يُتَقَصَّى الكلامُ فيها ويُبيَّنُ في غير هذا الكتابِ - إن شاء الله - فهي أصل الفقه والدين، وعليها بنى الفقهاءُ مسائلهم وفُتياهم، وإنما اختلفوا في الفتيا على نحو اختلافِهم في معاني الأصولِ، فمعرفةُ الأصولِ عليها العمدةُ عند أهل الفهمِ والنَّظرِ، ومعرفةُ المسائلِ بغيرِ معرفةِ الأصولِ

إنما هو سبيل المقلدين الضعفاء في الأفهام»[١].

○ ومن الملحوظِ أنَّ دراسة آيات الأحكامِ مفردةً تذهبُ بالآياتِ التي تدرسُها إلى علمِ الفقهِ، ولا تعتني بمسائلِ التَّفسيرِ، حتَّى صارتِ الكتبُ المؤلَّفةُ في أحكامِ القرآنِ فقط = كتبَ فقهٍ لا تفسير.

وكذا الحالُ في كتبِ أحاديثِ الأحكامِ، تجد الدارس لهذه الكتب يدرسُ مسائلَ الفقهِ.

والدارسُ يدرسُ علمَ الفقهِ أصلاً، ثمَّ تراه تتكرَّرُ له المسائلُ الفقهيَّةُ، ويدرسُها على أنَّها على أسلوبِ علماءِ التَّفسيرِ أو علماءِ الحديثِ، والأمرُ ليس كذلك، إذ هو يدرسُ الفقهَ بصورةٍ أخرى، ليس إلَّا.

ونشأ عن هذا أنَّك لا تأخذُ من كتبِ آيات الأحكام منهجَ تفسيرٍ؛ لأنَّها لا تُعنى به.

ولو دُرستِ السُّورُ التي تحوي أحكاماً كاملةً، لتمكَّنَ المعلِّمُ أن يفيدَ في جانبِ التَّفسيرِ وفي جانب الأحكامِ، وهذا أوْلى، وبهذا يُعطى كلُّ علمٍ حظَّه من التَّدريسِ، ويستفيدُ الدارسُ من جملةِ هذه العلومِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكيٍّ، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات (ص:١٧٥).

تاسعاً: كتبُ الناسخِ والمنسوخِ

إنَّ علمَ النَّاسخِ والمنسوخِ من أشهرِ علومِ القرآنِ، وأكثرها كُتُباً، إذ كتبَ فيه عددٌ كثيرٌ من العلماءِ، ومن كتبهم المطبوعة:

١ ـ كتاب النَّاسخِ والمنسوخِ في كتابِ الله تعالى، لقتادة بن دِعامة السَّدوسيِّ (ت:١١٧).

٢ ـ النَّاسخُ والمنسوخُ، لمحمد بن مسلم بن شهاب الزهريِّ (ت:١٢٤).

وهذان الكتابان من كتبِ أعلامِ التَّابعينَ وتابعيهم،

ومن ثَمَّ فإنَّ دراستَها يلزمُ أن تكونَ على مصطلحِهم في النَّسخِ، وسيأتي بيانُ مصطلحِهم فيه.

٣ ـ الناسخ والمنسوخ، لأبي عبد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤).

٤ ـ الناسخ والمنسوخُ في كتاب الله عزَّ وجلَّ واختلاف العلماء في ذلك، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحاس (ت:٣٣٨).

٥ ـ الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧).

٦ ـ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت:٥٤٣).

٧ ـ نواسخ القرآن، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزيِّ (ت:٥٧٩).

وتتميَّزُ هذه الكتبُ الأربعة بالنَّقدِ والتَّحليلِ في تفسيرِ الآياتِ التي حُكيَ فيها النَّسخُ، وفيها فوائدُ كثيرةٌ بسببِ هذه المناقشاتِ العلميَّة.

٨ ـ النَّسخُ في القرآنِ الكريمِ، للدكتور مصطفى زيد، وهو من أهمِّ كتب النَّسخِ المعاصرة.

وهناك غيرها كثيرٌ من المطبوع والمخطوطِ.

مصطلح النَّسخ بين المتقدِّمين ومتأخِّري الفقهاء:

يختلف إطلاقُ النَّسخِ بين السَّلفِ والمتأخِّرينَ.

فالمتأخِّرونَ من علماءِ الفقهِ وأصولهِ يُعرِّفونَ النَّسخَ بأنه: رفعُ حكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متراخٍ عنه.

ومن شروطِ وقوعِ النَّسخِ:

١ ـ أن يكونَ النَّسخُ في حكم شرعيٍّ.

٢ ـ أن لا يكونَ النَّاسخُ متصلاً بالمنسوخِ في آية واحدة.

٣ ـ أن يكونَ بينهما زمنٌ في النُّزولِ، وهذا يعتمدُ على تاريخِ النُّزُولِ، ومعرفة المكِّيِّ من المدنيِّ، والذي نزلَ أوَّلاً، والذي نزل بعده، وهذا من أعسرِ العلوم.

قال ابن العربيِّ (ت:٥٤٣): «ومعرفةُ المكِّيِّ والمدنيِّ أمرٌ عسيرٌ، لم تبلغْ إليه معرفةُ العلماءِ على التَّحقيقِ، ولا ثبتَ فيه النَّقلُ على الصَّحيحِ، وإنما أراد الله أن يكونَ كذلك في سبيل الاحتمال حتى تختلفَ بالمجتهدين الأحوالُ»[1].

---

(١) الناسخ والمنسوخ، لابن العربي (٢:٩).

٤ ـ وجودُ التَّعارض بين الحكمينِ المُدَّعى فيهما النَّسخُ.

وأغلبَ مادَّةِ كُتبِ النَّاسخِ والمنسوخِ تتعلَّقُ بالنَّسخِ على اصطلاحِ المتأخرينَ، ومن أجلِ ذلك، فهو جزءٌ من علمِ أحكامِ القرآنِ.

أمَّا علماءُ السَّلفِ من الصَّحابة والتَّابعين وأتباعِهم، فالنَّسخُ عندهم يشملُ النَّسخَ الذي استقرَّ عليه المتأخرونَ، والعام والخاص، والمجمل والمبيَّن، والمطلق والمقيد.

وهذا يعني أنَّ مصطلحَ النَّسخِ عندهم يشملُ رفعَ أيِّ حكمٍ، أو معنى في الآيةِ، وهو بهذا يشملُ تخصيصَ العامِّ، وتقييدَ المطلقِ، وبيانَ المجملِ، والاستثناءَ، وغيرَها مما يدخلُه إزالةُ بعضِ معناه[١].

---

(١) من العجيبِ أنَّ ابن العربيِّ (ت:٥٤٣) قد نصَّ على هذا، فقال: «قوله: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، قال ابن القاسم ـ عن مالكٍ ـ: هي منسوخة. وهذا كلامٌ تشمئزُّ منه قلوبُ الغافلين، وتحارُ فيه ألبابُ الشَّادين، والأمرُ فيه قريبٌ؛ لأنَّا نقولُ: لو ثبتَ ما نسخَها إلَّا ما كان في مرتبتِها، ولكن وجهه أنَّ علماء المتقدِّمين من الفقهاء والمفسِّرين كانوا يُسمُّونَ التَّخصيصَ نسخاً؛ لأنَّه رفعٌ لبعضِ ما تناوله العمومُ ومسامحة، =

وعلى هذا المفهومِ من النَّسخِ يُحملُ كلامُ علي بن أبي طالب (ت:٤٠) في النَّاسخِ والمنسوخِ، فقد وردَ عنه أنَّه مرَّ بقاصٍّ يقصُّ في المسجدِ، فقال له: «أعلِمتَ النَّاسخَ والمنسوخَ؟

قال: لا.

قال: هلكتَ وأهلكتَ»[1].

وقد نبَّه على مفهومِ النَّسخِ عند السَّلفِ جمعٌ من العلماءِ، أنقلُ لك من أقوالِهم قول الشَّاطبيِّ (ت:٧٩٠): «... الذي يظهرُ من كلامِ المتقدمين أنَّ النَّسخَ عندهم في الإطلاقِ أعمُّ منه في كلامِ الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلقِ نسخاً، وعلى تخصيصِ العمومِ بدليلٍ متَّصلٍ أو منفصلٍ نسخاً، وعلى بيانِ المبهمِ والمجملِ نسخاً، كما

= وجرى ذلك في ألسنتهم، حتَّى أشكلَ ذلك على من بعدهم، وهذا يظهرُ عند من ارتَاضَ بكلامِ المتقدِّمين كثيراً». أحكام القرآن (١:٢٠٥).

ولكنه يعترضُ على أمثلةٍ في النَّسخِ على مفهومِ السَّلفِ، ويحكمُ بها على مصطلحِ المتأخرينَ، ينظر كتابه الناسخ والمنسوخ (٢:٥١ ـ ٥٢، ٢٦١).

(١) أخرج هذا الأثر جماعة، منهم أبو عبيد في النَّاسخ والمنسوخ (ص:٤)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (١:٤١٠).

يطلقون على رفع الحكمِ بدليلٍ متأخِّرٍ نسخاً؛ لأنَّ جميع ذلك مشتركٌ في معنًى واحدٍ، وهو أنَّ النَّسخَ في الاصطلاحِ المتأخِّرِ اقتضى أنَّ الأمرَ المتقدِّمَ غيرُ مرادٍ في التَّكليفِ، وإنما المرادُ ما جيء به آخِراً، فالأوَّلُ غيرُ معمولٍ به، والثَّاني هو المعمولُ به.

وهذا جارٍ في تقييدِ المطلقِ، فإنَّ المُطلَقَ متروكُ الظَّاهرِ مع مُقَيِّدِهِ، فلا إعمالَ له في إطلاقِه، بل المُعمَلُ هو المُقيَّدُ، فكانَ المطلقُ لم يُفِدْ مع مُقَيِّدِهِ شيئاً، فصارَ مثلَ النَّاسخِ والمنسوخِ.

وكذلك العامُّ مع الخاصِّ، إذْ كانَ ظاهرُ العامِّ يقتضي شمولَ الحكمِ لجميعِ ما يتناولهُ اللَّفظُ، فلمَّا جاءَ الخاصُّ، أخرجَ حُكمَ العامِّ عن الاعتبارِ، فأشبه النَّاسخَ والمنسوخَ. إلَّا أنَّ اللَّفظَ العامَّ لم يُهملْ مدلوله جملةً، وإنما أُهمِلَ منه ما دلَّ عليه الخاصُّ، وبقِيَ السَّائرُ على الحكمِ الأوَّلِ. والمبيَّنُ مع المبهمِ، كالمُقَيَّدِ مع المُطلَقِ، فلمَّا كانَ كذلكَ استُسْهِلَ إطلاقُ لفظِ النَّسخِ في جملةِ هذه المعاني، لرجوعِها إلى شيءٍ واحدٍ»[١].

---

(١) الموافقات، للشَّاطبي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ـ

وإذا تقرَّر هذا، فإنَّه لا يصحُّ الاعتراضُ على ما يردُ عن السَّلفِ من النَّسخِ حتَّى يتبيَّنَ لك الأمرُ.

وسأضربُ لك مثالين في مصطلحِ النَّسخِ عند السَّلفِ:

○ رُويَ عن ابن عباسٍ (ت:٦٨) أنَّه حَكَمَ على قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ...﴾ [الشعراء: ٢٢٤] بأنه منسوخٌ بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ...﴾ [الشعراء: ٢٢٧][1].

والآيةُ المنسوخةُ خبرٌ، وقد تقرَّرَ في قواعدِ النَّسخِ أنَّ الأخبارَ لا تُنسخُ[2].

ولكن إذا حملتَ النَّسخَ على مطلقِ الرَّفعِ، وأنَّه هنا

= (٣:٧٣ ـ ٧٤). وقد ذكر أمثلةً لقضايا النَّسخِ على مصطلح السَّلفِ، وبيَّنَ المرادَ بها (٣:٧٤ ـ ٧٩). وينظر النَّصُّ على مصطلح السَّلف في النسخ: شيخ الإسلام في الفتاوى (١٤:٦٩، ١٠١)، والاستقامة (١:٢٣)، ودقائق التفسير (١:٢١٤). وابن القيم في إعلام الموقعين (١:٣٥). والدَّهلويُّ في الفوز الكبير في أصول التفسير، نقله إلى العربية: سليمان الحسيني الندوي (ص:٥٣).

(١) ينظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكي (ص:٣٧٣)، ونواسخ القرآن، لابن الجوزي (ص:٤١٧).

(٢) ينظر على سبيل المثال: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢:١٢٠).

رَفَعَ بعضَ العمومِ الوارد على لفظِ الشُّعراءِ، وبهذا يكونُ الاستثناءُ الواردُ بعد هذا العمومِ قد خصَّصَ من الشُّعراءِ من آمنَ باللهِ = صحَّ لك ما وردَ من الحُكمِ بالنَّسخِ، وأنه لا يرادُ به النَّسخُ على الاصطلاحِ المتأخِّرِ الذي استقرَّ عليه علماءُ أصولِ الفقه وغيرهم، واللهُ أعلمُ.

○ أسند النَّحاسُ (ت:٣٣٨)، عن وهب بن منبِّه (ت:١١٤) أنَّ قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥]، منسوخٌ بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧][(١)].

وقد اعترض على هذا جماعةٌ، منهم ابن الجوزيِّ (ت:٥٩٧). قال: «وهذا قبيحٌ؛ لأنَّ الآيتين خبرٌ، والخبرُ لا يُنسخُ...»[(٢)].

---

(١) ينظر: الناسخ والمنسوخ، للنحاس، تحقيق: الدكتور سليمان اللاحم (٢:٦١٢)، وقد نسبه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص:٤٤٧) إلى وهب والسُّدِّيِّ ومقاتل بن سليمان.

(٢) نواسخ القرآن، لابن الجوزي (ص:٤٤٧).

وهذا الاعتراضُ يصحُّ لو كان مقصودُ القائلِ النَّسخَ الاصطلاحيَّ المتأخِّرَ، ولكن لو حُمِلَ على مُصطلحِ السَّلفِ، وجُعلَ هذا من بيان المجملِ، لكانَ المذهبَ، دون أن يُعترضَ على العلماءِ ما كان لقولِهم وجهاً مقبولاً والله أعلمُ.

وعلى هذا قِسْ كثيراً مما وردَ من لفظِ النَّسخِ عن السَّلفِ، تسلمُ من الاشتباهِ في تفسيرِهم، أو الاعتراضِ عليهم بما لهم فيه مصطلحٌ يغايرُ ما استقرَّ عليه المتأخِّرون.

ومن هنا يحسنُ التَّنبُّه إلى أنَّه لا يصحُّ أن تُحملَ ألفاظُ السَّلفِ على الألفاظِ الاصطلاحيَّةِ التي ضُبِطَتْ بها العلوم بعد عهدهم.

ومن الأمثلةِ على ذلك، ما ورد في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال عكرمةُ (ت:١٠٥)، والحسنُ البصريُّ (ت:١١٠)، وابن جريج (ت:١٥٠): ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ثمَّ استثنى، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، يعني: عيسى والملائكة وعُزَير وكلُّ من عُبِدَ من الصالحينَ،

وهو غيرُ راضٍ[(١)].

قال مكيٌّ بن أبي طالب (ت:٤٣٧): «وقد سمَّى جماعةٌ من المتقدمين هذا استثناءً، وليس كذلك؛ لأنَّ الاستثناءَ إنَّما يأتي بحرفِ الاستثناءِ، ولا حرفَ في هذا، فإنما هو تخصيصٌ وبيانٌ»[(٢)].

وهذا الاستدراكُ من مكيٍّ (ت:٤٣٧) غيرُ صحيحٍ، لأنَّه لا يرادُ بالاستثناءِ في هذا المثالِ الاستثناءَ في مصطلحِ النَّحويين، بل مرادهم: استثنى؛ أي: أخرجَ، والمرادُ أنَّهم خارجونَ عن حكمِ الآيةِ الأولى بهذه الآيةِ، وهو التَّخصيصُ والبيانُ الذي ذكرَه أبو محمد مكيٌّ بن أبي طالبٍ (ت:٤٣٧)[(٣)].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٧:٩٦).
(٢) الإيضاح لناسخ القرآن، لمكيٍّ، تحقيق، أحمد فرحات (ص:٣٥١).
(٣) لم يكن هذا غائباً عن مكيٍّ (ت:٤٣٧)، فيما يظهر، إذ إنه بيَّنَ ذلك في تعليقِه على قول ابن عباسٍ في تخصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١] بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]، قال مكيٌّ (ت:٤٣٧): «وعن ابن عباس أيضاً أنه قال: «استثنى اللهُ منها نساءَ أهلِ الكتابِ فأحلَّهُنَّ بآيةِ المائدةِ». =

استدراكٌ في أمثلةِ النَّسخ عند السَّلفِ:

قد لا تسلمُ بعضُ الأمثلةِ من أن تكونَ مشكلةً في مرادِ السَّلفِ بالنَّسخِ، وذلك إذا كان الأمرُ يتعلَّقُ بحكمٍ شرعيٍّ، وكان محتملاً للنَّسخِ الاصطلاحيِّ المتأخِّرِ، ومحتملاً لأن يكونَ بمعنى تخصيصِ العمومِ مثلاً.

فيكونُ الخلافُ في الحكم على الآيةِ دائراً بين النَّسخِ، والقول بالعمومِ المُخصَّصِ، وإليك هذا المثال الذي يبيِّنُ المقالَ:

قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ١٢١].

في هذه الآية خلافٌ طويلٌ، والمرادُ هنا ما أشيرَ إلى حكمِ النَّسخِ فيها، فقد قيل بأنها منسوخةٌ بآيةِ المائدةِ، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥].

ويكونُ المرادُ بالمشركاتِ: عابداتِ الأوثان من

= وهذا معنى مفهومٌ من قولِه، وإن كان بغيرِ لفظِ الاستثناءِ، فهو تخصيصٌ وبيانٌ، كما أنَّ الاستثناءَ بيانٌ أيضاً». الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكيٍّ، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات (ص: ١٧٢).

العربِ وغيرِهم، واليهوديَّاتِ، والنَّصرانيَّاتِ، وتكونُ هذه الآيةُ ناسخةً للمنعِ من زواجِ نساءِ أهلِ الكتابِ إذا كُنَّ عفائفَ محصناتٍ، وأُعطينَ أجورهنَّ.

أما عابداتُ الوثنِ من الكافرات، فقد وردَ النَّهيُ عن زواجِهنَّ في غيرِ هذه الآيةِ، ولذا يبقينَ على التَّحريمِ.

وقيلَ بأنَّ آيةَ سورةِ المائدةِ مخصِّصةٌ لآيةِ سورةِ البقرةِ؛ أي أنَّ اللهَ خصَّ من المشركاتِ نساءَ أهل الكتابِ، على أنَّ وصفَ المشركاتِ يشملهنَّ ويشملُ الوثنيَّاتِ.

وفي هذا المثالِ، قد يجوزُ أن يكونَ من قال بالنَّسخِ، أرادَ العمومَ، كما قد يجوزُ أن يكونَ مرادُه النَّسخَ الاصطلاحيّ، واللهُ أعلمُ.

وفي الآية تقريرٌ آخر، لكنَّ المرادَ هنا مطلقُ المثال الذي يُصوِّر المسألة، والله الموفِّقُ.

ومن الملاحظِ في كتبِ النَّسخِ، كثرةُ حكايتهم لآياتِ النَّاسخِ والمنسوخِ، وهي في كثيرٍ منها ليست كذلك، ولعلَّ أكثرَ آيةٍ ادُّعيَ أنها ناسخةٌ آيةُ السَّيفِ، فقد حُكِيَ أنها ناسخة لأكثرَ من ستينَ آية[١].

---

(١) ينظر: قبضة البيان في ناسخ ومنسوخ القرآن، لأبي القاسم جمال الدين بن عبد الرحمن البذوري (ص:١٨ ـ ٢١).

عاشراً: كتبُ المناسبات

كتب العلماءُ في علمِ المناسباتِ، وكانت كتابتُهم - غالباً - في المناسباتِ بين السُّورِ والمناسبات بين الآيات.

والمرادُ بهذا العلمِ: بيان وجهِ ارتباطِ اللفظةِ أو الآية أو السورةِ، أو غيرِها مما يحكيه العلماء من أنواع المناسباتِ.

وأول من ذُكِرَ عنه الاعتناءُ بهذا العلمِ أبو بكر عبد اللهِ بن محمد بن زياد النيسابوريُّ (ت:٣٢٤) من علماءِ بغداد[1].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١:٣٦).

وكان لابن العربيِّ المالكيِّ (ت:٥٤٣) اعتناءٌ به، وقد قال في ذلك: «ارتباطُ آيِ القرآنِ بعضِها ببعضٍ، حتى تكونَ كالكلمة الواحدة، متَّسقة المعاني، منتظمة المباني = علمٌ عظيمٌ، لم يتعرَّض له إلَّا عالمٌ واحدٌ، عَمِلَ فيه سورةَ البقرةِ، ثُمَّ فتحَ الله عزَّ وجلَّ لنا فيه، فلمَّا لم نجد له حَمَلَةً، ورأينا الخلقَ بأوصافِ البَطَلَةِ، ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله، ورددناه إليه»[1].

ومن الكتبِ المؤلَّفةِ في ذلك:

١ ـ رِيُّ الظَّمآنِ في تفسيرِ القرآنِ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المُرسيِّ السُّلميِّ (ت:٦٥٥)، قال معاصرُه ياقوت الحمويُّ (ت:٦٢٦) عن تفسيره: «كبيرٌ جدًّا، قصد فيه ارتباط الآيِ بعضها ببعضٍ»[2].

٢ ـ البرهانُ في تناسبِ سورِ القرآنِ، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبيرِ الغرناطيِّ (ت:٧٠٨)[3].

٣ ـ نظم الدُّررِ في تناسبِ الآياتِ والسُّورِ، لبرهان

---

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١:٣٦).

(٢) معجم الأدباء (١٨:٢١١).

(٣) طُبعَ بتحقيق: الأستاذ محمد شعباني.

الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البِقاعيِّ (ت:٨٨٥)[١].

٤ ـ تناسق الدُّررِ في تناسبِ السُّورِ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيِّ (ت:٩١١)[٢].

٥ ـ جواهر البيان في تناسب سور القرآن، لأبي الفضلِ عبد الله الصِّدِّيق الغماريِّ.

٦ ـ الإعجازُ البيانيُّ في ترتيبِ آياتِ القرآنِ الكريمِ وسورِهِ، للدكتور أحمد يوسف القاسم، وهو دراسة متميِّزَة في علمِ المناسبات.

وممن كان له عناية به: الفخرُ الرَّازيُّ (ت:٦٠٦) في كتابه التفسير الكبير، وأبو حيَّان (ت:٧٤٥) في البحرِ المحيطِ، وغيرهم[٣].

وهذا العلمُ لطيفُ المأخذِ، وهو يعتمدُ على أنَّ بين

---

(١) طُبعَ كاملاً بمطابع المطبعة العثمانية بحيدر آباد الدكن.

(٢) طُبعَ بتحقيق: عبد الله محمد الدرويش، وقد طبعه عبد القادر أحمد عطا، وتصرَّف في عنوانه، فغيَّره إلى «أسرار ترتيب القرآن»، وهذا المنهج الذي سلكه غيرُ صحيحٍ في منهج التَّحقيقِ.

(٣) ينظر: الإعجاز البيانيُّ في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، للدكتور محمد أحمد يوسف القاسم (ص:٣٥).

آيِ القرآنِ وسورِه ترابطاً، وإن كان مختلفَ الأوقاتِ في النُّزولِ؛ لأنَّ ترتيبَه من لدنِ اللهِ الحكيمِ.

وهذا المبدأُ صحيحٌ لا مأخذ عليه، وإن كانَ لا يلزمُ منه أن يتوصَّلَ المفسِّرُ الذي يسلكُ البحث عن مناسبات آيات القرآنِ وسورِه = إلى جميعِ المناسباتِ، لذا لا يخلو مَن كتبَ في علمِ المناسباتِ مِن التَّكلُّفِ.

أنواع المناسبات:

مناسبة اسم السُّورة لموضوعاتِها، ومناسبة اللَّفظة للآية التي وردت فيها، ومناسبة خاتمة الآية لموضوعها، ومناسبة مبدأ الآية لخاتمتها، ومناسبة الآية للآية التي تليها، ومناسبة السُّورة للسورةِ التي تليها، ومناسبة خاتمة السُّورة لفاتحة التي تليها، ومناسبة موضوعات السُّورة لموضوعات التي تليها، وغيرها من أنواع المناسبات.

وقد يوجدُ أكثرُ من مناسبةٍ بين الموضعين الذين تُحكى بينهما المناسبة، كما قد يكونُ سبب المناسبةِ التَّضادُّ بين الشيئين؛ كذكرِ الجنَّةِ بعد النَّارِ، وذكر خبرِ المؤمنين بعد الكفَّارِ، أو وجود التَّلازمِ بينهما كتلازمِ الحمد والتسبيح، أو غير ذلك من المناسبات التي تظهر للمتأمِّلِ فيها.

وسأذكر لك بعض أمثلةٍ من المناسبات:

○ مناسبةُ سورةِ الرَّحمن لسورة القَمَر، فقد وردَ في آخرِ سورةِ القَمَرِ قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وابتدأت سورةُ الرَّحمن بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١]، وواضحٌ ما بينهما من المناسبةِ، فالمليكُ المقتدرُ هو الرحمنُ[١].

○ وفي مناسبة تسمية البقرة بهذا الاسم سِرٌّ لطيفٌ[٢]، إذ قد يقول قائلٌ: إنَّ في قصَّةِ البقرةِ إحياءَ ميِّتٍ، فسُمِّيتْ السورةُ بما يُشيرُ إلى ذلك الحدثِ الغريبِ.

---

(١) ينظر مناسباتٌ أخرى في: البرهان في ترتيب سور القرآن، لابن الزبير الغرناطي (ص:٣٢٨)، ونظم الدُّر، للبقاعي (١٩:١٣٩ ـ ١٤٣)، وتناسق الدرر في تناسب السور، للسيوطي (ص:٨١)، وجواهر البيان في تناسب سور القرآن، لعبد الله الغماري (ص:١١٠).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (١:٢٠١) ـ وهو ممن يُعنى باسم السُّورةِ، ووجه تسميتِها ـ فقد ذكر مناسبةً أخرى، قال: «ووجهُ تسميتِها: أنَّها ذُكرت فيها قصَّةُ البقرةِ التي أمرَ اللهُ بني إسرائيلَ بذبحِها؛ لتكونَ آية ووصف سوء فهمِهم لذلك، وهي مما انفردت به هذه السورة بذكرِه، وعندي أنها أضيفت إلى قصةِ البقرةِ تمييزاً لها عن سورِ آل «الٓم» من الحروف المقطَّعةِ...».

والجوابُ: أنها لم تكن هي الأميزَ في موضوعِ إحياءِ الموتى، فقد وردَ في هذه السُّورةِ أكثرُ من قصةٍ فيها إحياءُ الموتى، وهي:

إحياءُ بني إسرائيلَ بعد الصَّعقةِ، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۞ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥، ٥٦].

وقصَّةُ الذين خرجوا من ديارهم، وهم ألوف، خرجوا حذر الموتِ، فأماتهم الله، ثُمَّ أحياهم.

وقصَّة الذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها، فأماته الله مائة عامٍ ثُمَّ بعثه.

وقصَّة إحياء الطيور الميِّتةِ لإبراهيم عليه السلام.

إذاً، فليست هي القصةَ الوحيدةَ في هذا الشأنِ العجيبِ، وهو إحياءُ الموتى.

والذي يُمكنُ أن يُقال في مناسبةِ تسميتها بهذا الاسم ـ والله أعلمُ ـ: أنَّ هذه السُّورةَ من أوائلِ السُّورِ المدنيَّةِ، والعهد المدنيُّ كان فيه إقرار كثيرٍ من الأحكامِ الشرعيَّة، وكان الأمرُ في أحكامِ اللهِ أن تُنفَّذَ، ولا يُتأخَّرَ فيها أو يُعترضَ عليها، فأخبرَ اللهُ بقصَّةِ البقرةِ التي فيها التَّنبيه

والإعلامُ بشأنِ من تلكَّأ في الاستجابةِ لأحكامِ الله، فإنَّ بني إسرائيلَ لمَّا شدَّدُوا وتعنَّتوا في تنفيذِ أمرِ اللهِ، شدَّدَ اللهُ عليهم، إذ لو ذبحوا في أولِ أمرِ اللهِ لهم أيَّ بقرةٍ، لأجزأهم ذلك، ولكانوا بذلك مستجيبين لأمرِ اللهِ، وفي هذه القصَّةِ عِظةٌ، أيَّما عِظَةٍ للصَّحابةِ ﷺ، كي لا يتردَّدُوا في تنفيذِ أحكامِ اللهِ، فيشدِّدَ اللهُ عليهم، كما شدَّد على بني إسرائيلَ في شأنِ البقرةِ. وحياتُهم ﷺ مع نبيِّهم ﷺ تدلُّ على أنهم وَعَوا هذا الدَّرسَ وتلقَّنوه جيِّداً، فلم يكونوا يتأخَّرون عن تنفيذِ أوامرِ الشَّرعِ، واللهُ أعلمُ.

○ ومن مناسبة اختيار الألفاظِ، ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فإنَّ اللهَ حجَبَهم عن كرامتِه التي أكرمَ الله بها المؤمنين من رؤيته. وهذا يناسبُ ما حجبوا به أنفسهم من الرَّانِ الذي غطَّى على قلوبهم، وذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، فالجزاءُ من جنسِ العملِ، واللهُ أعلمُ.

ولو تتبَّعتَ مناسباتِ الألفاظِ، وحسنَ اختيارِها في مواقِعها، لوجدت شيئاً كثيراً، وعِلماً غزيراً. فتدبَّرْ ـ مثلاً ـ في سورةِ مريمَ تكرار اسم اللهِ الدَّالُ على الرحمةِ: «الرحمن»، فقد وردَ في أحد عشر موضِعاً، ومجملُ

وروده في القرآن في سبعة وخمسين موضعاً.

وورودُه في بعض المواطنِ مثيرٌ للسُّؤالِ؛ لأنه يتبادرُ إلى الذِّهنِ أنَّ غيرَه من الأسماءِ الحسنى أليقُ بهذا الموطنِ، لكن عندَ تأمُّلِ مناسبةِ ورودِه، ومعرفةِ وجه ارتباطِ موضوعِ الآيةِ به، يجعلك تُبْعِدُ باديَ الرأيِ الذي طَرَأَ لكَ، وتقتنعُ بأنه جاء في مكانه الأنسبِ له، وتقولُ: تباركَ من تكلَّمَ بهذا الكلامِ.

ففي قول إبراهيمَ لأبيه آزرَ: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٥]، قد يبدو لك أنَّ التَّهديدَ بالعذابِ لا يتناسبُ معه ذكر الاسم الدَّالِ على الرَّحمةِ، بل يناسبه من الأسماءِ ما دلَّ على القوَّةِ والانتقام؛ كالقهَّارِ والقويِّ والعزيزِ.

ولكنَّك عند التأمُّلِ يظهرُ لكَ أنَّ المقامَ مقامَ دعوةٍ وتلطُّفٍ، فناسبَ في مقامِ ذكرِ الوعيدِ أن يوردَ الاسم الدَّالَّ على الرَّحمةِ، ترغيباً لأبيه وتلطُّفاً معه.

كما يمكنُ أن يكونَ ذكرُ اسم الرَّحمنِ هنا من أشدِّ أنواعِ التَّهديدِ، نظراً لأنَّ الرَّحمنَ لا يُعذِّبُ إلَّا من بلغَ حدًّا جعلَه يخرجُ عن رحمتِه، من بابِ قولِهم: اتقِ غضبةَ الحليمِ إذا غضبَ، فغضبه يدلُّ على أنَّ ما اقتُرِفَ في حقِّه خرجَ عن حدِّ التَّحلُّمِ، وأنَّ صاحبَه يستحقُّ العقوبةَ، والله أعلمُ.

حادي عشر: كتبُ أسبابِ النُّزولِ

نزل القرآنُ على محمَّدٍ ﷺ مُنجَّماً، وكان منه ما يَنْزِلُ عليه ابتداءً، ومنه ما يَنْزِلُ بسببٍ: حادثةٍ تقعُ؛ كحادثةِ الظِّهارِ، أو سؤالٍ يوجَّهُ إلى النَّبيِّ ﷺ.

وبهذا يخرجُ ما نزلَ من القرآنِ بشأنِ قَصَصٍ ماضيةٍ، فإنها لا تُعدُّ من أسبابِ النُّزول.

أمَّا إن كانَ السَّببُ في قصةٍ وقعتْ، أو في حالٍ من أحوالِ من نزلَ فيهم القرآنُ من العربِ وأهلِ الكتابِ = فإنَّه يُعدُّ سبباً للنُّزولِ، وعلى هذا كثيرٌ من أسبابِ النُّزولِ المحكيَّةِ.

وقد كتبَ العلماءُ في أسبابِ النُّزولِ، ومن كتبِهم في هذا العلمِ:

١ ـ أسبابُ النُّزولِ، لعليٍّ بن المَدِينيِّ (ت:٢٣٤).

٢ ـ أسباب النُّزولِ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحديِّ (ت:٤٦٨).

٣ ـ العُجابُ في بيانِ الأسبابِ، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلانيِّ (ت:٨٥٢).

٤ ـ لبابُ النُّقولِ في أسبابِ النُّزولِ، لجلالِ الدِّينِ عبد الرحمن بن أبي بكر السِّيوطيِّ (ت:٩١١).

٥ ـ الصَّحيحُ المسندُ من أسبابِ النُّزولِ، لمقبل بن هادي الوادعيِّ.

وهناك غيرها في هذا العلمِ(١).

صِيغُ أسباب النُّزول:

تعتبرُ صِيَغُ النُّزولِ من المباحثِ المشكلةِ في علم التَّفسيرِ، لأنَّ تحديدَ الصِّيَغِ التي يُرادُ بها سبب النُّزولِ

---

(١) ينظرُ في كتبِ هذا العلمِ ما كتبه عبد الحكيم محمد الأنيس في مقدمة تحقيقه لكتاب العجاب في بيان الأسباب (١:٨٠ ـ ٨٤).

المباشرِ غيرُ واضحةٍ في كلِّ سببٍ يُذكرُ، وليس لهم في ذلك عبارةٌ متَّحدةٌ.

ومن العباراتِ:

فأنزل الله، فَنَزَلت، نزلت هذه الآية في كذا، نزلت في فلان.

وصيغةُ: «فأنزل الله»، وصيغةُ: «فَنَزَلت»، غالباً ما تكونُ في السَّببِ المباشرِ لنُزولِ الآيةِ.

وصيغةُ: «نزلت هذه الآية في كذا»، وصيغة: «نزلت في فلان»، غالباً ما تكونُ من بابِ التَّفسيرِ الاجتهاديِّ، وليست من بيانِ السَّببِ الذي من أجلِه نزلت الآيةُ.

وقد تأمَّلتُ كثيراً مما وردَ في هاتين الصِّيغتينِ، فظهرَ لي أنها ـ إن لم تكن تحكي سَبَباً مباشراً ـ لا تخلو من ثلاثةِ أحوالٍ:

الأول: أن تدلَّ على تضمُّنِ الآية للحكمِ الذي حُكِيَ في النُّزولِ.

ومثاله، ما رواه الواحديُّ (ت:٤٦٨) عن عبد اللهِ بن عمر (ت:٧٣)، قال: «أُنزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾

[البقرة: ١١٥] أن تصليَ حيثما اتجهت بك راحلتك، في التَّطوُّعِ»[١].

الثَّاني: أن تدلَّ هذه العبارةُ على أنَّ المفسِّرَ فسَّرَ بالقياسِ.

ومثاله ما رُوي عن سعد بن أبي وقَّاصٍ (ت:٥٥) في قول اللهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]، قال: «نزلت في الحَرُورِيَّةِ»؛ يعني: الخوارج، وفي روايةٍ: هم الحروريَّةُ[٢].

الثالث: أن تكونَ على سبيلِ حكايةِ مثالٍ لمن تشملُه الآيةُ.

ومن أمثلتِه، ما رواه ابن مردويه (ت:٤١٠) عن سعد بن أبي وقَّاصٍ (ت:٥٥)، في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣]، قال: «نزلت في الحروريَّةِ»[٣].

---

(١) أسباب نزول القرآن، للواحدي، تحقيق: كمال بسيوني (ص:٤١).

(٢) ينظر: فتح الباري، ط: الريان (٨:٢٧٨)، والعجاب في بيان الأسباب (١:٢٤٧).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير، تحقيق: سامي السلامة (٣:٩٥).

والآيةُ عامَّةٌ في كلِّ من حاربَ الله ورسولَه، والخوارجُ الحروريَّةُ مثالٌ لهم، فهم داخلونَ في حكمِ الآيةِ، واللهُ أعلمُ.

ويكثرُ في هذا القِسْمِ أن يُحكى نزولُ الآيةِ في شخصٍ معيَّنٍ، والمرادُ من ذِكْرِه التَّمثيلُ به لمعنى ما تحتمله الآيةُ؛ لذا قد يُحكى نزولُ الآيةِ في أكثر من شخصٍ، وإنما هم أمثلةٌ لمن تحتملُه الآيةُ، ومن ذلكَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، فقد وردَ أنها نزلتْ في العاصِ بن وائل، وقيل: في عقبة بن أبي معيطٍ، وقيل: في أبي لهبٍ، وقيل: في أبي جهلٍ[١]، وهؤلاءِ المذكورونَ أمثلةٌ لمن أبغضَ رسولَ اللهِ ﷺ، فهم كلهم يشملُهم هذا الوصفُ، كما قال ابن كثيرٍ (ت:٧٧٤): «وهذا يَعُمُّ جميعَ من اتَّصَفَ بذلك ممن ذُكِرَ وغيرَهم»[٢].

ومن ثَمَّ، فإنَّ أسبابَ النُّزولِ في أغلبِ أحوالِها أمثلةٌ لما تتضمَّنُه الآيةُ من معنى أو حكمٍ؛ لذا قد يصحُّ أكثرُ من سببٍ في آيةٍ، وليس بينها تعارضٌ إذا حُمِلَتْ على التَّمثيلِ، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٣٠:٣٢٨ ـ ٣٢٩)، وتفسير ابن كثير (٨:٥٠٤).

(٢) تفسير ابن كثير، تحقيق: سامي السلامة (٨:٥٠٤).

روى البخاريُّ (ت:٢٥٦) سببينِ في نزولِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧].

الأول: عن أبي وائل شقيق بن سلمة (ت:٨٢)، عن عبد الله بن مسعودٍ (ت:٣٥) قال: «قال رسول الله ﷺ: من حلف يمين صبر ليقتطعَ بها مالَ امرئ مسلمٍ، لقيَ الله وهو عليه غضبانٌ، فأنزلَ اللهُ تصديقَ ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧] إلى آخرِ الآيةِ.

قال: فدخل الأشعثُ بنُ قيسٍ، وقال: ما يُحدِّثُ أبو عبد الرحمن؟

قلنا: كذا وكذا.

قال: فِيَّ أُنزِلت. كانت لي بئرٌ في أرضِ ابن عمٍّ لي، فقال النَّبيُّ ﷺ: بيِّنتُكَ أو يمينك.

فقلتُ: إذاً يَحْلِفُ يا رسول الله.

فقال النَّبيُّ ﷺ: من حلفَ على يمينِ صبرٍ يقتطعُ بها مالَ امرئٍ مسلمٍ، وهو فاجرٌ، لقيَ الله وهو عليه غضبان».

الثاني: عن عبد الله بن أبي أوفَى (ت:٨٧): «أنَّ رجلاً

أقامَ سِلعةً في السُّوقِ، فحلفَ فيها: لقد أُعطِيَ بها ما لم يُعطَهُ، ليوقِعَ فيها رجلاً من المسلمين، فنَزَلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧][١].

وهذان السَّببان لا منافاة بينهما، ويُحملُ الأمرُ على أنَّ النُّزولَ كان بالسَّببينِ جميعاً، ولفظُ الآية أعمُّ من ذلك[٢].

ومن أجل ذلك، ظهرتْ قاعدةُ: العبرة بعمومِ اللَّفظِ، لا بخصوص السَّببِ.

وهذا يعني أنَّه لا يوجدُ مشكلٌ في تكاثُرِ النُّصوصِ في سببِ النُّزولِ، والله أعلمُ.

ملاحظة:

يكثرُ تعيينُ من يُرادُ بالآيةِ، دون ذكرِ لفظِ النُّزولِ، وهذا يأتي في بابِ القياسِ، وبابِ التَّمثيلِ، ومن أمثلةِ ذلكَ:

ما ورد في تفسيرِ قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:

---

(١) صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري، ط: الريان (٨: ٦٠ ـ ٦١).

(٢) ينظر: فتح الباري، ط: الريان (٨: ٦١).

٥] عن أبي أمامة الباهليِّ: صُدَيٍّ بن عجلان (ت:٨٦)، قال: «هم الخوارج»[١].

وإذا نظرتَ إلى سياقِ الآيةِ، وجدتَ أنه في الحديثِ عن بني إسرائيل، كما أنَّ الخوارجَ لم يكونوا عند نزولِ هذه الآياتِ، وإنما أرادَ المفسِّرُ أنْ يُنبِّه إلى دخولِ الخوارجِ في حكمِ هذه الآيةِ، وأنهم مثالٌ لقومٍ مالوا عن الحقِّ، فأمالَ اللهُ قلوبهم جزاءً وفاقاً لميلِهم، على سبيلِ القياسِ بأمرِ بني إسرائيلَ.

طريق معرفة سبب النُّزول:

سببُ النُّزولِ له حُكمُ الرَّفعِ؛ لأنَّه حكايةُ أمرٍ حدثَ في عهدِ النَّبيِّ ﷺ، وهذا يعني أنَّه لا يُقبلُ إلَّا ممن شَهِدَ الحدثَ[٢]، أو كان من الصَّحابةِ الذين يروونَه، وإن لم يُشاهدوه[٣].

---

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٨:٨٦ ـ ٨٧).

(٢) فائدة: يغلب على رواية أسباب النُّزولِ التي يرويها البخاري في كتاب التفسيرِ من صحيحه أن يسندها إلى صاحب الحدث الذي نزلت فيه.

(٣) ينظر مثلاً: فتح الباري، ط: الريان (٨:٣٦٠)، فقد روى البخاريُّ سبب نزول سورةِ المسد عن ابن عباس، وهو لم يشهد هذا الحدث.

وهذا يعني أنَّ ورودَ أسبابِ النُّزولِ الصَّريحةِ عن الصَّحابةِ الكرامِ لها حكمُ الرَّفعِ، وإلى هذا أشارَ جماعةٌ من العلماءِ؛ منهم الحاكمُ (ت:٤٠٥)، فقد ذكر ذلك في مواطنَ من كتابه: المستدركِ على الصَّحيحين، وذكره كذلك في كتاب معرفة علوم الحديث، فقال: «... فأمَّا الموقوفُ على الصَّحابةِ، فإنَّه قلَّ ما يخفى على أهل العلم...».

ومن الموقوف الذي يُستدلُّ به على أحاديث كثيرة: ما حدَّثناه أحمد بن كاملٍ القاضي، ثنا يزيد بن الهيثم، ثنا محمد بن جعفر الفيدي، ثنا ابن فضيل، عن أبي سنان، عن عبد الله بن أبي الهذيل، عن أبي هريرة ﷺ في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩]، قال: تلقاهم جهنَّمُ يوم القيامة، فتلفحُهم لفحةً، فلا تترك لحماً على عظمٍ إلَّا وضعت على العراقيب.

قال: وأشباه هذا من الموقوفات تُعَدُّ في تفسيرِ الصَّحابةِ

فأمَّا ما نقول في تفسير الصَّحابيِّ: مسندٌ، فإنَّما نقولُه في غيرِ هذا النَّوعِ[1]، فإنَّه كما أخبرناه أبو عبد الله محمد بن

---

(١) يقصد النوع الخامس الذي ذكره قبل هذا الكلام، وهو الموقوف من الروايات، ينظر: معرفة علوم الحديث (ص:١٩).

عبد الله الصَّفَّار، حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني مالك بن أنس، عن محمد بن المنكدر، عن جابرٍ قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قُبُلِها، جاء الولدُ أحول، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

قال الحاكم: هذا الحديث وأشباهه، مسندةٌ عن آخرها، وليست بموقوفة، فإنَّ الصَّحابيَّ الذي شَهِدَ الوحي والتَّنْزيلَ، فأخبر عن آيةٍ من القرآنِ: إنها نزلت في كذا وكذا، فإنَّه حديثٌ مسندٌ»[1].

أمَّا إذا وردت حكايةُ السَّببِ الصَّريحِ عن التابعينَ أو أتباعِهم، فإنه لا يخلو الحالُ من أمرين:

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص:٢٠)، وقد نقلته بنصِّه لإبرازِ مذهبِه، إذ قد فَهِمَ بعض الأئمة الأعلامِ أنه يعد تفسير الصَّحابةِ في حكم المرفوع، وسبب ذلك اللَّبس أنه لم يفصِّل كهذا التَّفصيل في المواطن التي ذكرها في المستدرك (١:٥٤٢)، (٢:٢٥٨)، وممن نَسَبَ له ذلك ابنُ القيِّم، قال في كتابه التبيان في أقسام القرآن (ص:١٤٢ ـ ١٤٣): «... وهذا عند طائفة من أهل الحديث في حكم المرفوع. وقال الحاكم: تفسيرُ الصحابةِ عندنا في حكم المرفوع».

الأول: أن ينفردَ الواحدُ منهم بذكرِه، وفي هذه الحالِ لا يُقبلُ السَّببُ صريحاً؛ لأنَّ فيه انقطاعاً ظاهراً، وإن احتُملَ تفسيراً.

الثاني: أن يَرويَ السَّببَ اثنان أو أكثر، وفي هذه الحالِ يُجعلُ أصلُ ما حكوه سبباً، وإن اختلفوا في تفاصيلِه، خصوصاً إذا تكاثرت روايتُهم، وورد عن جمع منهم من غيرِ تواطؤٍ أو روايةٍ لأحدهم عن الآخرِ.

وهذه القاعدةُ تفيدُ كثيراً في الأسبابِ التي يرويها مَنْ دونَ الصَّحابةِ الكرامِ، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ (ت:٧٢٨)، فقال: «والمراسيلُ إذا تعدَّدتْ طُرقُها، وخلتْ عن المواطأةِ قصداً، أو الاتفاقِ بغيرِ قصدٍ، كانتْ صحيحةً. فإنَّ النقلَ إمَّا أن يكونَ صِدقاً مطابقاً للخبرِ، وإما أن يكون كذباً تعمَّدَ صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سَلِم من الكذبِ العمد والخطأ = كان صدقاً بلا ريب.

فإذا كان الحديثُ جاء على جهتينِ أو جهاتٍ، وقد عُلِمَ أنَّ المخبرين لم يتواطئوا على اختلاقه، وعُلمَ أنَّ مثلَ ذلكَ لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد، عُلمَ أنَّه صحيحٌ، مثلُ شخصٍ يحدِّثُ عن واقعةٍ جرتْ، ويذكرُ تفاصيلَ ما فيها من الأقوالِ والأفعالِ، ويأتي شخصٌ آخرُ قد عُلِمَ أنَّه لم

يواطئ الأولَ، فيذكرُ مثلَ ما ذكرَه الأولُ من تفاصيلِ الأقوالِ والأفعالِ، فيعلم قطعاً أنَّ تلكَ الواقعةَ حقٌّ في الجملةِ.

فإنه لو كان كلٌّ منهما كَذَبَها عمداً أو خطأً، لم يتَّفقْ في العادةِ أن يأتي كلٌّ منهما بتلك التفاصيلِ التي تمنعُ العادةُ اتفاقَ الاثنينِ عليها بلا مواطأةٍ من أحدهما لصاحبِه، فإنَّ الرَّجلَ قد يتَّفقُ أن ينظِمَ بيتاً، وينظمَ الآخرُ مثله، أو يكذب كذبة، ويكذب الآخر مثلها، أما إذا أنشأ قصيدة طويلةً ذات فنون على قافيةٍ ورويٍّ، فلم تَجْرِ العادةُ بأنَّ غيرَه يُنشِئُ مثلها لفظاً ومعنًى، مع الطولِ المُفرطِ، بل يُعلمُ بالعادةِ أنَّه أخذها منه.

وكذلك إذا حدَّثَ حديثاً طويلاً فيه فنونٌ، وحدَّثَ آخرُ بمثلِه، فإنه يكونُ واطأه عليه، وأخذه منه، أو يكونُ الحديثُ صِدقاً.

وبهذه الطَّريقِ يُعلمُ صدقُ عامَّةِ ما تعدَّدتْ جهاتُه المختلفةُ على هذا الوجهِ من المنقولاتِ، وإن لم يكنْ أحدها كافياً؛ إمَّا لإرساله، وإمَّا لضعفِ ناقِلِه.

لكن مثل هذا لا ينضبطُ به الألفاظُ والدقائقُ التي لا تُعلمُ بهذه الطَّريق، بل يحتاجُ ذلك إلى طريقٍ يَثْبُتُ بها مثلُ

تلكَ الألفاظِ والدَّقائقِ، ولهذا ثبتت غزوةُ بدرٍ بالتَّواتر، وأنها قبل أُحُدٍ، بل يُعلمُ قطعاً أنَّ حمزةَ وعليًّا وعُبيدةَ برزوا إلى عتبةَ وشيبةَ والوليدِ، وأنَّ عليًّا قتلَ الوليدَ، وأنَّ حمزةَ قتل قِرْنَهُ، ثمَّ يُشَكُّ في قِرْنِه هل هو عتبةُ أو شيبةُ؟

وهذا الأصل ينبغي أن يُعرفَ، فإنَّه أصلٌ نافعٌ في الجزمِ بكثيرٍ من المنقولاتِ في الحديثِ والتَّفسيرِ والمغازي، وما يُنقلُ من أقوالِ النَّاسِ وأفعالِهم، وغيرِ ذلك»[١].

الحاجة إلى معرفة سبب النُّزولِ:

الأصل الأصيلُ الذي يجبُ أنْ يُعلمَ أنَّ سببَ النُّزول الصَّريحِ يعينُ على فهم معنى الآيةِ، ويُبعدُ المحتملاتِ الواردةِ عليها، فهو مرجِّحٌ أكيدٌ عند ورودِ الاحتمالِ، والجهلُ به مدعاةٌ للوقوعِ في الخطأ في التَّفسيرِ[٢].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور (ص:٦٢ ـ ٧٣).

(٢) ينظرُ في أهميَّةِ معرفةِ أسبابِ النُّزول: أسباب النُّزولِ، للواحدي، تحقيق: كمال بسيوني زغلول (ص:١٠)، والمقدمة في أصول التَّفسير، لابن تيميَّة، تحقيق: عدنان زرزور (ص:٤٧)، والموافقات، للشاطبي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد (٣:٢٢٥ ـ ٢٢٩)، وكلامه مفصَّلٌ بالمثالِ، وهو مهمٌّ في هذا البابِ، والله الموفقُ.

ومن الأمثلةِ في ذلكَ:

فسَّرَ أبو عبيدةَ (ت:٢١٠) قول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ﴾ [البقرة: ١٨٩]، فقال: «أي اطلبوا البِرَّ مِنْ أهلِه ووجهِه، ولا تطلبوه عندَ الجهلةِ المشركينَ»[١].

وفسَّرَه بعضهم على «أنَّ البيوتَ كنايةٌ عنِ النِّسَاءِ، ويكونُ المعنى: وأتوا النِّسَاءَ منْ حيثُ أمرَكم اللهُ، والعربُ تُسَمِّي المرأةَ بيتاً، قالَ الشاعرُ[٢]:

مَا لِي إِذَا أَنْزِعُهَا صَأَيْتُ   أَكِبَرٌ غَيَّرَنِي أَمْ بَيْتُ

أراد بالبيتِ المرأةَ»[٣].

وكلا هذينِ القولينِ يَظْهَرُ منهما عدمُ العملِ بسببِ النُّزولِ الواردِ في الآيةِ الذي يدلُّ على أنَّ المرادَ بالبيوتِ البيوتُ المسكونةُ، ولو لم يكنِ السَّبَبُ وارداً لاحتملَ ما قالوا.

---

(١) مجاز القرآن (١:٦٨).

(٢) الرجز بلا نسبة في عِدَّة مراجع: جمهرة اللغة (٢٤١، ٢٥٧)، وديوان الأدب، للفارابي (٣:٢٩٨)، وغيرها. وهو يصف دلواً إذا نزعها صأى؛ أي: سمع لنفسه صوتاً.

(٣) أمالي الشريف المرتضى (١:٣٧٨) وهو يُكثر من المحتملات الضعيفة، لغوية أو غيرها.

وقد ورد عن السَّلفِ أقوالٌ في سببِ نزولِها[١]، وهي لا تخرجُ بالبيوتِ عن المعنى الظَّاهرِ المعروفِ؛ أي: البيوت المسكونة، والذي عليه جمهورهم أنَّ الأنصارَ كانوا إذا أحرموا في الجاهلية لم يدخلوا البيت من بابه، وإنما يدخلونه من ظهرِه، فأنزل الله هذه الآيةَ لهذا السَّببِ، فأبطل هذه العادةَ الجاهليَّةَ.

---

(١) ينظر في الأسبابِ الواردة عنهم: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (٣:٥٥٥ ـ ٥٦٠).



ثاني عشر: كتبُ توجيهِ القراءاتِ

كتب القراءات على نوعينِ:

النوع الأول: يذكر القراءات وينسبها إلى من قرأ بها، دون ذكر توجيهها.

النوع الثاني: يذكر القراءات وينسبها، ويذكر توجيهها.

وقد كتبَ العلماءُ في توجيه القراءاتِ كتباً مستقلَّةً، واعتنوا بتوجيه متواترِها وشاذِّها، ومن كتبِهم في ذلك:



١ ـ القراءات وعلل النَّحويِّين فيها، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريِّ (ت: ٣٧٠)[١].

٢ ـ إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠)[٢].

٣ ـ الحجَّة للقراء السَّبعةِ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسيِّ (ت: ٣٧٧)[٣].

٤ ـ المحتسب في تبيين شواذِّ القراءات والإيضاح

---

(١) طبع بهذا العنوان بتحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، وذكرت بعد هذا العنوان: (المسمَّى: علل القراءات)، وقد طُبع بعنوان: معاني القراءات، بتحقيق: الدكتورين عيد مصطفى درويش وعوض حمد القوزي.

(٢) حقَّقه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
وقد حقَّق الدكتور عبد العال سالم مكرم، كتاباً بعنوان: الحجة في القراءات السبع، ونسبه لابن خالويه، وقد دار جدلٌ حول نسبة هذا الكتاب لابن خالويه، ينظر في ذلك: مقدمة المحقق (ص:٣٨ ـ ٥٥)، وينظر: مقدمة الدكتور عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه لكتاب إعراب القراءات، فقد ردَّ هذه النِّسبة (١:٨٦ ـ ٨٩).

(٣) حقَّق جزءاً منه: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ثمَّ عمل على تحقيقه كاملاً: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي.

عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت:٣٩٢)[١].

٥ ـ الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧)[٢].

٦ ـ حجَّةُ القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت: بعد٤٠٠)[٣].

وهناك غير هذه الكتب في هذا المجالِ.

وعلم توجيه القراءات يشملُ عدَّة موضوعاتٍ، منها: توجيه الإعرابِ، وتوجيه التَّصريفِ، وتوجيه الأداءِ، وتوجيهُ اختلافِ معاني الألفاظِ.

والذي يخصُّ علمَ التَّفسيرِ منها = توجيهُ ما يتعلَّقُ بالمعنى، فإذا اختلفَ المعنى بسببِ القراءةِ فإنه من علمِ التَّفسيرِ، أما إذا لم يكن الاختلافُ متعلِّقاً بالمعنى، فإنه يكونُ خارجاً عن علم التَّفسيرِ.

---

(١) حقَّقه: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي.

(٢) طبع بتحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان.

(٣) طبع بتحقيق: سعيد الأفغاني.

وهذا يعني أنَّ المفسِّرَ لا يستفيدُ من كتبِ هذا العلمِ إلا بما يتأثَّرُ به المعنى، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، فقد وردَ في لفظِ «تهجرون» قراءتان:

الأولى: بفتحِ التَّاءِ وضمِّ الجيم «تَهْجُرُون»، والمعنى: تتركون الآيات، ولا تنقادونَ لها، ولا تؤمنون بها.

الثانية: بضم التاء وكسر الجيم «تُهْجِرُون»، والمعنى: تقولون الهُجْرَ من الكلامِ، وهو الهذيان، والقبيح من القولِ، وما لا خير فيه.

نوع الاختلاف في القراءات المتواترة، وعلاقته بالتَّفسير:

الاختلافُ في القراءات المتواترة من قبيلِ اختلافِ التَّنوُّع، ولا إشكالَ في ذلك.

ولا يوجدُ تناقضٌ بين القراءات المتواترة البتَّةَ؛ لأنها كلُّها قرآنٌ من عند الله، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢][1].

---

(١) ينظر في هذا المعنى: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر (ص: ٤٠ ـ ٤٢).

وإذا تأمَّلتَ الاختلافَ الكائنَ في القراءةِ، مما له أثرٌ في المعنى، وجدتَ فيه ما يأتي:

١ ـ أن تكون مادَّةُ اللفظِ واحدةً، ويكونُ في أحدِها زيادةٌ في المبنى؛ كزيادةِ التَّضعيفِ، ومن ذلك قراءة «فتحت» بالشدَّةِ على التاء الأولى وبعدم الشَّدَّة، أو زيادة الألفِ، ومن ذلك قراءةِ «نخرة» بدون ألفٍ، و«ناخرة» بألفٍ.

ففي قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩]، قراءتان:

الأولى: بتشديدِ التَّاء المكسورة «وَفُتِّحَتْ»، والمراد التَّنبيه على تكرارِ الفعلِ؛ كأنَّها فتحت مرَّة بعد مرَّةً، أو تكثير الفتح، أو المبالغة في الفتح.

الثانية: بتخفيف التَّاء المكسورةِ، والمرادُ بها حصول جنس الفتح[1].

---

(١) ينظر: القراءات وعلل النحويين فيها (٢:٥٩٨)، والحجة في القراءات السبع (ص:٣١١)، والحجة للقراء السبعة (٦:١٠٠)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (١:٤٣٢)، وحجة القراءات (ص:٦٢٥ ـ ٦٢٦).

٢ ـ أن تكون القراءةُ بياناً لمعنى القراءة الأخرى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، فقد وردَ في لفظِ «المجالس» قراءتان: الإفرادُ والجمعُ.

ويفهم من صيغةِ الجمع الدِّلالةُ على أنَّ المرادَ عمومُ المجالسِ، وهذا أحد وجوه التَّفسيرِ. ومن ثمَّ يكونُ لفظُ المجلسِ بالإفرادِ دالًّا على الجنسِ، أي: جنس المجالسِ، فيكونُ عاماً كقراءةِ الجمعِ، وبهذا تكونُ قراءةُ الجمعِ مبيِّنةً أنَّ المرادَ بالمجلسِ عمومُ المجالس لا مجلساً واحداً بعينِه، وهو مجلسُ الرَّسول ﷺ، كما وردَ في تفسيرِ قراءةِ الإفرادِ، واللهُ أعلمُ.

٣ ـ أن يكون لكلِّ قراءةٍ معنى مستقلٌّ، وهذا الأمرُ لا يخلو من حالين:

الأول: أن يكونَ الاختلافِ في القراءة راجعاً إلى ذاتٍ واحدةٍ، فيكونُ حُكماً لهذه الذات بمعاني هذه القراءات، ومن ذلك القراءات الواردةُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، فقد قُرئت بالضَّادِ، والمعنى: ما هو ببخيلٍ عليكم بالوحي الذي آتاه الله، فهو يُعلِّمكم ويرشدكم به.

وقرئت بالظاء «ظنين»، والمعنى: ما هو بمتَّهمٍ في بلاغِه عن الله، فهو يبلغكم وحيه، لا يزيد فيه ولا ينقص(١).

ومن ثَمَّ، فإن الرسول ﷺ غير بخيلٍ بهذا الوحي، ولا متَّهم في أمانته به، فهو يؤديه كما سمعه.

الثاني: أنْ يكونَ الاختلافُ في القراءاتِ راجعاً إلى أكثرَ من ذاتٍ، فيكون لكلِّ ذاتٍ الحكمُ الخاصُّ بها من معنى قراءتِها، ومن ذلك ما وردَ في قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [التكوير: ١٥]، فقد قُرِئَ لفظُ «المجيدِ» بالرفعِ والجرِّ.

فمن قرأ بالرَّفعِ، جعلَ المجيدَ من صفةِ، «ذو»، والمعنى: ذو العرشِ ـ وهو الله ـ مجيدٌ.

ومن قرأه بالجرِّ، جعله من صفةِ العرشِ، فالعرشُ هو المجيدُ.

تنبيه حول تفسير السلف وعلاقته بالقراءات:

مما يرد في تفسير السَّلفِ من الاختلافِ يمكنُ أن

(١) ينظر: المصادر السابقة عند الآية من سورة التكوير، وينظر من الأمثلة في ذلك: القراءات في لفظِ «حَمِئَةٍ» من سورة الكهف، وغيرها.

يكونَ سببه اختلاف القراءةِ، فيُنقلُ في تفسيرِ لفظةٍ، ومراده هو تفسيرُها على قراءةٍ أخرى، وهذا الموضوعُ يحتاجُ بحثاً استقرائيًّا يُظهِرُ ما وقع من التَّفسيرِ عنهم على هذه الشَّاكلةِ.

وعدم معرفةِ هذا، قد يقع بها نسبُ الخطأ إلى المفسِّرِ، وسبب ذلك جهلُ المخطِّئ بأنَّه إنما فسَّرَ على قراءةٍ، وهو حملهَا على القراءةِ التي يعرفُ، ومن ذلك تفسيرُ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]، فقد ورد التَّفسيرُ عن مجاهدٍ (ت:١٠٤) أنها الذَّهبُ والفضَّةُ، وقد علَّل ابن جريرٍ الطبري (ت:٣١٠) هذا القولَ، فقال: «قال بعضهم: كان له ذهبٌ وفضَّةٌ، وقالوا: ذلك هو الثَّمرُ؛ لأنها أموالٌ مثمَّرةٌ؛ يعني: مُكَثَّرَةٌ»[1].

وتفسيرُ مجاهدٍ (ت:١٠٤) هذا، جاءَ تفسيراً لقراءةِ أهل

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٥:٢٤٥). وقد أورد الرواية عن مجاهدٍ، ثمَّ أورد تفسيرَ ابن عباسٍ على أنَّ الثُّمُرَ أنواع المالِ، ولا خلافَ بينهما، فما ذكره مجاهدٌ هو أشرف أنواعِ المالِ عند الناسِ، فهو مثالٌ لصنفين عظيمين من أصناف المالِ الذي يتداوله الناس، والله أعلمُ.

مكةَ، وهم يقرؤونها بضمِّ الثاء والميمِ «ثُمُر»[١]، وليسَ تفسيراً لقراءةِ «ثَمَر» بفتحهما.

فمن لم ينتبه إلى أنه يفسِّرُ قراءة الضَّمِّ، حكم على هذا التَّفسيرِ بالبُعدِ، والأمرُ ليس كذلك، وإنَّما كما شرحتُ لك في أنَّهم يفسِّرونَ على قراءةٍ[٢]، والله الموفِّقُ.

---

(١) كذا قرأها ابن كثيرٍ تلميذُ مجاهدٍ، وقد نسبها ابن جرير إلى عامة قراء الحجاز والعراق، وتفسير ابن عباسٍ ومجاهد جاءَ لهذه القراءةِ، وهما من شيوخ أهل مكة في القراءة.

(٢) ذكر بعض الباحثين في كتابٍ له أنَّ من خصائص تفسير مجاهد تفسيره بعض الألفاظ بما يخالفُ المعنى القريب، وذكر تفسير مجاهدٍ هذا، وقد غفل عن أنَّ مجاهداً لا يُفسِّرُ قراءة الفتح، وهو قد ذكر في موطنٍ آخر ما يدلُّ عنده على أنَّ مجاهداً يفسِّرُ قراءةَ الضَّمِّ، لكنه غفلَ عن الجمع بينهما، فوقع في ذلك الحكم على مجاهدٍ، وهو ليس كذلك، وقد ذكر ذلك عند ذكرِه تميُّزَ مجاهدٍ بالدِّقةِ في التفريقِ بين المفردات المتشابهة، وقال: «ومن ذلك ما رويَ عنه عند قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾، قال: ما كان في القرآن ثُمُر بالضَّمِّ، فهو المالُ، وما كان بالفتحِ، فهو النَّباتُ». وهذا يعني أنَّ مجاهداً لما فسَّر لم يفسِّر قراءة الفتحِ، وأنه على علمٍ بالفرقِ بين القراءتينِ، ومن ثَمَّ لا يُحكمُ على تفسيرِه أنه خالفَ المعنى القريبِ، والله الموفق.



ثالث عشر: كتبُ الوقف والابتداءِ

إنَّ لعلم الوقف والابتداءِ علاقةً أكيدةً بعلمِ التَّفسيرِ، إذ هو أثرٌ من آثارِ التَّفسيرِ. ذلك أنَّ مَنِ اختارَ وقفاً، فإنَّه اعتمد المعنى أوَّلاً، ثُمَّ وقفَ، فالواقفُ يفسِّرُ، ثُمَّ يقِفُ، فهو بوقفِه على موضعِ الوقفِ يبيِّنُ وجه المعنى الذي يراه.

وإذا نظرتَ في كتبِ هذا العلمِ، أو في وقوفِ المصاحفِ، فإنَّكَ تنطلقُ من الوقفِ إلى المعنى، وليس في ذلك مخالفةٌ لما ذكرتُ لك، وإنَّما اختلفت زاويةُ النَّظرِ، فكاتبُ الوقفِ تفهَّمَ المعنى، ثُمَّ وقفَ، وأنتَ نظرتَ في

وقفه، ثُمَّ تعرَّفتَ على المعنى الذي اختارَه.

وهذا يعني أنَّ بين المعنى والوقفِ تلازماً، وهو أنَّ من قصدَ الوَقفَ على موضعٍ، فإنَّه قد فسَّرَ، فإنَّه دلَّ بتفسيرِه على الموضعِ الصَّالحِ للوقفِ.

ولهذا فإنَّ تفسيرَ السلف يُعَدُّ عمدةً في اختيارِ الوقوفِ، وقد كان أبو عمرٍو الدَّانيُّ (ت:٤٤٤) يعتمدُ على تفسيراتِهم في بعض ترجيحاتِه في الوقفِ.

ومن ذلك ما ورد من الوقف على لفظِ «الحسنى» من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الرعد: ١٨]، فقد حكم بالوقف على هذا الموضع بالتَّمامِ.

ثُمَّ قال: «والحسنى ها هنا الجنَّةُ، وهي في موضع رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ في المجرور قبلها، الذي هو ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾.

حدثنا محمد بن عبد الله المري، قال: حدثنا علي، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا ابن سلام، قال: قال قتادة: الحسنى: الجنَّة.

وقال ابن عبد الرَّزَّاق: ليس ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧] بتمامٍ؛ لأنَّ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الرعد: ١٨] صفةٌ له، فلا يتمُّ الكلامُ

دونها، والمعنى على التَّقديمِ والتأخيرِ؛ أي: الأمثالُ الحسنى للذين استجابوا لربِّهم.

والأوَّلُ هو الوجهُ[(١)].

والأمثلةُ في علاقة الوقوفِ بالتَّفسيرِ كثيرةٌ، ويكفي في مثلِ هذا المثالُ، ومن الأمثلةِ التي هي مرتبطةٌ بالتَّفسيرِ، ولها علاقةٌ بعلمِ الفقهِ، ما ورد في آيةِ القذفِ من سورة النور، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [النور: ٤، ٥].

فمن لم ير قبول شهادة القاذف بعد التوبة، كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ﴾.

ومن كان رأيُه قبولَ شهادةِ القاذفِ بعد التَّوبة، كان الكلامُ عنده متَّصِلاً، وكانَ الوقفُ عنده على قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[(٢)].

---

(١) المكتفي في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي (ص:٣٣٥). والأمثلة في اعتماد تفسير السلف في بيانِ مواضعِ الوقوف كثيرةٌ في كتاب الدَّانيِّ.

(٢) انظر تفصيل الأقوال في: القطع والائتناف (ص:٩٤ ـ ٩٥).

هذا، وَوُجودُ بابٍ في علمِ التَّجويدِ يتعلَّقُ بالوقفِ والابتداءِ لا يعني أنَّه نابعٌ من علمِ القراءةِ، بل هو أثرٌ من آثارِ التَّفسير، ولكن إذا بانَ المعنى، ظهرَ للقارئ مكانُ الوقفِ، وهذا يعني أنَّه إنَّما يتعلَّقُ بالأداءِ بعد فهمِ المعنى؛ لأنَّ القارئَ يَحْسُنُ أداؤه بإبرازِ المعاني بالوقفِ على ما يتمُّ منها، وبه تظهرُ جودةُ ترتيلِه، والله أعلم.

ولا تخلو كتبُ علمِ الوقفِ والابتداءِ من حكايةِ بعضِ الوقوفِ الغريبة، التي قد يتسملِحها بعضُ النَّاسِ، ولكنَّها خلافُ الظاهرِ المتبادرِ لنظمِ القرآنِ، ومن أمثلةِ ذلكَ:

ما وردَ من الوقفِ على لفظِ «ربِّكم»، والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾... [الأنعام: ١٥١]، قال الأشمونيُّ: «... ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ حَسَنٌ، ثمَّ يبتدئُ: ﴿عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ على سبيل الإغراءِ؛ أي: الزموا نفيَ الإشراكِ»[1].

والظاهرُ المتبادرُ من النَّظمِ القرآنيِّ أنَّ الوقفَ يكونُ

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، نشر مكتبة الحلبي، ط٣.

على لفظِ «عليكم»، وتحتملُ جملة: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ على هذا وجهينِ من الإعراب:

الأولُ: أن تكونَ هذه الجملةُ خبراً لمبتدأ محذوف، ويكونُ تقديرُ الكلامِ: هو ألَّا تشركوا[١]، أو يكون تقديرُه: ذلك ألَّا تشركوا[٢]، وعلى هذا الوجه الإعرابيِّ يصلح الابتداءُ بها على سبيلِ الاستئنافِ.

الثاني: أن تكونَ هذه الجملةُ في موقع عطفِ البيانِ من جملةِ ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ﴾، ويكونُ التَّقديرُ: قل تعالوا أتلُ ما حرَّمَ ربُّكم عليكم: أتلُ ألا تشركوا به شيئاً[٣].

ومن الوقوفِ الغريبةِ المستنكرةِ ما حكاه النَّحاسُ في قوله تعالى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، قال: «ومن القُصَّاصِ الجُهَّالِ من يقفُ على: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾، فقال عبد الله بن مسلمٍ[٤]: وقال من لا يعرفُ اللُّغةَ والوقفَ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾، ثُمَّ يبتدئُ: ﴿عَظِيمٌ ۝ وَجَدتُّهَا﴾ [النمل: ٢٣،

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١٢:٢١٥).

(٢) ينظر: القطع والائتناف، للنحاس (ص:٣٢٦).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١٢:٢١٦)، والقطع والائتناف (ص:٣٢٦)، والتحرير والتَّنوير (٨:١٥٧).

(٤) هو ابن قتيبة.

٢٤]، وقد أخطأ. ولو كان كما قال، لقال: عظيمٌ أن وجدتها.

قال أبو جعفر: «وهذا من قولِ القتبيِّ حسنٌ جميلٌ»(١).

ولهذا لا يحسنُ أن يستحسنَ القارئُ وقفاً دونَ أن يكونَ عنده فيه نظرٌ صحيحٌ، وكم تسمع من مستنكراتِ الوقفِ التي يقصدُ أئمَّةُ المساجد أو غيرُهم من القراءِ الوقفَ عليها لشيءٍ لاح لهم بادي الرَّأي، وهي عند التَّمحيصِ هباءٌ منثورٌ لا حقيقةَ له؟!

وقد طُبِعَ من كتبِ الوقف والابتداء: إيضاحُ الوقف والابتداء، لابن الأنباريِّ (ت:٣٢٨)، والقطعُ والائتنافُ، للنَّحَّاس (ت:٣٣٨)، والمكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الدَّانيِّ (ت:٤٤٤)، وعلل الوقوف، للسجاونديِّ (ت:٥٦٠)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لأبي زكريا الأنصاريِّ (ت:٩٢٦)، وتقييد وقوف القرآن، لمحمد بن أبي جمعة الهبطيِّ (ت:٩٣٠)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء، للأشمونيِّ.

---

(١) القطع والائتناف (ص:٥٣٥).

رابع عشر: كتبُ مُبهمَاتِ القرآنِ

المبهم: ما انغلقَ من الكلامِ، وكان يحتاجُ إلى بيانٍ لفتحِ انغلاقِه.

ومبهماتُ القرآنِ: ما لم يُنَصَّ على ذكرِه من الأسماءِ، وقد يكونُ الإبهامُ لعَلَمٍ أو نباتٍ، أو حيوانٍ أو مكانٍ أو زمانٍ... إلخ.

وقد ألَّف العلماءُ في هذا العلمِ، ومن مؤلَّفاتِهم:

١ ـ التعريفُ والإعلامُ فيما أُبهِمَ في القرآنِ من

الأسماءِ الأعلامِ، لعبد الرحمن السُّهيليِّ (ت:٥٨١)[1].

٢ ـ التَّكميلُ والإتمامُ لكتاب التعريفِ والإعلامِ، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عسكر الغسَّانيِّ (ت:٦٣٦).

٣ ـ غرر البيان في مبهمات القرآن، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت:٧٣٣).

٤ ـ صِلَةُ الجمعِ وعائد التَّذييل لموصول كتابي الإعلام والتَّكميل، لأبي عبد الله محمد بن علي البَلَنْسِيِّ (ت:٧٨٢)[2].

٥ ـ مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيِّ (ت:٩١١)[3].

ومما يُورِدُه أصحابُ هذه الكتبِ ما وردَ في صحيحِ البخاري (ت:٢٥٦) ومسلم (ت:٢٦١)، عن ابن عباسٍ (ت:٦٨)، قال: «مكثتُ سنةً أُريدُ أن أسألَ عمرَ بن الخطَّابِ عن آيةٍ،

---

(١) له عدَّة طبعات، منها طبعة بتحقيق: عبد الله محمد علي النقراط.

(٢) طبع بتحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، وعبد الله عبد الكريم محمد.

(٣) مطبوع بتحقيق: مصطفى ديب البغا.

فما أستطيعُ هيبةً له، حتى خرج حاجًّا، فخرجتُ معه، فلما رجعتُ كنَّا ببعضِ الطريقِ، عدلَ إلى الأراكِ لحاجةٍ له، قال: فوقفتُ له حتى فرغ، ثُمَّ سرتُ معه، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، منِ اللَّتانِ تظاهرتا على النَّبيِّ ﷺ من أزواجِه. فقال: تلك حفصةُ وعائشةُ...»[١].

وقد حَرَصَ هؤلاءِ المؤلِّفون في هذا العلمِ على إبرازِ أهميَّتِه، غيرَ أنَّه لا أثرَ فيه في فهمِ التَّفسيرِ؛ إذ الأصلُ أنَّ ما أبهمَهُ اللهُ ـ من أسماء الأعلامِ وغيرِها ـ لا فائدةَ فيهِ. وهو ليسَ من متينِ العلمِ، بل يدخلُ في مُلَحِه، وما يكونُ للمذاكرةِ[٢].

وتأمَّلْ، ما الذي يتوقَّفُ عليه التَّفسيرُ من معرفةِ اسمِ الشَّجرةِ التي أكلَ منها آدمُ عليه السلام، وأسماءِ أصحابِ الكهفِ، واسم كلبهم ولونه، واسم مؤمن آل فرعون، والرَّجلِ الذي أنذر موسى، وغيرها من المبهمات؟!

وقد كان من منهجِ إمام المفسِّرينَ الطَّبريِّ (ت:٣١٠)

---

(١) فتح الباري، ط: الريان (٨:٥٢٥).

(٢) لا تخلو هذه الكتبُ من فوائدَ علميَّة، لكنها في غالبِها في غيرِ موضوعِ المبهماتِ، واللهُ أعلمُ.

الذي تميَّزَ به: أن يقفَ عند مبهماتِ القرآنِ، ويبيِّنَ أنَّهُ عِلْمٌ إذا عُلِمَ لم ينفع العالم به علمه، وإن جَهله جاهل لم يضره جهله به، ومن ذلك تعليقُه على نوعِ الشَّجرةِ التي أكل منها آدمُ عليه السلام، قال: «والقول في ذلك عندنا: أن الله جل ثناؤه أخبر عباده أن آدم وزوجه أكلا من الشجرة التي نهاهما ربهما عن الأكل منها، فأتيا الخطيئة التي نهاهما عن إتيانها، بأكلهما ما أكلا منها، بعد أن بيَّن الله ـ جل ثناؤه ـ لهما عين الشَّجرة التي نهاهما عن الأكل منها، وأشار لهما إليها بقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾.

ولم يَضَعِ اللهُ ـ جل ثناؤه ـ لعباده المخاطَبين بالقرآنِ دلالة على أي أشجار الجنَّة كان نهيه آدمَ أن يقربَها بنصٍّ عليها باسمها، ولا بدلالةٍ عليها، ولو كان للهِ في العلمِ بأي ذلك من أيٍّ رضاً، لم يُخْلِ عبادَه من نصبِ دلالةٍ لهم عليها، يصلون بها إلى معرفة عينها، ليطيعوه بعلمهم بها، كما فعل ذلك في كل ما بالعلم به له رضاً.

فالصوابُ في ذلك أن يقال: إن الله ـ جَلَّ ثناؤه ـ نهى آدم وزوجته عن أكل شجرة بعينها من أشجار الجنة دون سائر أشجارها، فخالفَا إلى ما نهاهما الله عنه، فأكلا منها، كما وصفهما الله ـ جَلَّ ثناؤه ـ به، ولا علم عندنا

بأي شجرةٍ كانت على التَّعيين لأن الله لم يضعْ لعباده دليلاً على ذلك في القرآن ولا في السنة الصحيحة، فأنى يأتي ذلك؟

وقد قيل: كانت شجرة البُرِّ، وقيل: كانت شجرة العنب، وقيل: كانت شجرة التين.

وجائز أن تكون واحدة منها، وذلك علمٌ، إذا عُلِمَ لم ينفع العالم به علمه، وإن جَهله جاهل لم يضره جهله به»[1].

وقد ذكرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ (ت:٧٢٨) فيما طريقُه النَّقلُ من علمِ التَّفسيرِ، فقال: «... وهذا القسمُ الثَّاني من المنقولِ ـ وهو ما لا طريقَ لنا إلى الجزمِ بالصِّدقِ منه ـ فالبحثُ عنه مما لا فائدةَ فيه، والكلامُ فيه من فضولِ الكلامِ.

وأمَّا ما يحتاجُ المسلمونَ إلى معرفتِه، فإنَّ اللهَ نَصَبَ على الحقِّ فيه دليلاً.

فمثالُ ما لا يفيدُ ولا دليلَ على الصَّحيحِ منه:

---

(١) تفسير الطبري، تحقيق: شاكر (١: ٥٢٠ ـ ٥٢١)، وينظر: (٢٠: ٢٣).

اختلافُهم في لون كلبِ أصحاب الكهفِ، وفي البعضِ الذي ضَربَ به موسى من البقرةِ، وفي مقدارِ سفينةِ نوحٍ، وما كانَ خَشَبُها، وفي اسمِ الغلامِ الذي قتله الخضرُ، ونحو ذلك...»[١].

ومن الأمثلةِ من كتبِ المبهمات:

في قوله: ﴿نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ٩٩]، قال السُّهيليُّ (ت:٥٨١): «هو مالكُ بن الصَّيف، ويقالُ فيه: ابن الصيب...»[٢].

ولا تخلو كتبُ المبهماتِ من فوائدَ تفسيريَّة، لكن غالبَها خارجٌ عن حدِّ المبهمِ، وإن كانوا قد عدُّوه منه، ومن ذلك ما ذكره السُّهيليُّ (ت:٥٨١) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، قال: «فمن سورةِ الحمد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]: هم الذين ذكرهم الله في سورة النِّساءِ حين قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، تحقيق: د. عدنان زرزور (ص:٥٦).

(٢) التعريف والإعلام، للسهيلي، تحقيق: عبد الله محمد النقراط (ص:٦٣). وقد نقله عنه البلنسي في تفسير مبهمات القرآن (١:١٦٦).

أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾ [النساء: ٦٨]، الآية.

وانظر إلى قوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٨]، واجمع بينه وبين قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، تجدْ شرحاً له؛ لأنَّ الصراطَ الطَّريقُ، ومن شأنِ سُلَّاكِ الطَّريقِ الحاجةُ إلى الرَّفيقِ، فلذلك قال: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٨]. . .»[١].

---

(١) التعريف والإعلام (ص:٥٣).




خاتمة البحث

الحمدُ لله الذي أتمَّ لي هذا الكتاب، وأسألُه أن يعينني في حياتي ومماتي، وأصلي وأسلمُ على رسوله المصطفى وعلى آله وأصحابِه النُّجباء، وعلى من تبعه إلى يومِ الدِّينِ، وبعد:

فقد أنهيتُ هذا الكتابَ على ما فيه من القصورِ، وأرجو أن أستطيعَ تسديدَ ما تركتُه من جوانبِه، وتكميلَ ما نقصَ من أطرافِه.

والكتابُ لو بقيَ دهراً عند صاحبِه يُعدِّلُ فيه بنقصٍ أو زيادةٍ أو تعديلٍ، لما خرجَ للناسِ؛ لأنَّه يبدو له في كلِّ مرَّةٍ نظرٌ جديدٌ، ورأيٌ مخبوءٌ، وعلمٌ مكنوزٌ.

ولا شكَّ أنَّه يمرُّ بالكاتبِ مثلُ هذا؛ لكنَّه يخرجُ كتابَه حينَ يُخرجُه، وهو على أحسنِ ما يريدُ أو يُقاربُه، قال أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البياني للعماد الأصفهاني ـ معتذراً عن كلام استدركه عليه ـ: «إنه قد وقع لي شيءٌ، وما أدري أوقعَ لك أم لا، وها أنا أخبرُك به: وذلك أنِّي رأيتُ أنَّه لا يكتب إنسانٌ كتابَه في يومِه إلا قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكانَ أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظمِ العِبَرِ، وهو دليل على استيلاء النَّقصِ على جُمْلَةِ البشرِ»[1].

ومن ثَمَّ، أيُّها القارئ الكريمُ: خذ هذا الكتابَ بنقصِه، وسدِّد زلَلَه، وأوصل لي ما تراهُ من نقدكَ له، ولك من اللهِ الجزاءُ الحسنُ.

وبعد، فهذا ما يسَّرَه الله وأعان عليه، أسألهُ أن يجعلَه خالصاً لوجهِه الكريمِ، وأن يجعلَه في موازين أعماليَ الصَّالحةِ يوم ألقاه.

وما كان في هذا البحثِ من خطأ وزللٍ، فمنِّي ومن الشيطانِ، وما كان فيه من صوابٍ، فمن توفيقِ ربي الرَّحمن. وآخرُ دعواي أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) كشف الظُّنون (١:١٨).

الفهارس العلمية للكتاب



فهرس القواعد العلمية

فهرس معلومات الكتاب

المعلومة	الصفحة

المعلومة	الصفحة
لا يوجدُ ضابطٌ لمسائلِ هذه العلومِ التي أُدخِلت في كتبِ التَّفسيرِ.	٣٩
المذهب الذي يميلُ إليه المفسِّرُ له أثرٌ في اختياراتِه التَّفسيريَّةِ.	٤١
الاتجاهاتُ العلميَّةُ لبعضِ كتب التفسيرِ.	٤٢
بدأ علمُ الإعرابِ في عهدِ التَّابعين، على يد أبي الأسودِ (ت:٩٦).	٤٥
علمُ الإعرابِ جزءٌ من بعضِ كتبِ معاني القرآنِ.	٤٥
أول كتابٍ طُبِعَ، وهو مستقلٌّ في إعرابِ القرآنِ، للنحاس (ت:٣٣٨).	٤٦
يوجدُ إعراب القرآن في كتبٍ مستقلةٍ، وضمنَ كتبٍ أخرى؛ كالتَّفسيرِ ومعاني القرآن وتوجيهِ القراءاتِ وغيرِها.	٤٧
كتبُ إعرابِ القرآنِ تذكرُ خلافاتٍ نحويَّة، وتطبيقاتٍ لعلمِ النَّحوِ، حتّى كأنَّها كُتُبُ نحوٍ.	٤٨
حشو كتبِ التَّفسيرِ بالإعرابِ قد يقطعُ عن علمِ التَّفسير.	٤٩
منهجُ الطَّبريِّ (ت:٣١٠) في ذكرِ الإعرابِ.	٤٩
الإعرابُ يبنى على المعنى، وقد كان هذا منهج الطَّبريِّ (ت:٣١٠).	٥٠
كان من منهجِ الطَّبريِّ (ت:٣١٠) أن يجعلَ الإعراب تابعاً لتفسيرِ السَّلفِ.	٥١
الاعتراضُ على أبي حيَّان (ت:٧٤٥) في نقدِه بعضَ تفسيرَاتِ السَّلفِ بسبب وجهِ الإعرابِ، وعدمِ جعلِه قولَهم حجَّةً يُحتكمُ إليها في الإعرابِ والمعنى.	٥٥

المعلومة | الصفحة

المعلومة	الصفحة

المعلومة	الصفحة

المعلومة	الصفحة

فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة

الكتاب	الصفحة

الكتاب	الصفحة

الكتاب	الصفحة

الكتاب	الصفحة

الكتاب	الصفحة

فهرس المراجع

- إعرابُ القرآنِ، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، نشر عالم الكتب، ط١.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عرفات حسونة، نشر المكتبة التجارية بمكة.
- بدائع الفوائد، لابن القيم.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر المكتبة العلمية، ط٣، ١٤٠١.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، نشر دار طيبة، ط١، ١٤١٨.
- تفسير غريب القرآن، لزيد بن علي، تحقيق: حسن محمد تقي الحكيم، نشر الدار العالمية، ط١، ١٤١٢.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، نشر الدار المصرية للتأليف والنشر.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، نشر مكتبة البابي الحلبي، ط٣، ١٣٨٨.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، نشر مكتبة المعارف ط٢.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر مؤسسة الأعلمي ببيروت، ط١، ١٤٠٨.

- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، طبعة دار الريان للتراث بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧.
- قانون التأويل، لابن العربي، تحقيق: محمد السليماني، نشر دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، نشر دار المعرفة ببيروت.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لعلي بن الحسين الباقولي، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: فؤاد سزكين، نشر مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي الرافضي، نشر دار مكتبة الحياة.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد بن عطية، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم، طبعة قطر، ط١، ١٣٩٨.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: هدى قراعة، نشر مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١١.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، نشر عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠١.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨، وغيرها مما ورد في حاشية الكتاب.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

